الشخصية الليبية

الدكتور عقيل حسين عقيل

الشّخصيَّةُ الليبيَّة

أ د. عقيل حسين عقيل

2022م

المحتويات

المقدّمةُ	4
الشّخصيَّة الليبيَّة	6
صفات الشّخصيَّة الليبيَّة في الزّمن الاستثناء	12
الشّخصيَّةُ المتبدّلة	12
الشّخصيَّة الليبيَّة المعاندةُ	19
الشّخصيَّة الليبيَّة المناوِرةُ	25
الشّخصيَّة الليبيَّة المصطنعة	28
الشّخصيّة الليبيّة المتمرِّدة	31
الشّخصيَّة الليبيَّة في دائرة غير المتوقّع:	40
الشّخصيَّة الليبيَّة والعزل السياسي	44
الشّخصيَّة الليبيَّة على التصديق شبَّت	47
الشّخصيَّة الليبيَّة سماعيَّة	50
الشّخصيَّة الليبيَّة القدوة	52
الشّخصيَّة الليبيَّة الغيورة	58
الشّخصيَّة الليبيَّة وسيادة الهويَّة الوطنيَّة	59
علل الهويّة الليبيَّة	65
الفتنةُ الوطنيَّة	72
الفتنة أنفس متلوّنة	77

الفتنةُ النَّائمة	85
الليبيون والحاجة للعفو العام	86
امتدادات العفو العام في ليبيا	90
كيف يخرج الليبيون من الفتنة	94
الشّخصيَّة الليبيَّة المتكيِّفة	105
التكيّفُ مظلّة خلاف	115
الشّخصيَّة الليبيّة المتوافقة	119
التّوافقُ انسجامًا	121
الشّخصيَّة تُقلةُ بين تكيّفٍ وتوافقٍ	127
الشّخصيَّة الليبيَّة مِن التكيّف إلى التوافق	132
الشّخصيَّة الليبيَّة المتوافقة وطنيًّا	138
سيادة دولة التوافق المأمولة ليبيًّا	143
كيان دولة التوافق الوطني	155
صدر للمؤلّف	158
المؤلّفات	160
المؤلّف في سطور	181

المقدّمةُ

الشّخصيَّة الليبيَّة كغيرها من شّخصيَّات الغير لها من الخصوصيَّة ما لها وعليها ما عليها، فهي كما تتميّز بما تميّزت به من قيم؛ فإنَّ شخصيَّات الغير هي الأخرى تتميّز بما تميّزت به عنها من قيم؛ ولهذا يرتبط مفهوم الشّخصيَّة بمفهوم الهويَّة؛ كون كلّ منها لها من الصِّفات ما يميّزها عن غيرها هويَّةً.

ولذا فإنَّه لا شخصيَّة بلا قيم خيّرة وفضائل حميدة، ولا شخصيَّة بلا هويَّة، ولا هويَّ راسخة بلا وطنٌ حرٌّ.

ومع أنَّ لكلِّ إنسان شخصيَّة تميّزه، فإنَّه من الصّعب أن تكون الشّخصيَّات متطابقة الصِّفات، حتى وإن كانت تعيش في بلدٍ واحد أو في قرية واحدة من قرى البلد.

ومع أنَّ مكوّنات الشّخصيَّة لا تكون إلَّا على القيم الخيِّرية والفضائل الرَّاسخة، فإنَّ الرّسوخ والقدرة والصّمود كلها لا تكون إلَّا في دائرة الممكن سواء أكان متوقَّعًا أم غير متوقَّعٍ، ولهذا فكلّ شيء غير مطلق الصِّفات لا يخرج عن دائرة النسبيَّة، التي قد تجعل من الصَّامد والرَّاسخ مهتزًا بعلّة من العلل القاهرة.

ومن هنا ينبغي أن تُلتمس الأعذار لمن قهرته الظّروف والحاجات وحالت المعوّقات بينه والصّمود، ومن ثمَّ علينا أن نفرّق بين صمود الأفراد أو الجماعات أو حتى المجتمعات وصمود القيم، فالقيم يمكن لها

أن تصمد طويلًا أمَّا البشر فإنْ صمدوا مع القيم كما هي صامدة فقد يجدون أنفسهم أمام تهلكة بلا ثمن مُرضي؛ ولذا فهم يراوغون تارة، ويتحايلون تارة، وتارة أخرى يتبدّلون، وكل هذه وفقًا لمعطيات الضّرورة ومبرراتها، ومبرّرات اغتنام الفرص وتجنّب المخاطر.

ولأنَّ موضوع مؤلَّفنا الشّخصيَّة الليبيَّة التزمنا بهذه الخصوصيَّة بحثًا وتحليلًا وتفسيرًا، دون أن نمتد بحثًا ودراسة أو تفسيرًا إلى غيرها من الشّخصيَّات في المجتمعات الأخرى.

ومن خلال هذه الخصوصيَّة الليبيَّة تنقلنا استشهادًا بتلك القيم الخيِّرة والفضائل الحميدة التي تشكّل كبرياء الليبيين، والتي يؤلمهم التخلّي عنها حتى وإن كان التخلّي عنها بمعطيات الضّرورة ومبرراتها المنطقيَّة.

أ د. عقيل حُسين عقيل

2022م

الشّخصيَّة الليبيَّة

الشّخصيَّة الليبيَّة ذات خصوصيَّة وبها تتميَّز؛ كونها تحتوي على مزيجٍ من الثَّقافة المنصهرة في بوتقة ألوان الطّيف الليبي (عرب وأمازيغ، وطوارق وتبو)؛ ثّقافة تنصهر فيها اللهجات واللغات المحليَّة التي يسندها الدّين الواحد (الإسلام)، ومع أنَّ للأقليَّات الليبيَّة لغاتها ولهجاتها المحلّيَّة؛ فإنَّ اللغة العربيَّة الكل يتحدثها، ولأنَّ ليبيا ألون طيف فلا جمال لها إلَّا بها منصهرة في العادة والعراف والثّقافة.

ومن هنا شبّت الشّخصيَّة الليبيَّة الوطنيَّة على مجموعة القيم الحميدة التي استمدّتها من الأسرة والجامع والمدرسة، التي هي الأخرى استمدّتها واستنبطتها من فضائل القرآن الكريم، وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليده الخيّرة؛ فكانت القدوة الحسنة هي المثال الذي يحتذى به في القول والفعل والعمل والسُّلوك، ولهذا كان للأبوّة والأمومة دلالة التقدير والاعتبار، وكان للأخوّة والعمومة والمخولة وكذلك الجيرة دلالة الاعتراف والتقدير واتسامح، وكان للشيخ والمقرئ بالجامع، والمدرس بالمدرسة، والأستاذ بالجامعة دلالة الاحترام والتقدير والاعتراف والاعتبار، وهكذا بالتمام كان الاعتراف والاعتبار والتقدير والاحترام على رأس القيم السَّائدة بين الليبيين في التعامل مع الآخرين، سواء أكانوا من الأقارب أم من الأباعد؛ فالتقدير يعدّ رأسمال المجتمع الليبي الذي به استنارة الأخلاق، وترسّخت الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة.

ومع أنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة ذات صفة عامَّة ومشتركة؛ فإنَّ للشّخصيَّة الليبيَّة مستويات خمس وهي:

. **المستوى الذَّاتي**: وهو المتكوّن من ذات المجتمع الليبي، أي المتكوّن من عاداته، وتقاليده، وعرفه، ودينه، وفي هذا المستوى يتساوى كلّ الليبيين رؤيةً ومعرفةً وثقافةً، وحُسن تصرّف؛ ولذا فالذّات هنا ليست الفرديَّة؛ فالفرديَّة شيء آخر وسيتم التحدث عنه لاحقًا.

وفي هذا المستوى الذّاتي تظهر الشّخصيَّة الليبيَّة الطبيعيَّة بغض النّظر عن الزّي الذي ترتديه؛ حيث هناك من يغلب عليه ارتداء (لبس) الجرد والزّبون، وهناك من لا يراه إلَّا خفيفًا مع الملابس العربيَّة، وهناك من لا يرتديه إلَّا في المناسبات الاجتماعيَّة؛ حتى لا يقال عنه أنَّه حاد عمَّا لا يجب أن يحيد عنه اجتماعيًّا، وهذه بصفة خاصَّة لا تكون إلَّا بنظرة كبار السِّن إليه، فيرتديه بغاية نيل التقدير والاحترام؛ ومن ثمَّ يتجنّب النُّعوت. ومع ذلك هناك الزّي الشّعبي اليومي وهناك الزّي المرتبط بالمناسبات، وهذه تتصدرها البدلة الكبيرة والبدلة الصّغير رجال ونساء، ولكن لكلٍّ خصوصيّته فللنساء زيهُنَّ الخاصّ بهنَّ (البدلة الكبيرة والصّغيرة) اللتين تحتويان على كل ما يُلبس المرأة ليبيًّا، وللرّجال زيهم المختلف عن زي النّساء فلهم أيضًا (البدلة الكبيرة والصّغيرة) اللتين تحتويان على كل ما يلبس الرّجُل ليبيًّا.

وهناك الجلابيّة والسّروال الواسع والعمامة الرّجال، وهناك الرِّداء الحريري المتميّز، وعصابة الرأس والحزام والبلغة للنساء، ومع ذلك فهناك مسمِّيات متعدّدة لكل مفردة من مفردات الزّي الليبي.

ومع أنَّ لليبيين زيهم الشّعبي المتميّز والخاصّ بهم، فإنَّ الليبيين أثناء ساعات العمل لا يرتدونه إلَّا استثناء؛ ذلك لأنَّهم يرتدون الزّي الرّسميَّ وكأنَّهم على غير علاقة بذلك الزّي الشّعبي.

وعليه فإنَّ المستوى القيمي للذَّات الليبيَّة يتمركز على عصبيَّة اجتماعيَّة ترسّخ: (أنا وأخي على ابن عمّي وأنا وأبن عمّي على الغريب). وفي هذا المستوى دائمًا تُفخّم قيمة الكرامة وقيمة الشّرف؛ ولهذا فإنَّ المكوّن الذَّاتي الليبي أنتج عقليَّة الفزعة (الليبي يفزع مع الليبي عصبيّة اجتماعيَّة ولا فرق في هذا المستوى القيمي بين: (عربي وأمازيغي وطارقي أو تباوي)؛ ومن هنا فلا علاقة لعقليَّة الفزعة بإحقاق الحق، بل علاقتها بالمغالبة في ذاتها؛ وذلك بمنطقِ: (اللهمَّ إذا تقاتل كلبان أجعل الكلب الذي من ناحيتنا هو الغالب).

إذن: المستوى القيمي للذَّاتيَّة الليبيَّة تنصهر فيه ثقافة رمال الصَّحراء وجبالها وأوديتها مع ثقافة شواطئ البحر وشوارع المدينة وأزقتها، وكأنَّها ثقافة أسريَّة.

وفي هذا المستوى القيمي للذَّات الليبيَّة كما تنصهر مكوِّنات الثَّقافة الليبيَّة؛ فإنَّ ثلاثة قيم رئيسة هي الأخرى تنصهر في الشّخصيَّة

الليبيَّة، وهي: (قيمة الكرامة، وقيمة الشّرف، وقيمة الكرم)؛ ولهذا فالشخصيَّة الليبيَّة كما أنَّها تقبل الموت دون كرامتها ودون شرفها؛ فإنَّها لا تَقبل إلَّا أنْ تكون كريمة؛ ومن هنا فإنَّ الذاتيَّة صفة الفطرة بالنّسبة لليبيين عمومًا.

ومما يميّز الشّخصيَّة الليبيَّة الذَّاتيَّة، ثلاثة أمور أساسيَّة:

الأمر الأوَّل، إنَّها شخصيَّة فزَّاعة: لمن استنصر بها رابطة اجتماعيَّة، وهنا يتساوى عندها (الرّبح والخسارة).

الأمر الثَّاني، إنَّها شخصيَّة متحدّيَّة: فإذا كُتب القتال عليها يتساوى عندها (الموتُ والحياة) وكأنَّ عمر المختار ما زال حيًّا (النّصر أو الاستشهاد).

الأمر الثَّالث، إنَّها شخصيَّة متسامحة تخاصم من يخاصمها من بني جلدتها، حتَّى ولو كان الخصام على عقال ناقة، وعندما تقرّر أن تسامحه فبيت مِنَ الشِّعر يرضيها.

. **المستوي التطلُّعيَّ**: هو المستوى الذي يستوعب الذَّاتيَّة دون أنْ يُفرِّط فيها، ومع ذلك فالشّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة لا تقبل الرُّكون إلى الذَّاتيَّة وكأنَّها الغاية والحلّ، بل أنَّها تنظر إلى الأمام إلى ما يفيد رفعة ونهضة، وهذه لا تكون إلَّا لمن يتطلّع إلى النُّهوض السياسي والاقتصادي والعلمي والثّقافي والذّوقي، ومن هنا فإنَّ الشخصيَّة الليبيَّة

المتطلِّعة تدفعها حيويّة التطلُّع إلى المستقبل الأفضل والأفيد والأجود؛ ولذا فهي تأمل وتعمل حتّى وإن واجهتها الصّعاب، وهي تقبل بالمواجهة وتصمد.

ولذلك فالشّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة لديها أمل، وهي تأمل بلوغه، ونيله، ولا تقنط؛ إنَّها الشّخصيَّة القادرة على المنافسة كلّما جاءت الفرص إليها.

إذن: الشّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة تعتز بموروثها الاجتماعي وتأمل الارتقاء مع الناهضين رفعة وقمّة.

المستوى الموضوعي: هو المستوى الذي يصير فيه الشّخص على مرتبة من مراتب الثّقافة والعلم والنّهوض الممكِّن مِن الوعي والمعرفة الحقيقيَّة، والتقدّم ومشاركة الآخرين واستيعابهم بلا عصبيّة اجتماعيَّة، وهنا تبرز القيم الإنسانيَّة التي لا ترتضي إلَّا الحكم العدل؛ حيث لا عصبيَّة ولا ميل سوى الثَّبات على الحقِّ وفعله، فهذه ومع عظمة قيمتها، فإنَّها لا يُمكن أن تكون صفة للعموم، بل إنَّها الصّفة المرافقة لأهل الخصوص من الليبيين وهم أهل العلم والدّراية، والذين يخافون الله ويتّقوه، وهم الذين يأملون الرُّقي بليبيا علمًا وتقنيةً وصناعةً وحضارةً بل وإنسانيَّةً.

المستوى الإنسحابي: إنَّه المستوى الذي لا يتقيّد فيه بعض الليبيين بقوانين الشّخصيَّة الذَّاتيَّة الجامعة لليبيين وطنيًّا، ومن هنا

نلاحظ أنَّ بعض الشّخصيَّات الليبيَّة تفكيرها لا يستوعب إلَّا العربي، أو أنَّ تفكيرها لا يستوعب إلَّا الأمازغيّ، أو أنَّ تفكيرها لا يستوعب إلَّا الطّارقي، أو أنَّه لا يستوعب إلَّا التباوي.

ولأنَّها الشّخصيَّة الإنسحابيَّة فهي لن تقف عند هذه الحدود والرّوابط العرقيّة المنسحب إليها، بل الإنسحابيَّة ستكون على السَّلبيَّة ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا، مما يجعل البعض على حالة الانسحاب حتى من بني عِرقة؛ حيث لا تهمّه العروبة، ولا الأمازيغيّة، ولا الطَّارقيَّة، ولا التباويَّة، بل لا يهمّه أحدٌ إلَّا قبيلته فقط، وإذا ما اتسعت دائرة الإنسحابيَّة فلن يكون للقبيّلة شأن عند الشّخصيَّة المنسحبة، بل المهم أسرتها ولا غير، وهذا ما يلاحظ على بعض الليبيين، وهذا ليس بغريب، لأنَّه من طبيعة الأنفس البشريَّة، وهو سائدٌ في كلّ بقاع المعمورة؛ ولذا فلا استغراب ولا تعجُّب، ولا داعي لوضع علامات الاستفهام على الغير.

المستوى الأناني: في هذا المستوى من مستويات الشّخصيَّة الليبيَّة لا يرى الأناني مركزٌ للعالم إلَّا شخصهُ، ولا أحدٌ غيره، فهو الذي تخلّى عن تلك الرّابطة الاجتماعيَّة المتمركزة على الذَّات الوطنيَّة، ثمَّ من بعدها استمر منسحبًا حتى تجاوز المستوى الإنسحابي الذي استوقفه بعض الشيء عند حدود الأسرة، التي هي الأخرى أصبحت عنده لم تعد ذات أهميَّة حتى يتمسّك بها ويقف عند حدودها ورعايتها ورعاية

شؤونها، ومن ثمَّ تمركزت شخصيَّته عند الأنا (أنا ومن بعدي الطُّوفان) أي لا يهمه أيِّ شيء يتعلَّق بالأخرين حتى وإن كان فرضًا أو واجبًا.

ومع أنَّ هذا المستوى هو أحد المستويات القيميَّة للشخصيَّة الليبيَّة؛ فإنَّه المستوى الذي يؤكّد أنَّ لكل قاعدة شذٌ عنها، وهذه طبيعة من طبائع الأنفس البشريَّة، وفي كلّ العالم؛ ولذا فكل ما هو ممكن سيتحقق سواء أكان متوقًّا أم غير متوقّع.

صفات الشّخصيَّة الليبيَّة في الزّمن الاستثناء:

مع أنَّ الاستثناء يصاحب كلّ قاعدة، فإنَّ الليبيين أهلُ القيم الخيّرة والفضائلُ الحميدة قد تفاجئوا بما لم يكن متوقَّع من قِبل البعض، ومما فاجئهم استغرابًا هو:

الشّخصيَّةُ المتبدّلة:

التبدُّل هو ما يجعل حالة الشّخصيَّة غير مستقرّة على صفة كانت بها تتصفُ، ولأنَّ منظور الشخصيَّة لا يكون منسجمًا إلَّا مع القيم الخيِّرة فإنَّ تقييم تلك الشّخصيَّة إنْ تبدّلت لا يكون إلَّا خروجًا أو انحرافًا عن هذه القيم الخيِّرة.

ولأنَّ الاستثناء لا يحدث إلَّا استثناءً فالعذر يلتمس لمن لم تصمد شخصيَّاتهم في الزَّمن الاستثنائي، فالقاعدة الأخلاقيَّة للشخصيَّة الليبيَّة ذات هويّة وطنية متميّزة وعند كلِّ ألوان طيفها الاجتماعي (عرب

وأمازيغ وطوارق وتبو)، غير أنَّ البعض قلّة تلوّنت صفاتهم بألوانٍ ليست من طبيعة لون الشّخصيَّة الليبيَّة الوطنيَّة.

فذلك المحرَّم والمجرَّم عند الشّخصيَّة الليبيَّة، أصبح ليس كذلك عند البعض، ومن هنا فإنَّ الليبيّين أهل الشخصيَّة الوطنيَّة وضعوا علامات الاستفهام والتعجب والاستغراب على بعض الذين كانوا لا يرونهم إلَّا أهل قيم؛ حيث الكذب والنفاق في زمن الرّاي الواحد بين الحاكم والمحكوم كان سيّدًا محترمًا لدى البعض؛ ولذا فعندما يكذب الحاكم على شعبه ويظن أنَّهم قد صدّقوه فلا شكّ أنَّه ظن نفسه من الصّادقين، ثمّ ظنّ أنّ الشّعب غير واعي بأبعاد ما يقوله؛ ولذلك أصبح مشاع بين الجميع أنّ الجالس في قلب الدّار ليس له بدّ إلّا أنْ يكذب على من هو واقف على بابها.

ولسائل أن يسأل:

لماذا بلغ الحال بكثيرٍ من الليبيين إلى هذه الدّرجة؟

أقول:

الخوف ممّن لا يخاف الله ولا يتّقيه.

وعليه:

أصبح الخيار لأبناء الشّعب الليبي وفقًا للضرورة بلا حرّيّة اختيار؛ فلم يعد هناك بدّ إلّا التخلّي عن الصّدق، ممّا جعل البعض مؤيّدين للسُّلطان وهم في حقيقة أمرهم ليس كذلك.

وهكذا كان التخلّي عن قيمة الوفاء حتى جعلنا له يومًا نحتفل بذكراه، أي بدل أن نُقرَّ الوفاء كلّ يوم قررنا أن يكون يومًا ذكرى للفاء؛ ولذا حلَّ التخلي عمّا لا يجب التخلّي عنه محلّ قيمة الوفاء، ومن ثمَّ أصبحت الهويّة الليبية تتصدّع، أمَّا في ذلك الزّمن عندما كان السّلطان ملكًا كانت الطيبة قمّة الأخلاق، وكان الوفاء، وكانت البركة، وكان الصّدق، وكان الشّيخ شيخًا والمعلم معلّمًا، وحتى الدروشة كانت محترمة. أمَّا في هذا الزّمن استثناء فمن كنت تظنه موسى أصبح فرعون، حيث المقتول لا يساوي ثمن رصاصة قتله، وحيث القبض على الهويّة، والسّجون بلا هويَّة.

في ذلك الزَّمن استثناء مع أنَّ رأس السّلطان شخص واحد، فإنَّ الوصول إليه اضطرارًا كان ممكنًا، أي بإمكانك أن تعثر على مفتاحٍ من مفاتيحه لتدير بها أمرك، أمَّا في زمن تعدد الرُّؤوس السُّلطانيَّة بلا سُلطان، فإنْ فَكَّ عيك شخصٌ قيّدوك اشخاصٌ، إنَّه زمن الكتائب والمليشيات والعجائب؛ ولذا ليس لك إلَّا أن تصمت أو تدفع الثَّمن، أو تُرحَّل إلى المقابر المجهولة فتصبح هويّة بلا هويَّة.

وكما تمّ التخلّي عن قيمة الوفاء، كان التخلّي عن قيمة التقدير الذي حلّت محلّه قيمة الاستهانة، (الاستهانة بكلّ شيء، وبأيّ أحد من أبناء الشّعب الليبي)؛ فَسَادَ تقليل شأن النّاس مع وافر السخرية والاستهزاء بمن يتمكّن من بلوغ فوز علمي، أو رياضي، أو نيل مكانة اجتماعيّة بين النّاس، ولهذا لم يهدأ للحاكم بال كلّما سمع أنَّ شخص ما، قد فاز بجائزة أو مكانة اجتماعيّة؛ فيتوجّه إليه ببثّ الإشاعات حتى ينهيه قولًا وعملًا، ممّا جعل البعض بأسباب الضّرورة لاجئين مهاجرين خارج الحدود، أو صامتين من شدّة الألم، أو في دائرة الاستثناء منافقين من أجل تفادي ما يؤلم. وهكذا هو زمن الاستثناء الذي شيّخ من لم يكن شيخًا وكفَّر من لم يكن كافرًا، مشايخ يفتون بلا علمٍ وعلماء يزج بهم في السّجون ظلمًا؛ ولهذا فتلك الشّخصيَّة الليبيَّة المسالمة أصبحت شخصيَّة مقاتلة، وهنا لا أعني من يقاتل دفاعًا عن عِرضٍ، أو وطنٍ، أو كرامةٍ، أو ملكٍ، بل هناك من أصبح مقاتلًا بغير حقٍّ، ومع ذلك يصف قتلاه بالمجاهدين أمَّا القتلى المواجهين له فلا صفة لهم من طرفه إلَّا جيفًا.

في ذلك الزّمن استثناء كانت الفتن لا تكون إلَّا منظمة وعن قصدٍ؛ فعندما تُشعل نيران الفتنة عمدًا، فلا تطفأ نيرانها إلّا بتدخل واقد نارها، ممّا جعل الجميع يتخوّف من الجميع، وبخاصّة بعد أن عرفوا أنَّ موقدها السُّلطان الذي في زمنه كان يمدّ المختلفين والمتخاصمين

والمتصادمين والمتنازعين من أبناء القبائل الليبية بالسّلاح الذي جعل منهم أطرافًا خائفة ومخيفة، وهذا الأمر جعل القبيلة الخائفة أو الطّرف الخائف يشتكي من اعتداءات المخيف، وما يرتكبه من مظالم، ومثل هذه الشكاوى يعتبرها السُّلطان إعلان اعترافي لتقديم المزيد من التنازلات، ولكن تلك التنازلات لم تكن لذلك الطرف المتنازع معه أو تلك القبيلة التي مدّها بالسّلاح، بل من أجل المزيد من إعطاء التنازلات للسُّلطان فتنة.

وعليه لم يتمّ تصالح، ولا تسامح بين القبائل الليبية التي حدثت أو أُحدثت بينها صدامات دامية، إلّا بتدخّل من السّلطان بعد طلبٍ من أحد الأطراف المتنازعة؛ ولهذا لم تحدث صراعات ونزاعات دامية بين قبيلتين في ليبيا، إلّا والسُّلطان كان خامدًا وراء إيقاد نيرانها؛ ومن هنا لا يمكن أن يتمّ الصُّلح، إلّا إذا خضعت الأطراف القبليّة إليه عن طريق الذين جعلهم متخصصين في إيقاد نيران الفتن بين الليبيين، أي: لا يجوز أن يتسامح طرف مع طرف أو قبيلة مع قبيلة إلّا بعد أخذ رأيه، وفي المقابل إنْ حاول من حاول عن حسن نيَّة، واستجابت له الأطراف المتنازعة بالتسامح والتصالح تدخّلت معاول السّلطان وأزَّمَتها على رؤوس الجميع (المتصادمين والذين تدخلوا بغير علمه)، وهكذا لن ينتهي الأمر إلّا بعلمه وتدخله، وفقًا لرؤية هو يراها. وفي زمن الاستثناء فتنة أيضًا أصبحت المليشيات في ليبيا تحكم بلا قانون ولا

شرعيَّة، تمتلك السّلاح ومرجعيّتها رأسها فتنة، ولذا فلا استغراب في أحكامه إلَّا إذا حكم رأس الفتنة بما ليس فيه فتنة.

. وهكذا كان التخلّي بأسباب الضَّرورة عن قيمة الاعتراف بالآخر، الذي يجب أن يُقدّر ويُحترم، وحلّ محلّها قيمة تقليل الشّأن، التي تجعل من إقصاء الآخرين وتغييبهم وتحقيرهم ما يسرّ السّلطان ومعاوله؛ فالمعلم والشيخ والواعظ والمرشد، والطبيب المحترم، ووجهاء البلد وأعيانها الذين يجب أن يُقدّروا ويُحترموا، لم يعدّ لهم شأن في ذلك الزّمن؛ فهم من وجهة نظر رأس القمّة السُّلطانيَّة لا يزيدون عن كونهم موظّفين؛ فإن أحسنوا الطّاعة فهم لا يزيدون عن كونهم أسماء ليس إلّا، وإلّا لن يكونوا إلّا عددًا يمكن الاستغناء عنهم في أيّ حساب من الحسابات، وحينها يصبحوا من الأعداد المفقودة.

ولهذا أصبح السُّؤال: من أنتم؟ صالح لكل الأزمُن الاستثنائيَّة؛ كونه أصبح الحُجَّة المثارة بين الجار وجاره، والطالب وأستاذه، والموظف ومسؤوليه، والجندي وقادته، والمرؤوس ومرؤوسيه، والصّغير والكبير، وكذلك بين البائع والمشتري، ومن هنا أصبح طارحو هذا السُّؤال العجيب الغريب لا يستخدمونه إلَّا مغالبة وقهرًا وتقليل شأن؛ ولذا فتلك الشخصيَّة التي كانت تخاف الله وتخشى ارتكاب المظالم أصبحت متهوّرة ومتبدّلة.

وعليه فإنَّ طرح السّؤال: من أنت؟ أو من أنتم؟ بهذه الصّيغة يعني مما يعنيه عدم الاعتراف بوجود الغير؛ أي (أنا ومن بعدي الطّوفان)، وبهذه الصيغة لا يكون السّؤال (من أنت؟ أو من أنتم؟) إلَّا كرهًا؛ حيث لا احترام ولا تقدير ولا اعتراف، ومن ثمّ انتشرت المفاسد والمظالم وعمّت شوارع المدن وما تبقى من أثرٍ لمؤسّسات الدّولة التي فقدت هويّتها، وكأنّها لم تكن دولة.

إذن، تتمركز حقيقة السُّؤال (من أنتم؟) على رفض الرَّأي الآخر، والشّخص الآخر وكأنَّه لا يساوي شيئًا. وهكذا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع القيم تتبدّل والأفراد يتبدّلون، ولكن دائمًا إن عُدنا لتلك القيم المقدّرة والمعتبرة، عُدنا لذاتنا وهويّتنا التي بها نعتز، وإلّا سيُدفع الثّمن مرّتين؛ ممّا يجعل البعض يعود للمقارنة بين المرّ والأمَر منه، وفي كلتا الحالتين لا منقذ إلّا العودة للقيم الحميدة المستمدّة من أعراف المجتمع وعاداته، والعودة إلى الفضائل الخيّرة المستمدّة من كتاب الله تعالى، وسنّة رسوله مُحمّد عليه الصّلاة والسّلام؛ فإنْ عُدنا كان الاعتراف بالآخر حقّا يمارس، وواجبًا يؤدّى، ومسؤوليَّة يتمّ حملها وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء، وإن لم نعد ستطول ألسِنَةُ نيران الفتة الجميع دون أيّ استثناء.

الشّخصيَّة الليبيَّة المعاندةُ:

العناد هو قول بلا حُجّة دامغة، فقط لمجرّد المخالفة وعدم الاعتراف بما يجب دون مكابرة؛ ولذا فتلك الشخصيّة الليبيَّة التي كانت متميّزة بلين جانبها، وسداد رأيها، وحسم أمرها، ورفعة ذوقها، وجمال هويّتها، وعدل شريعتها، وحسن قُدوتها، وحُسن أخلاقها، أُدخلت عليها مجموعة من القيم المنحرفة عمّا ذكرناه من قيم حميدة؛ حتى أنّها قوِّضت من كلِّ جانب، ومع ذلك فإنَّ عِناد تلك القيم الرّفيعة والجميلة لم يفارقها، ولهذا ستكون الشّخصيَّة الليبيَّة عصيّة على من يواجهها عِنادًا بعد عِناد.

ففي ذلك الزّمن استثناء كان العناد عنوانًا رئيسًا في الدّولة الليبيَّة؛ فقد كان رأس النّظام على العناد المستمرّ مع الليبيين الذين قبلوا عنادا أن يكونوا في مواجهة مع عناده، ولهذا قبلوا الاشتراك في تلك الجمعيّات الاستهلاكيّة التي يراد منها ترخيص شأن منتسبيها، ومع ذلك قبلوا واصطفوا في طوابيرها بأسباب الضرورة والحاجة.

فتلك الجمعيَّات كانت تبيع كلّ ما لديها دون أن تمنح لأعضائها فرصة اختيار لما يشبع رغباتهم واختياراتهم وأذواقهم المتنوّعة، ومع ذلك قبلوا عنادًا الاصطفاف في الطوابير، وكأنّهم مصطفون أمام صناديق انتخابية، وعندما يصل المشترك في الجمعيّة الاستهلاكيّة إلى بوابة البيع وقابض الحسابات بالطريقة البدائيّة، يستلم ما حُدِّد له وفقًا لعدد أفراد

أسرته، ثمّ يسدّد القيمة المطلوبة منه، ولكن بعد أن يعود لمنزله يجد ما جاء به لأسرته على غير رغباتهم، ومع ذلك لا بديل له إلّا تقبّل الأمر الواقع عنادًا.

كانت الجمعيات الاستهلاكية تبيع ما يحال إليها من الأسواق العامّة الحكومية، ولهذا لا مجال لأن يختار المواطن ما يرغبه، وما يحتاج إليه، ومن هنا دخل العناد لكلّ المنازل؛ فازداد العناد عنادًا.

ومع أنَّ العناد لا يكون في محلّ الوجوب صوابًا، فإنَّه قد أدى غرضه تغييرًا، ولكن يا ليت التغيير قد جاء ليصلح، وللمقارنة البسيطة في ذلك الزَّمن الاستثنائي كان رأس النّظام شخصٌ واحدٌ، أمَّا في زمن استثنائنا هذا فالرؤوسُ تحتاج إلى زمنٍ طويل لتحصى. إنَّه زمن الوشايات والسّجون والمقابر بلا هويَّات، والشهداء أخوة متقاتلون والقضيّة الليبيَّة مدوّلة، وكل شيء تبدّل ويا ليته لم يتبدّل.

ولأنَّ الشخصيَّة الليبيَّة وبأسباب ما تمرُّ به من تأزُّمات، اعتادت العناد سلوكًا يُعبّرُ عن روح التحدّي للآخر، حتى ولو كان الآخر من بني جلدتها، فجاءت الأحداث غضبًا، فثار البركان وثار معه من لم يكن متوقّع أن يثور.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العناد المعكوس؟

أقول:

. في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع كلّ شيء ممكن، ولكن لكلّ أسبابه، وعلله ومبرراته؛ فهناك من كان من المنتقدين لأنّه كان يؤدّي رسالة عضو الأمن السرّي، الذي بعض جنوده من مهنتهم أن يظهروا ما لا يبطنون، وهذه من معطيات مهن المجنّدين في سلك المباحث والأمن السرّي.

. وهناك من تمّ شراؤه في الوقت الميّت (الزّمن الذي لم يعد فيه رأس النظام مسيطرًا)؛ فأصبح ذلك المدفوع له ثمنه على غير الذي كان عليه، ممّا جعله غير قادر على البقاء في موقف العناد أمام عِناد ما دُفع أو أُعطي له، ولهذا كونه ضعيفًا استسلم طمعًا ليس إلّا، وهذه المواقف لا يمكن أن تكون من الواعين، بل مثل هذه المواقف تحدث بدون شكّ من الذين لم يرتق وعيهم بأهميّة الوطن وحرّية المواطنين.

. وهناك من لا يفرّق بين تحيّة العلم (الرّاية) وتحيّة الحكومة، أي: لم يفرّق بين الوطن وبين المتحكّم في أمر الوطن بغير حقّ.

وعليه:

قد يتساءل البعض:

من أجل من تؤسّس أجهزة الأمن الوطني؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحيّة (الرّاية) وبين تحيّة الحكومة؟ أم تؤسّس للذين لا يميّزون بين تحيّة العلم وتحيّة الحكومة؟

في كلا الحالتين أقول:

هي أجهزة الأمن التي لا تدار إلّا بعقول المتربّعين على رأس النّظام، وحكومته المحكومة من قِبله؛ فمن يرضى عنه رأس النظام وحكومته وأجهزته ينام هانئًا، ومن لا يرضى عنه سيكون ميدانًا واسعًا لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكانًا لتحلَّ فيه. وبما أنَّ الأجهزة الأمنيّة هي العاملة بكلّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنّه وحده يساوي كلّ شيء، ولا أحد غيره يساوي شيئًا.

. هناك من النّاس من غيّر موقفه عنادًا ونكاية في البعض الذي غيّر مواقفه، ومثل هؤلاء لا يزيدوا عن كونهم من الغافلين الذين تجري المياه من تحت أقدامهم وكأنّهم لا يستشعرون شيئا.

. هناك من كان له أناس من قريته، أو مدينته، أو قبيلته، أو حتى من أقاربه وأسرته، يحسبهم لن يخالفوا ذلك النِّظام، مع أنّ حقيقة أمرهم غير ذلك؛ كونهم قد انتموا إلى التغيير؛ فعندما قهرته المفاجأة وجّه عناده لهم حتى ظلّ العناد طريقه؛ فأخذه العِناد إلى تلك المسارب الذي

ثار الليبيون على صاحبها؛ فمثل هؤلاء لا مهمّة لهم إلّا عناد الآخرين، حتى ولو كانوا أقرباء لهم من الدّرجة الأولى.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العِناد، وما هي علله؟

أقول:

العِناد لا يزيد عن كونه نكاية في أحد من أحد، وعلله كثيرة، منها:

. الحقد.

. الحسد.

. الاستعاضة.

. سوء النيّة.

. التبعيّة لمن يزوّر المعلومات، حتى يتمكّن من تضليل الغير.

. الغفلة.

. بيع الذّمم.

ولكن جميع مثل هذه الحالات هي قابلة للتبدّل والتغيير بمعطيات كثيرة منها:

. تغيير المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

. تفويت الفرص على أصحابها.

. إظهار الحُجّة في أيّ نقاش معهم مع لين أسلوب وإدارة حوار موضوعي.

. تطهير النّفس من الضّغائن، والمكائد، والمكر، والمظالم بتقوى الله تعالى.

. المعاملة الحسنة.

. أن يكون الواثق من موقفه الحقّ كالنخلة كلّ ما رُمي بحجرة أسقط رطبًا.

. هناك من امتلأت أنفسهم حسدًا، وغيرة من الذين كانت لهم مواقف في ذلك الزّمن استثناء، وجاءت بهم مواقف في هذا الاستثناء ومنًا، ولهذا حُسدوا من البعض، لا لشيء، إلّا لمجرد أنّهم أصحاب مواقف، ولهذا ظلّ العناد بغير حقّ لم يفارق عقول المعاندين.

. هناك من سرق ونهب تحت مظلة توجيهات وأوامر وفتوات تحلّل نهب أموال وممتلكات الذين كان لهم رأيٌ، فسرقوا ما سرقوا، ونهبوا ما نهبوا، ثمّ خرّبوا ودمّروا، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يعتقدوا أن للظلم نهاية؛ فكانت جميع أفعالهم هذه أمام مشاهدة وملاحظة النّاس الذين يكفرون بهذه الأفعال وما هو على مثلها، فهؤلاء سيظلون مستغاظين

من جميع أولئك الذين كانوا شهودًا عليهم. وبالتالي سَيُظهِرون حقدهم على جميع الذين بقوا على أخلاقهم وقيمهم الحميدة؛ ومن هنا سيكيدون لهم المكائد كلّما سنحت الفرص، ومع ذلك فالخوف والجبن هما المسيطران عليهم، ممّا يجعلهم يتلوّنون بين المعارضة تارة، وبين التأييد تارة أخرى، وكأنّهم زرب نخيل مع أبسط هبّة رياح يهتزون بدون أن يكون لهم رأي في الاتجاه الذي يهتزون نحوه.

وعليه: تغيّرات العلاقات بين الأفراد أقارب وأباعد، من علاقات التقدير والاحترام، إلى علاقات المزايدة المستمدّة عباراتها من ضرب الرّمل، وليس المستمدّة عباراتها من الحكمة، وحُسن الرأي، والقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، والذوق الرفيع. فكانت الأخطاء البعض ضدّ البعض تكاد أن تشعل نار الفتنة، وفي المقابل كان التسامح من كاظمين الغيظ للبعض مودّة: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ}[1].

الشّخصيَّة الليبيَّة المناوِرةُ:

المناورة محاولة فيها من التحايل والمخادعة ما فيها؛ وذلك بغاية تفادي ما يؤلم أو يمكّن من الفوز بما هو مرغوب فيه؛ ولذا فالشخصيَّة

[1] – آل عمران 173، 174.

المناوِرة تستطيع أن تتعامل مع الظروف الصّعبة في الزّمن الصّعب، من أجل البقاء والنجاة ممّا هو متوقّع من مظالم، أو النجاة من المخاطر بأسباب (أقوال وأفعال وأعمال وسلوكيَّات بها تُشق الدُّروب وتُبلغ الغايات).

فتلك الشخصيَّة الليبيَّة التي كان الوضوح عنوانا لها، أصبح الغموض بأسباب انعدام الثّقة هو الذي يملأ صدرها؛ ولهذا ساد النفاق بين البعض والبعض، حتى أصبح النفاق لدى البعض وكأنّه العادة المألوفة التي شبّ النّاس عليها، ولكن لا لشيء إلّا للمناورة اغتنام للفرصة.

وعليه فالشخصيَّة الليبيَّة المناوِرة هي التي اضطرت إلى دخول الدروب الصّعاب من أجل أنْ لا تُلقي بنفسها إلى التهلكة، ولا تُلقي بآخرين فيها، ففي هذه السّنين وفي تلك السّنين استثناء، لا منقذ إلّا المناورة، والمخادعة التي قد تمكّن من بلوغ المنقذ وهو (الغاية المراد بلوغها).

ولهذا فالشخصيّة الليبيّة تعتبر الحيطة والحذر ضرورة عند دخول المخاطر، ومواجهة الصِّعاب، ومع ذلك ففي دائرة المتوقّع كانت تلك الشخصية تفترض أنّ الإنسان معرّض لأن يقع في غير المتوقّع، أي معرّض لأن يقع في الفخ، ومع ذلك لا ينبغي له أن ييأس، ولا يقنط

من رحمة الله، أي ليس له بدّ إلّا المناورة، من أجل بلوغ الغايات المأمولة، وهي تحقيق الإصلاح، أو بلوغ الحلّ، أو الاستشهاد دونه.

ومن هنا فالشخصيَّة المناورة شخصيّة مضطرة، ممّا يدعوها للتحايل واللعب بكلّ الأوراق، حتى وإن كان هناك ضحايا؛ فالمهم بالنسبة إليها أن تتفادى المخاطر، ومن هنا فلولا المناورات بأسباب الضرورة ما تمّ القضاء على المخاطر، وهكذا ستكون المناورات في أيّ زمن مع من لم يترك للحريّة أن تأخذ مداها.

وعليه فأهل ليبيا ليس لهم رأس مال يلتفتون إليه ويفتخرون إلَّا الصّدق، والوفاء، والأمان، والاحترام، والتقدير، والاعتبار، والعرفان، وهذه القيم هي التي تكوِّن شخصيَّاتهم، ولكن في الأزمن الاستثنائيَّة التي تسود فيها الفتن، وتوجّهم إليهم الاستفزازات والضغوط والتّهم بغير حقّ، وبخاصّة عندما تكون من قِبل من استولى على مقاليد القوَّة وبأيِّ كيفيَّة، فإنَّهم سيكونون مناورين وفقًا لكلِّ ردة فعل.

ولأنَّهم يجيدون المناورة ففي الأزمن الاستثنائيَّة كلها كانت رؤوس السُّلطات فيها شديدة المناورة؛ ولهذا في الأزمن الاستثنائيَّة تجنّد النسوة ضدّ الرّجال والنسوة، ويجند الذّكور ضدّ الإناث والذكور، حتى تلاميذ المدارس لم ينجوا من المناورات والتجنيد؛ ولذا فقد جنّد منهم من جنّد، وانحرف بمن انحرف به منهم، فأصبحت الشخصيَّة الليبيَّة الوطنيَّة شخصية والإحباط يمأها.

الشّخصيَّة الليبيَّة المصطنعة:

الاصطناع ما ليس بحقيقة، وهو إظهار ما لم يكن مخفيًّا بالباطن أو كامنًا في الصُّدور؛ ولذلك في الأزمن الاستثنائيَّة كلّها لم تعد تلك القدوة الحسنة للشخصيّة الليبيَّة (هي كما هي)، بل تبدّلت وتغيّرت بعد أن شُوّهت وتشوّهت؛ فبعض المشايخ الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر طاعة لأمر الله تعالى، لم يعد لهم مثلٌ ليحتذى به؛ فالمثل لهم أصبح أولئك البعض الموالين لطاعة أولي الأمر على حساب طاعة الله تعالى.

وكذلك المدرّسةُ المحترمة التي كانت تقوم بدورين اثنين في وقتٍ واحدٍ (دور الأم والمعلّمة) أصبحت في زمن الاستثناء فاقدة للمثال الذي ينبغي أن يحتذى به؛ فالمدرّسة التي مرّت بظروف صِعاب بأسباب المشاكسات والمعاكسات، وانتشار الغش في الامتحانات دون رادع، في مقابل قلّة المعاش وتأخر صرفه شهور، ومحدوديّة فرص العمل الأخرى، وسوء الإدارة المدرسيّة التي لم يوضع على رأسها الشخص المناسب قدرة واستطاعة وخبرة ودراية؛ فتلك المدرّسة الأم لم تعدّ مقبولة، ولا مفضّلة في سياسات التعليم الموجّه إلى غير جهة.

ولذات المسببات أصبح المدرّس يتعاطى السيجارة (يُدخّن) مع طلّابه المدخّنين، ويركب معهم في سياراتهم الخاصّة، كما أنّ البعض يلعب الورق معهم كلّما سنحت الفرصة لذلك؛ ففسِد التعليم مقرّرًا

ومنهجًا وقدوة حسنة؛ ثمَّ طُمست تلك الشخصيَّة المحترمة التي كانت لا تقرّ إلا حقًّا، ولا تقول إلّا صوابًا.

ولذا في ليبيا حتى المنحرف الذي كان يشرب مسكرًا، أو يبتلي بما يمكن أن يُبتلي به رغبة منه وإرادة، كان يخشى أن يجده أحد خمرانًا، ولهذا كان في ليبيا حتى الذي يشرب مسكرًا إذا سمع أنّ الشُّرطة قد قبضت على أحدٍ خمرانًا يلعنه مع اللاعنين بصوتٍ عالٍ دون أيّ تردّد؛ فما بالك بردّة فعل الغالبيّة العظمى المتجنّبة لكل مُحرّم، ومجرّم، ومنهي عنه، ولهذا كان الاقتداء في ليبيا مفخرة بين الليبيين بكلّ من هو على خُلق عظيم، وعلى علمٍ نافع، ومهارة متميّزة، وسلوكًا حسن.

وهكذا كان الكلّ في ليبيا طائع لأوامر ونواهي القدوة في غير معصية الله تعالى، ومن تكون هذه القدوة، سواء أكانت قدوّة الأب، أم الأمّ، أم الأخ والأخت، أم كانت قدوة المعلّم والأستاذ والطبيب، والعالم والشيخ، والواعظ والمرشد.

ولهذا، تعمّدت المليشيات وعبر الأزمن الاستثنائيَّة وبلا استثناء لأيَّة مليشيا تشويه أصحاب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة؛ فعملت كل ما من شأنه أن يجعل المواطن الليبي أما السُّؤال: من أنت؟

ولأنَّ الشخصيَّة الليبيَّة متحدّية ومُخيفة؛ فمن يتولّى الأمر السُّلطوي عليها كرهًا وبأيَّة علَّة، يحاول أن يعمل كلّ شيء يمكن أن يُسهم في ثنيها؛ وذلك حتى تكون له طائعةً؛ فالبنات في تلك السِّنين

استثناء أُجبرنَ وهن في عمر المراهقة على خلع ذلك الزّي الوطني الرّفيع، ولبس ذلك الزّي العسكري الذي يظهر مفاتن البنات أمام مدربيهن من الشبّان، وهكذا من بعدهنَّ دُفع بالآباء والأمهات في معسكرات التدريب والمقاومة الشّعبية، مثلهم مثل أبنائهم وبناتهم، وكان ذلك بهدف أن يُعلّم الجميع (الكبار والصغار) الطّاعة؛ من خلال أخذهم بما يؤمرون به من أوامر وتوجيهات، كلّما صدرت إليهم وبخاصّة عندما تكون من رأس السُّلطان، ومع ذلك كان الليبيّون على استعداد للتعلّم إلَّا الطَّاعة. ذلك لأنَّهم في طاعةِ من لا يطاع سواه.

وعليه ففي زمن الاستثناءات بعد أن كان الاقتداء مفخرة لدى جميع الليبيين بمن هو متعلّم، أو حامل كتاب الله، أصبح الاقتداء لدى البعض سفاهة بمن يتجرأ ويسفّه المتعلّمين والعلماء وعلمهم، وبعد أن كان الاقتداء بالعقلاء والحكماء، أصبح الاقتداء بمن يتجرأ عليهم ويشتمهم جميعًا، وبعد أن كان الاحترام للكبير والاقتداء به قيمة معتبرة بين الليبيين، أصبح الكبير لدى البعض لا مكان له ولا رأى؛ ومن هنا غابت الذَّاكرة، فالأسرة، أو العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو القرية والمدينة التي لم تقدّر وتقدّم أكابرها، أصبحت أُسرا وعائلات وعشائر وقبائل وقرى ومدن بلا بوصلة، وبدون ذاكرة.

ولأنَّ عمر المفسدين والمليشيات مهما عظم وقوي فهو قصير؛ فإنَّ الانعتاق سيكون متحقّقًا يوم أن يضع الشّعب الليبي أصابعه في

حبر الانتخابات ويضعون أصواتهم في صناديقه، يومها يتمكّن الشّعب الليبي مما يمكّنه من العودة إلى ذاكرته وبوصلته، التي بها يتمكّن من تفخيم القيم الحميدة وتعظيمها؛ وذلك بتعظيم دور الأسرة، والجامع، والمدرسة، ووسائل الأعلام والصحافة، حتى تعود تلك الشخصيَّة إلى مقامها المتميّز قدوة حسنة، ولكن في دائرة غير المتوقّع قد تحدث الانتكاسة، ومع ذلك فالشخصيّة الليبية ستظل متمرّدة على الظلم والظلمة إلى أن تعود الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة مصدرًا للتربيّة والتعليم، ومصدرًا للحكم وسيادة العدالة وعزة السيادة وجمال الهويَّة.

الشّخصيّة الليبيّة المتمرِّدة:

التمرُّد خروج عن الّطاعة التي كانت معتادة أو مألوفة، سواء أكانت بقيود قانونيَّة، أم عرفيَّة، أم توافقيَّة؛ ولذا فعندما يستشعر الليبي أنَّ الأمر أصبح منحرفًا يصبح التمرّد عند كالنبتة ينموا حتى يزهر ثمَّ يثمر، والشّخصيَّة الليبيَّة مع أنَّها لا تقبل التمرّد المؤدّي بها إلى الموت، فإنَّها تقبل أن تعطي لنفسها الفرصة الواسعة قبل أن تتخذ قرارها تمرّدًا، وإذا ما اتخذت قرارها تمرّدت فلا ترى الموت إلَّا من أجل الحياة، ومن هنا فإنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة عنيدة ومتمرّدة وتحب الموت من أجل الحياة؛ ولهذا دفع الشّعب الليبي نصف تعداده السُّكاني شهداء من أجل تحرير ليبيا؛ ولأنَّه كذلك فعندما كتبت عليه المواجهة مع ذلك السُّلطان استثناء صبر، ثمّ تمرّد، ثمّ ثار حبًّا في الموت من أجل الحياة الكريمة؛

ولأنَّه شعب متمرّد فلا يرى طاعة مطلقة إلَّا لله تعالى؛ مصداقًا لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[2].

ولأنَّ الطَّاعةُ فضيلةٌ خيِّرةٌ، فهي تُرسِّخُ مكانةَ الإنسان وحريَّته؛ إذ لا طاعة مطلقةً إلَّا لله تعالى، ولرسوله الكريم، أمَّا ما دون ذلك فجاءت الطَّاعةُ مقيَّدةٌ.

ولذا فالتقييد لم يكن للحريَّة، بل جاء من أجلها؛ تجنبًا لحدوثِ الاستعباد، أي: إنَّ طاعة الله ورسوله تعني: لا طاعة للغير في غيرِ مرضاةِ اللهِ تعالى؛ إذ قال: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}[3]، وقال: {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[4]، وقال جلَّ جلالهُ: (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ). أي: عليك يا نبي الله بالتذكير، والبلاغ، والإنذار، والتحريض، والتبشير، وليس لك في الإكراه من شيءٍ، ومن هنا لم تكن للرسول إلَّا الطَّاعة.

ولأنَّ الرَّسُول طائعٌ لأمر الله بالمطلق فليس للمؤمنِ إلَّا طاعة الله ورسوله بالمطلق، ومع ذلك خُلق الإنسان مخيَّرًا في أحسنِ تقويم؛ فمن

---

[2] النساء 59.

[3] البقرة: 256.

[4] يونس: 99.

شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفُر؛ ولأنَّ الإنسان مخيَّرٌ في كلِّ ما يتعلَّق به من أمرٍ، فهو المسيَّرُ أمام المستحيل والمعجز.

ومع أنَّ الطَّاعةَ المطلقةَ للهِ ورسولهِ الكريم، فإنَّ الطَّاعةَ في دائرةِ الممكنِ لا تكون إلَّا للأمرِ؛ فالذين يقولون: طاعةُ أولِي الأمر واجبةٌ، أقول: نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي: لا طاعة لهم في غير ذلك؛ فإن كان أولُو الأمر ظلمة؛ فهل الله تعالى يؤيد ظالما، أو يناصرهُ ليكون عبيد الله مؤيدين له ومناصرين ظلمًا؟

وإذا كان أولُو الأمر مفسدين في الأرض، فهل يكون هؤلاءِ في مرضاة الله تعالى؟

وعليه أقول: طاعة أولُو الأمر واجبة في غير معصية ما أمر الله به، ولكن إنْ أصبح أولُو الأمر على مجموعة من المفاسدِ والمظالِم؛ فلا طاعة لهم فيما يرتكبونه من مفاسدَ ومظالمَ؛ قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[5].

ومن دون شكٍّ طاعةُ اللهُ جلَّ جلاله طاعةُ عبادة، وتسليمٌ مطلقٌ، وطاعةُ الرَّسُول عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من طاعة الله تعالى؛ لاتباع ما جاء به كتابًا منزّلًا من عند الله.

[5] النساء: 59.

أمَّا طاعة أُولي الأمر منكم؛ فهي طاعة للأمر الذي هو منكم، أي: عندما يقرّر الشَّعب قرارًا: (سواءٌ في حالةِ السّلمِ، أم حالةِ الحربِ)، أو أنْ يصدر الشَّعب دستورًا؛ فلا ينبغي لأولي الأمر مخالفته، وكذلك لا ينبغي لمواطنٍ قرّره مخالفته؛ ذلك كونه قرارًا مجتمعيًّا عن رغبة وإرادة (قرارُ شعبٍ بأسرهِ)؛ ولذا فلا طاعة لوليِّ أمرٍ في غير ما وُلّي عليه من أمرٍ؛ ولهذا فسيادة الشَّعب تُعدُّ حُجَّةً (بها يُحكم، وإليها يُحتكم)، وهي كما تستوجب الطَّاعة من الشَّعبِ تستوجب الطَّاعةَ من أولي الأمر الذين انتخبوا؛ ليتولَّوا المسؤوليَّة على ما أُلو عليه، وفي المقابل تُعدُّ معصية السّيادة خيانةُ أمانةٍ.

ولأنَّ المقصود من طاعة أُولي الأمر طاعة للأمر الذي هو منكم: (من الشَّعب) أي: من الذين يتعلّق الأمر بهم، سواء أكان الأمرُ سلمًا، أم حربًا، أم سياسةً داخليَّةً، أم سياسةً خارجيَّةً، أو أيّ أمر يتعلّق بالنَّاس وشؤونهم العامَّة؛ قال تعالى: (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)، ولم يقل: (وأولي أمركم) فالأولى: تعود على من يتولَّى أمركم إرادة مع وضوح الأمر المكلّف به ولايةً منكم، أمَّا الثَّانية: فتخصُّ وليَّ أمركم: (الوالدين، أو من يتولَّى رعايتكم، وبخاصَّةٍ رعاية القُصَّر)؛ ومع ذلك حتى الوالدين لا طاعة لهما في معصية الله عزَّ وجلَّ؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا

الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا}[6].

إذن: طاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولي الأمر من مفاسدَ، ومعاصٍ، بل الطَّاعةُ فقط في مرضاة الله؛ حيث لا مفاسد، فإن كانت المفاسد سائدةً في سياسةِ أُولِي الأمر منكم؛ فلا طاعة لهم في معصيةٍ، وإفسادٍ في الأرض.

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النَّفس التي حرَّمَ الله؛ فوليُّ الأمر إن قتل نفسًا بغير نفسٍ فقد أفسد؛ ولأنَّ بعضًا من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفسًا بغير نفسٍ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ فهو إن قتل نفسًا فكأنَّما قتل النَّاس جميعًا؛ ولهذا لن يتوقّف عن قتل المزيد من الأنفس بما أنَّه قتل نفسًا من قبل، وهذا يعني: أنَّه قد كَسَرَ حاجب التقوى؛ ومن ثمَّ سيكون أكثر تماديًا في سفك الدِّماء[7]. وهذا بالتمام ما يجري على أيدي المفسدين فيها بغير حقّ سواء أكانوا حكَّامًا، أم أنَّهم كتائب مقاتلة خارجة عن المتعارف عليه دستورًا، أم إنَّها مليشيات عابثة في الأرض فسادًا.

---

[6] العنكبوت: 8.

[7] عقيل حسين عقيل، خريف السلطان، (الرحيل المتوقّع وغير المتوقّع)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ص 220 . 223.

ومع أنَّ قتل النَّفس بغير حقٍّ محرَّم، ومجرَّم دينًا، وعرفًا، وخُلقًا، فإنَّ الذين لا علاقة لهم بهذه، ولا بتلك، لا يتردّدون ظلمًا أن يتولوا أمور الغير بغير حقٍّ؛ فمثل هؤلاء لا طاعة لهم؛ كونهم ظلموا، وخرجوا عمَّا أمر الله به من وجوب الطَّاعة؛ ولهذا جاءت طاعة الله ورسُوله أمرًا مطلقًا، وطاعة أولي الأمر منكم أمرًا مقيَّدًا.

وعليه: فإنَّ طاعة أولي الأمر واجبة بما أنَّهم لم يخالفوا الأمر، ولكن إن حادوا عنه؛ فلا طاعة لهم، بل يجب إعادتهم إلى الأمر المستوجب الطَّاعة، كما هو حال إمام المصلِّينَ عند المسلمين الذي يصطفُّ المصلُّون وراءه يركعون، ويسجدون للهِ طاعة؛ فإن أَخَلَّ، أو أخطأ في غفلة عن قراءة القرآن المصلّى به، وجب على المصلّين أن يصحِّحُوا له ما أخطأ فيه قراءةً، وكذلك إن أخطأ في أداء سجدةٍ، أو ركعةٍ أو ركنٍ فلا يطاع، بل ينبَّه لما أخطأ فيه، حتى يعودَ إلى الأمرِ، وفي حالة لم يعدْ؛ يجب تنبيهه حتى العودة إلى صواب الأمر، وسلامة أدائه أمرًا (هو كما هو)، ومن هنا يتَّضح الفارق بين طاعةِ الأمرِ، وطاعة أولي الأمر؛ ولذلك فلا طاعة لوليِّ أمر خرج عن الأمر الذي كُلّف به من قِبل النَّاس، ولكن إن كان وليّ الأمر قد استلب الأمر استلابًا؛ فلا وجوب لطاعته أبدًا، بل مقاومته واجبة من أجل إعادة المسلوب، والمنهوب، والمستولى عليه.

ولذا فالخلاف مع من يخالف الشرع حقٌّ شرعيٌّ، ومع من يخالف الدُّستور حقٌّ دستوريٌّ، ومع من يخالف العرف حقٌّ عرفيٌّ، وفي المقابل يجب احترام وتقدير المختلفين دينًا، وعرفًا؛ إذ لا إكراه في الدّين، ولا إكراه في الطَّاعة.

وإذا كان الحاكم مفسدًا في الأرض، فهل يكون هذا الحاكم في مرضاة الله تعالى؟

بدون شكٍّ للفساد أنواع متعدّدة ومتنوّعة، منها:

. تزوير الانتخابات.

. شراء الذّمم.

. اختلاس أموال الشّعب.

. العبث بثروة الشّعب وتبذيرها.

. تجهيل الشّعب.

. بثُّ الفتن بين أبناء الشّعب ومكوّناته الاجتماعيّة.

. نشر الوساطة والمحسوبيّة.

. اصطناع التأزُّمات الوطنيّة.

. الحرمان من ممارسة الحقوق.

. الحرمان من أداء الواجبات.

. الحرمان من حمْل المسؤوليَّات.

. ارتكاب للمفاسد الأخلاقيّة، ونشر غيرها من المفاسد في البلاد وبين العباد.

. تقديم الأقارب وبطانة الظّل على حساب التخصّص والمهارة والخبرة والدّراية بالمسؤوليّة الوطنيّة، وما يترتّب عليها من تحمّل أعباء جسام.

. العمل على توريث الحكم للأبناء على حساب إرادة الشّعب وسيادته.

. سفك الدّماء بغير حقّ.

وعليه: كيف يمكن أن يكتب التقدّم للوطن؟ وكيف يمكن للمواطن أن يطيع ولي الأمر وهو على هذه المفاسد؟ وهل طاعته وهو على هذه المفاسد هي طاعة في مرضاة الله تعالى؟

نقول:

طاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولو الأمر من مفاسد ومعاصٍ، بل الطّاعة فقط في مرضاة الله حيث لا مفاسد؛ ولذا إن كانت المفاسد سائدة في سياسة أُولي الأمر منكم؛ فلا طاعة لهم في معصية وإفساد في الأرض؛ قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}[8].

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النّفس التي حرّم الله مصداقًا لقوله تعالى: {أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا}[9].

إذن: أولو الأمر إن قتل منهم من قتل نفسا بغير نفسٍ فقد أفسد، ولأنَّ بعضا من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفسا بغير نفسٍ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ لذا فلن يكون حريصًا على الأنفس الأخرى؛ فالذنب الأوّل يكفيه ذنبًا، ومن هنا سيكون أكثر تماديًا في سفك الدّماء بغير حقّ لعلمه أنَّه لا مغفرة له في تلك النّفس البريئة التي سبق له قتلها بغير حقّ، وبهذا الذّنب يُصبح وكأنّه قتل النَّاس جميعًا، وبالتّالي لن يتردّد في المزيد من القتل بغير حقّ، ولأنَّ ذّنب قتل النّفس الواحدة هو ذنب جسيم لا مغفرة له، ويساوي قتل الأنفس كلّها، فالقتلة يعلمون أنّهم قد فعلوها مع مظاليم بغير حقّ؛ ولذا فلن يتأخر أحد منهم عن قتل المزيد من الأنفس بغير حقّ؛ وذلك لاستواء الأنفس عندهم بالقتل دون تردّد، ومن هنا كانت جميع مفاسدهم كفيلة بتوليد التمرّد والثورة.

---

[8] البقرة 11، 12.

[9] المائدة 32.

وعليه:

أقول:

إن أردنا النهوض بالبلاد إدارةً، وتخطيطًا، وعلمًا ومعرفةً، واقتصادًا (إنتاجًا وبناءً وإعمارًا)، وعلاقات اجتماعية وإنسانية طيّبة؛ فعلينا بالعودة إلى القيم الحميدة التي استمدّها الشّعب من أعرافه وعاداته، والعودة إلى تلك الفضائل الخيّرة التي استمدّها الشّعب من القرآن الكريم والسنة المحمّديَّة الشريفة. أي: علينا أن ننفض الغبار الذي تراكم على قيمنا التي كوّنت كبرياءنا وأن نعظّمها؛ لتكون قيمًا ناصعة من جديد في تربية أبنائنا، من خلال الأسرة، والجامع، والمقررات والمناهج المدرسيّة والجامعيّة، ومن خلال البرامج الإعلاميّة والصحفيّة ومن خلال القدوة الحسنة[10].

الشّخصيَّة الليبيَّة في دائرة غير المتوقّع:

الشخصيَّة الليبيَّة قد لعبت أدوارا تاريخيَّة كبيرة عبر الزّمن، وستظل في دائرة المتوقّع لاعبة لمثل تلك الأدوار التاريخيّة، ولكن في دائرة غير المتوقّع قد لا تتمكّن من لعب ما كانت تلعبه من أدوار وطنيّة، وهنا تكمن علّة، تستوجب البحث فيما يمكن أن يؤدّي بها إلى ما لا ينبغي ولا يحمد عقباه لتعود الشخصيَّة الليبيَّة وطنيَّة هي كما هي عبر التَّاريخ.

[10] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة العربية للتدريب وانشر، القاهرة، ص 113 .131.

ولأنَّ الشخصيَّة الليبيَّة تمتدّ ثقافة من البدو إلى الحضر؛ فروح العصبيّة في بواديها ظاهرة، وروح المدنيّة في حواضرها ظاهرة، أي مع أنّ الشّعب واحد في دولة واحدة، فإنَّ الشّعب لم ينتقل جملة واحدة من البدو إلى المدنية والتحضّر.

ولذا فإنّ دائرة غير المتوقّع تقبل بعدم انتقال الشّعب دفعة واحدة من البدو إلى الحضر؛ ذلك لأنّ الافتراض هو أن ينتقل البدو من البداوة إلى المدنية في وقت واحدٍ عندما يعيشون جميعًا في مدينة واحدة، ولكن عندما يتفرّقون بين حياة البداوة في بواديها وصحاريها وحياة الحضارة في مدنها، فستظل البداوة بداوة ولن تبلغ المدنيَّة إلّا إذا عاشت الحياة المدنيَّة في مراكزها الحضريَّة.

فالشخصيَّة الوطنيَّة في دائرة غير المتوقّع نسبيًّا، لها رؤى مختلفة تجاه قيام الدّولة الوطنيّة، منها:

. بالنسبة للشخصيّة الفيدراليّة لا ترى مستقبلًا للدّولة الوطنيّة إلّا النظام الفيدرالي، ولكن غير المتوقّع بالنسبة إليها قد يكون مفاجئًا.

. وبالنسبة إلى شخصيّة أحزاب الإسلام السياسي فلا يرون مستقبلًا للدّولة الوطنيَّة إلّا بانتشارها إسلاميًّا مع انتشار الإسلام، ولهذا بالنسبة إليهم لا معنى للحدود، ولكن غير المتوقّع قد يفاجئهم بعلامات الاستفهام والاستغراب والتعجّب.

. وبالنسبة للأحزاب الأخرى لا تراها دولة وطنيّة منظّمة إلّا وفق رؤاها المختلفة، ومع ذلك تقبل بالوفاق الذي يجعل الوطن دولة مستقلة ذات سيادة، أمّا غير المتوقّع بالنسبة إليهم كلّ شيء يتبدّل مع تبدل مصالح الأحزاب المنتمين إليها اختلافًا، مما يجعل غير المتوقّع من غيرهم أن يراها دولة ديمقراطيَّة حيث لا أحزاب.

. أمَّا بالنسبة إلى الوطنيين، فلا يرون جمالًا للدّولة إلّا بتنوّع ألوان طيفها، ولا يرونها دولة ديمقراطيّة إلّا بالتداول السّلمي على السلطة، أمّا غير المتوقّع بالنسبة إليهم أن يصبح الوطن دولة دينيّة أو علمانيّة.

وعليه فالشخصية الوطنيّة مع أنّها لا ترى الوطن إلّا دولة واحدة، فإنَّها في دائرة غير المتوقّع إن لم تتكاثف جهود الوطنيين قد تصبح الدولة دولة فاشلة أو أنّها تصبح دويلات يصعب عليها أن تحافظ على كياناتها.

ولهذا فالوطن في دائرة غير المتوقّع هو أن تسود فيه أقليَّة على حِساب أقليَّات أخرى، أو أن تسوده أكثريّة فلا تجعل متنفّسًا لأيّة أقليّة من أقليَّاته، أو أن يصبح فيه عدد الغرباء على حساب عدد أبنائه، فيه القوي يُقصي الضّعيف، والرّاعي يقلّل من شأن الرّعية، والقيم فيه تتبدّل بغير حقّ، وتقوّض بيدٍ من حديد.

وطن هذا حاله، أرضه طاردة، وسماؤه ملبّدة بالغيوم الغباريّة، نهاره بلا شمس، وليله بلا قمر، وكلّ شيء فيه يتبدّل. الجار فيه لا يوصي

خيرًا بجاره، والمعلّم لم يعدّ قدوة حسنة لطلابه، والشّيخ لم يعدّ مؤهّلًا للمشيخية، والفارس لم يعد يركب الخيل، والزّعامة فيه لغير أهلها، والشّهوة رأس مال قمّة سُلطانه.

وطن هذا حاله، أحراره عبيد، ومآتمه شهداء، وأفراحه مؤجّلة، أسواقه منهوبة، وقمامته أعلى من جبال أطلس، غير أنَّ جبال أطلس تغطيها الثلوج، أمّا قمامة الوطن؛ فسكان المدينة كلّ يوم يختنقون من غازاتها السّامة المتطايرة في كلّ غرفة.

في دائرة غير المتوقّع رأينا الدّولة الليبيّة دولة بلا جيش وبلا شرطة، دولة فيها السّلاح بأيدي الجميع، والكتائب المسلّحة (غير الشرعيّة) تتحكّم في الأمر كرهًا، فيها المؤتمر الوطني العام (المؤتمر المنتخب) بين الحين والحين يُدَاهَم بقوّة السّلاح حتى أنّه بقوّة السّلاح قد أقرّ قانون العزل السياسي خوفًا، وكذلك تحت ضغط السّلاح تمّ اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في بيجامة نومه.

إذن في الوطن عندما تمسّ الهويّة يصبح من يمتلك القوّة يفرض نفسه على الآخرين كما يفرض سياسته ويفرض رؤيته، وعندما يتأكّد له ذلك يطرح سؤاله على الشّعب:

من أنتم؟

ذلك سؤال الذي سبق طرحه هو ذات السؤال يطرح من جديد من قبل بعض المجموعات التي امتلكت القوّة، ولم تخضع بعد لسيطرة الدّولة الليبيّة فهؤلاء يقولون: من أنتم؟ لكلّ من يقول لهم كفّوا أيديكم عن الوطن.

إنَّ الذين يقولون للنّاس من أنتم؟ يرون أنفسهم مختلفين عن غيرهم من النّاس، فالمليشيات المتطرّفة عن سيادة الدّولة عندما يقال لأعضائها عودوا إلى أماكنكم، يقولون لكلّ قائل لهم: من أنت حتى تقول لنا: عودوا إلى أماكنكم؟

فالذين يقولون للآخرين من بني الوطن: من أنتم؟ هم في حقيقة أمرهم بهذا الأسلوب سيجدون أنفسهم قادمين على فقدان الوطن بكامله، سواء أكانوا يدرون أم أنّهم لا يدرون؟ فهم بهذا الأسلوب لا يزيدون عن كونهم متمسِّكين بسلطة أو حكم في مقابل خسارة الوطن. ومثل هؤلاء هم من يقدّمون مصالحهم الشخصيَّة على حساب المصالح العامّة وطنيًا.

الشّخصيَّة الليبيَّة والعزل السياسي:

مع أنَّ العزل السياسي لا يكون إلَّا قرارًا مسبقًا حيطة وحذرًا، فإنَّه في ليبيا جاء لاحقًا، ومع أنَّ البعض قال: إنَّ الألمان والامريكان هم أوَّل من أصدر هذا الحكم فإنَّ هذه الاقاويل لا حُجَّة تسندها؛ ذلك لأنَّ المصريين هم أوّل من سَنّه قانونًا تحت مسمى (الحرمان

السياسي) أيّام ثورة يوليو 1952م؛ ولذلك فإنّ قانون العزل السياسي منشاؤه عربيًّا، ولا علاقة له بألمانيا، ولا أمريكا كما يكتب بعض الكتاب، فألمانيا بعد وحدتها جعلت من العدالة خير حكمًا بين من ارتكب جناية ومن يتّهم بها اتهامًا، ومن هنا لم يكن العزل السياسي قانونًا مسبقًا لعزل من سيتولى منصبًا سياسيًّا في ألمانيا؛ بل الألمان والأمريكان يعتبرون العزل السياسي بالطريقة العربيَّة مخالفًا لحقوق الإنسان، وإذا ما تمت إجازته سيكون من ينطبق عليهم من المواطنين وكأنّهم مواطنون من الدّرجة الثّانية.

والألمان على وجه الخصوص بعد قيام الوحدة الألمانيّة مكّنوا بعض المتعاونين مع الاستخبارات الشرقيّة من مناصب الدّولة الاتحاديَّة ومنهم:

1 . Manfred Stoph الذي أصبح حاكما لولاية (Brandenburg) خلال الفترة 1990م. 2002.

2. Gunther Krause الذي أصبح وزيرًا للمواصلات في الحكومة الاتحادية 1990م.

وعليه فإنَّ العزل السياسي يصبح شرعيًّا وقانونيًّا بعد ارتكاب ما يخالف الشريعة ويخالف القانون، أي: بعد أن تسنّ قوانين شرعيّة، وهي التي من بعدها يصبح المخالف ملاحقًا بدون مظالم.

ولأنّ ثقافة العزل السِّياسي جاءت من تلك العصور التي ساد فيها من ساد على حساب سيادة الشعوب، فَلِمَ لا يكون من الأولى أن نعزلها من عقولنا وعقول الآخرين، ومن بعد عزلها وإسقاطها من العقول ينبغي أن نحدّد مفاهيم جديدة؛ حيث لا إقصاء ولا تغييب ولا تعذيب ولا تهميش؛ لتكون لنا من بعدها مفاهيم واضحة وجديدة تدعو إلى ممارسة الحرّية بكافة أساليب الدِّيمقراطيّة المتنوّعة، وتدعو إلى التآخي والتآزر، والعفو والصفح من أجل وحدة الوطن وإحداث النُّقلة لمستقبل فيه الأمل يتجدّد؛ ومن هنا فالجميع في حاجة لأن يعزل من فكره وعقله ثقافة الغالب والمغلوب، والقاهر والمقهور، والظالم والمظلوم؛ وذلك من أجل أن تجد ثقافة بناء الإنسان مكانًا لها لتحلّ فيه، وبهذا المفهوم يمكن القول:

إنَّ كلّ من يثبت عليه ارتكاب فعلٍ مخلّ بالشّرف، والقيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، هو بحقّ ينبغي أن يحول بينه وبين تولي أيّ مسؤوليّة وطنيّة، ولهذا فمفهوم الحول السياسي هو مفهوم ينطبق دلالة ومعنى على أولئك الذين أفسدوا وظلموا وسرقوا وقتلوا؛ ولذا فالحول السياسي هو فعل الحيلولة بين البعض وما يمكن أن يتمكّنوا من بلوغه من قِبل البعض وهم الذين لا يعلمون ولا يعرفون حقيقة خلفيّتهم ومفاسدهم السياسية أو الأخلاقيّة أو التاريخيّة، أو أنّهم يعلمون ويودّون

غضّ النظر لأيّة علّة؛ فيمكّنونهم من تولّي مناصب قيادية من خلالها يتمكّنون من عرقلة بلوغ المستهدفات المأمولة من قِبل الشّعوب.

وعليه فالحول السياسي هو إظهار مجموعة من الموانع التي تعيق نهج شخص ظالم، أو فاسد، أو مجرم، ولأنّ مثل هذا النهج يؤدّي بضرر الآخرين، يتمّ الحول السياسي بين أولئك الذين لا تنطبق عليهم معايير التمكين من حمل المسؤوليّة العامّة، ومن يحاول أن يمكّنهم من حملها.

وعليه: فإنَّ الشّخصيَّة الليبية وطنيًّا لا تقرّ العزل السياسي إلَّا لمن تعزله صناديق الانتخابات، أو أنَّه يُشكِّل خطرًا على سيادة الشَّعب الليبي وهويَّته الوطنيّة الرَّاسخة في عرفه، ودينه الإسلام، وقيمه الخيرة، وفضائله الحميدة.

الشّخصيَّة الليبيَّة على التصديق شبَّت:

شبّت الشّخصيَّة الليبيَّة على التصديق؛ فهي لا تصدّق أنَّ الأب والأم يكذبان، ولا تصدّق أنّ شيخ الجامع (المرشد والواعظ والمقرئ) يمكن أن يكذب، ولا تصدّق أنّ الرّجل الكبير يكذب، ولا تصدّق أنّ شيخ القبيلة يكذب، ولا المدرس والأستاذ يكذبان.

ولأنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة قد تربّت على الصّدق؛ فهي لا تعقل أنَّ الرّجل يكذب، ولا من يتولّى أمرًا سياديًّا يكذب، ولهذا فالأنظمة

المتعاقبة على حكم الدّولة الليبيَّة قد استغلّت ذاكرة الشّخصيَّة الليبيَّة، التي لا تعتقد أنّ من يتولّى أمر سياسيًّا قد يكذب؛ فصدّقوهم فيما قالوا إلى أن بلغ الحال بهم إلى كره تصديقهم جملةً وتفصيلًا.

وعليه:

الشّخصيَّة الليبيَّة بمختلف ألوان طيفها دينها الإسلام، وعاداتها وأعرافها عربيَّة إسلاميَّة، ولهذا؛ فالصّدق والتصديق على رأس القيم الحميدة والفضائل الخيّرة المكوّنة للشخصيَّة الليبيَّة، ومع أنّ الدّين الإسلامي قوّة تجعل الشّخصيَّة المؤمنة به على القوّة، إلّا أنّ المسلمين في ليبيا كلّما ازدادوا إيمانًا ازدادوا لينا وطيبة ومودّة ومحبّة، ولهذا كانت العلاقات بينهم ومع الآخرين على الصّدق والوفاء قويّة جدًّا.

فتلك الشّخصيَّة الليبيَّة التي تعوّدت على تصديق ما تسمعه، أصبح من الصّعب عليها أن تغيّر أحوالها من الصّدق والتصديق، إلى الكذب والتكذيب، الذي كانت تكرهه وتجرّم مقترفيه، ومع أنّ الصّدق قيمة حميدة، إلّا أنّ اتِّباع ما يقال ويسمع تسليمًا مطلقًا يقود إلى التهلكة، ومن هنا كانت التهلكة؛ حيث أصبحت الأنظمة الفاسدة تُظهر لليبيين ما لا تبطنه، فهي التي تظهر لهم قول الصّدق، وتخفي لهم ما ليس بصدقٍ، ولأنّها أنظمة فاسدة انكشف اللثام عن وجهها عند الواعين مبكّرًا، وتأخّر كثيرًا عند العامّة ولكنَّه إلى حين.

فالشّخصيَّة الليبيَّة التي كانت تصدّق ما يُسمع من الآباء والأمهات، والأخوة والأعمام والجيران، والمشايخ والمسؤولين دون أن تخضعه للشكّ والاختبار، جعل قراراتها في غير محلّها، وذلك من خلال الإذاعات المزوّرة للحقائق التي قادت الشّخصيَّة الليبيَّة إلى مكامن الغرق.

إذن، مع أنّ الصّدق قيمة حميدة، فإنَّ استغلال أصحاب هذه القيم ممن يعتقدون الصّدق فيهم، يجعل المصدّقين لهم بلا مصادق، وهنا تكمن علّة التصديق في مَن لا يتبيّنون.

ومع أنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة شبّت على التصديق، فإنَّها في دائرة المتوقّع ستصبح شّخصيَّة استبداليَّة، وهذا الأمر وللأسف الشديد لن يكون إلَّا على حساب منظومة القيم؛ أي إنَّ الاستبدال وبصورة خاصّة لا يكون إلَّا على حساب قيمة غرس الثِّقة، ولأنّ العاطفة تستبدل؛ إذن فمن يسبق عليها يفوز بولائها، حتى وإن كان تغفيل لصاحبها؛ ولهذا دول العالم تبثّ أفكارها وسياساتها من خلال وسائل الإعلام الموجّهة لتكسب عواطف النّاس أوَّلًا، ثمّ تكسب عقولهم وقلوبهم ثانيًا، وهكذا هي الحقائق في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع بين تصديق وتكذيب.

الشّخصيَّة الليبيَّة سماعيَّة:

كان الليبي الأمي يعتمد على الاستماع لما يُقال؛ فيصدّقه إلى أن يُثبت صاحبه غير ذلك؛ فالليبي لا يفترض الكذب في أحدٍ، بل الليبي من طبعه التصديق؛ فهو لا يرى في أحدٍ إلّا الصّدق، ولهذا يفترض الصّدق في مّن يستمع إليهم، ولا يعترف بالكذب إلّا استثناءً.

فالليبي كان متلقٍّ للمعرفة استماعًا، ومن ثمّ صار ناقلًا لها وفقًا لما يقال من رواتها (هي كما هي)، فإنْ كانت فاسدة؛ فالعهدة على الرّاوي، وإن كانت صالحة صادقة؛ فالعهدة أيضًا على الرّاوي.

ولأنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة شبّت على الصّدق لما يقال؛ فهي لا تعرف الكذب إلّا من باب الإدانة والتحقير وتقليل الشأن؛ ولأنّها كذلك فقد صدّقت حكامها حتى اثبت معظمهم لها أنَّهم على غير ذلك.

فالليبيون الذين أمنوا أنَّ الله واحد، والإسلام واحد، وأنَّ المسلم هو الصّادق، فلا يقبلوا بتكذيب مسلمًا، ولا يصدّقوا أنَّ المسلم يكذب، ولا العلّامة يكذب، ولا الأستاذ يكذب، ولا المسؤول يكذب؛ ولهذا عندما خاطبهم الملك إدريس ملك المملكة الليبيَّة المتحدة، صدّقوه فيما قال، وعندما أعلن لهم القذافي بيانه في 1969/9/1، صدّقوه فيما قال، وعندما جاءهم التغيير في 17 فبراير 2011م صدّقوا القائلين فيما قالوا، ومع ذلك فإنَّ هذه التصديقات

لا تعني أنَّ الليبيين على درجة من الغباء بما يجعل البعض أن يجعلهم أضحوكة من أضحوكته، ولكن ذلك يثبت أنّ الليبيين يصدّقون القائل فيما يقول، وإن كذب فلا يعدّوه كاذبًا إلّا على نفسه، ومن ثمَّ يسحبون ثقتهم منه ويلتفتون عنه وإن جاملوه على حساب صدقهم وعدم تصديقهم إليه.

ولذا فعندما يكذب عليك من يكذب عقودًا من الزّمن؛ فإنْ لم تبلغ الوعي بحقيقة أمره وينكشف إليك؛ فسيظل الحال بك على تصديقه وأنت في غيبوبة الكذب تصلّي على طرفه.

ومع أنَّ من مكارم الأخلاق أنْ تُصدِّق القائل في قوله، فإنَّ الأخذ بما يقال عن غير دراية، قد يضع عبء من الذّنوب على ظهر المستمع إليه: {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ}[11].

أي لا ينبغي أخذ ما يقال إلّا بعد فرزه وتصنيفه عقليًّا ومعرفيًّا وموضوعيًّا، حتى يتمكّن المستمع من المعرفة الواعية الممكّنة من الأخذ بأحسن ما يقال، وفي المقابل ترك القول الذي لا حُسن فيه.

ولأنَّ للتّاريخ رُواته؛ فعلم التّاريخ لا يقبل كلّ رواية على علّتها حتى وإن كانوا أصحابها على قمّة السُّلطان والمسؤوليَّة، أمّا عامّة النّاس كما هو حال الشّخصيَّة الليبيَّة التي شبّت على تصديق ما تستمع

[11] الزمر 18.

إليه من أصحاب المكانات الرّفيعة، من أبوة وأخوة وقيادات وزعامات دينيّة واجتماعيّة وسياسيّة، يصعب عليها بداية أن تكذّب أحدا منهم؛ ولذا فحيثما تكمن العلّة في الشّخصيَّة الليبيَّة تكمن ميزها الأخلاقية.

ومع أنَّ بعض الليبيين بعد التغيير الذي حدث في 17 فبراير، أصبحت لهم من الملاحظات السّلبيَّة ما لهم على ها التغيير بأسباب تلك التعليمات والتوجيهات التي كانت تصدر لهم وبها يقادون، فإنَّ قيود التبعيّة والانقياد عن غير معرفة قد انكسرت؛ وأصبح الليبيّون لا يصدِّقون بعد أن كانوا مصدقين، ومن وهنا ينبغي أن تُصحّح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، تمكّن من المعرفة عن وعي ودراية.

وعليه: فتلك الشّخصيَّة الليبيَّة التي كانت تصدّق ما تسمعه من قول علّامة من علمائها، أو مدرس من مدرسيها، أو شيخ من مشايخها، أو زعيم من زعمائها، أو بطل من أبطالها؛ أصبح التصديق بالنّسبة إليها على الصعوبة بما لا يصدّق.

الشّخصيَّة الليبيَّة القدوة:

الليبيون من خلال القيم التي تشرّبوها كان عندهم للقدوة الحسنة دلالة التقدير، ومعنى التربية الفاضلة؛ فالليبيّون لا يقتدون إلّا بمن هو مثال في الأخلاق قولًا وسلوكًا وعملًا، ممّا يجعل المقتدى به مطاعًا طاعة أبويَّة في غير معصية الله تعالى؛ فالليبيون من أخلاقهم التربويَّة كانوا لا يقبلون التدخين بشكلٍ عام، ومع ذلك يجيزونه للكبار الذين

بلغوا سن الرّشد والمقدِرة على التمييز بين ما يجب ليُتبّع، وبين ما لا يجب فيُجتنب وينتهى عنه، ولهذا نجد على السُلّم القيمي الأخلاقي تجريم تدخين الصّغار أمام الكبار، حتى وإن لم يكونوا من الأقارب.

ولذا فكان للمعلّم احترامه وتقديره العاليين من الجميع، وبخاصّة الدّارسين والمتعلّمين على يديه؛ فكان المعلّم قدوة حسنة أمام تلاميذه ومتعلميه؛ فهو مثال الخُلق الحسن، والمظهر الحسن، والمقدرة الجادة على العطاء العلمي، والتعاون مع الآخرين سكان القرية والمدينة ومن نزل ضيفًا عليهم.

ومن القيم الليبيَّة كان المعلّم لا يشرب مسكرًا، ولا يَقدِم على مُحرّمًا، ولا مجرَّمًا، ولا منهي عنه، كان صادق القول، ومثالًا للسُّلوك الحسن، والعمل المخلص؛ فلا يتشاجر مع الغير، بل كان من الذين يفكّون النزاعات إن حدثت بين من حدثت، كان المعلّم مواظبًا على أداء الصّلاة، ومثقّفًا، وليّن الجانب، يقول الحقّ مع وافر الاحترام وحسن الأدب، وكان سلوكه مثال في القول والعمل وفي تكوين العلاقات الحسنة مع الآخرين، ولهذا كان التلاميذ يتّخذونه مثالًا وقدوة حسنة لهم في الحياة العامّة اجتماعيًّا وأخلاقيًّا وإنسانيًّا؛ ومن هنا كانت الأسر الليبيَّة تشيد بأبنائها الذين يقتدون بمعلميهم في الخُلق والعلم، والمهارة والمسلك.

وهكذا كان حفظة كتاب الله والمقرئون قدوة حسنة للقراء، ولسكّان القرى والمدن الليبيَّة؛ فهم لا مرجعيَّة لهم إلّا كتاب الله تعالى وسنّة نبيه مُحَمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، ولا انحياز لهم إلّا للوطن؛ فهم يقولون الحقّ ولا شيء غيره، ويرشدون النّاس في خطبهم ودروسهم بالتي هي أحسن للتي هي أحسن وأقوم، وكأنّ النّاس كلّ النّاس عندهم هم أبناء أم واحدة وأب واحد؛ فهم لا يفرّقون بين النّاس إلّا بما يتمّ الإقدام عليه من بعضهم إفسادًا أو إصلاحًا، ومن هنا فهم المرشدون والمصلحون والواعظون والنَّاهون بما أمر الله به ونهى عنه.

ولهذا كان خطيب الجمعة مثالًا في القول والسُّلوك، وكان الإمام الذي يؤم المصلّين في بقية الأوقات مثال في القول والسُّلوك، وكان المقرئ بالجامع مثالًا في القول والسُّلوك؛ إنّهم المثال المصلح بين المرء وزوجه، وبين الأخ وأخيه، وبين الأقارب والأباعد؛ ولأنّهم كذلك اتخذوهم النّاس قدوة حسنة لهم.

وشيخ القبيلة كان كريمًا يكرم الضَّيف، ويُمثّل القبيلة قولًا وسلوكًا وحُسن مظهر، يحفظ الشِّعر، ويروي القصص، ويأخذ بالأمثال، ويتّخذ الحُجّة معطية له في حواراته ومفاوضاته وحديثه، ويُسند المظلوم والمحتاج ويعاضدهما، ويذود عن القبيلة بعد أن يجمعها ويستشيرها ويأخذ بآراء أكابرها (أعيانها ووجهائها). ولأنّه كذلك يُحتذى بآرائه، ولهذا تطاع قيادته ويقتدى به في مجالس القبيلة، ومع الآخرين؛ من

حيث تقديمه للحُجّة مع حُسن الحديث، وحُسن الأدب، والالمام بالتَّاريخ الاجتماعي مع وافر الاحترام والتقدير.

وعليه:

الليبيّون في أيّام وأعوام التصديق كان الاقتداء الحسن عندهم قيمة سائدة بينهم؛ فالآباء يأملون من أبنائهم الاقتداء بمعلميهم ليكونوا من بعدهم معلمين، ويقتدوا بخطباء الجوامع ليكونوا من بعدهم حملة كتاب الله وحفظته، وهكذا يقتدون بالفقهاء حتى يصبحوا من بعدهم فقهاء، وهم كذلك يقتدون بالمحترمين والمؤدّبين ليكونوا محترمين ومؤدّبين، ويقتدون بالمتفوّقين في المدارس والجامعات ليصبحوا مثلهم متفوّقين: أساتذة وأطباء وعلماء وسادة كرام، أو يصبحوا ساسة إذا ما حكموا بين النّاس عدلوا؛ ومن ثمَّ يحقّون الحقّ ويزهقون الباطل، وإنْ جادلوا النّاس جادلوهم بالحُجّة التي هي الأحسن، وذلك طاعة منهم لأمر الله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[12]. وقال تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}[13].

ولأنَّ الليبيين يأخذون بالسُّبل التي تؤدّي إلى القدوة الحسنة؛ فهم أخوة متنافسون من أجل التقدّم دون أيّ صدام ولا خصام، ممّا يجعل

[12] النحل 125.

[13] فصّلت 34.

الفرحة بينهم مشتركة لمن يفوز أو يتفوّق من أبنائهم في المدارس، أو من يحفظ كتاب الله تعالى، ولهذا كان الآباء مع محدوديّة إمكاناتهم يكرّمون من يتفوّق من أبنائهم ليحفّزوه على المزيد، وهكذا غيره يُحفّز على المنافسة التي تمكّن من اتخاذ القدوة الحسنة علمًا واجتهادًا.

وفي مقابل ذلك، لا يقبل الآباء أن يتّخذ أحد من أبنائهم قدوة سيئة، وإن حدث ذلك لا يحدث إلّا استثناءً؛ فالآباء يأملون من أبنائهم أن يقتدوا بأصحاب الخُلق الكريمة والعلم النّافع، ولهذا كان للأستاذ الجامعي معنى يستوجب الاقتداء، وكان للعالم معنى يستوجب الاقتداء والاحترام والتقدير أيضا.

ومن هنا كان الغشّ في الامتحانات بالنسبة إلى الليبيين عيبًا كبيرًا، ومن يقدم عليه ولو خِلسة لا يقدّر ولا يحترم، وكذلك كانت عندهم السّرقة والكذب من أكبر المعيبات بين النّاس، وهكذا كان النّفاق عيبًا يُلعن أصحابه سرّا وعلانيَّةً. كانت في ليبيا رعاية الأبناء لا تقتصر على الأسرة والجامع والمدرسة، بل تتعداها إلى الجيران في القرية والمدينة على السَّواء، فالأبناء هم دائمًا تحت الرّقابة الأخلاقيَّة للكبار، الذين يمثّلون القدوة الحسنة لأبناء المجتمع الليبي.

ولأنَّ القدوة الحسنة تستمدّ قيمها من مكارم الأخلاق؛ فتاريخ الشّخصيَّة الليبيَّة على علاقة مباشرة بالدّين الإسلامي والعرف، كونهما المصدران الرّئيسان للفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، ولهذا فإنَّ سُدس

الشّعب الليبي هم اليوم يحفظون كتاب الله تعالى، ومعظم أسره أسر ممتدّة (أبناء وآباء وأجداد).

فالشّعب الليبي المتميّز بالكرم، علاقات أفراده علاقات دّم ومصاهرة (آل وأهل)؛ ولذا فلا أحد غريب بين أبناء الشّعب، ألوان طيفه فيها من الجمال والرّوعة ما يجعل السياحة في فنونه وآدابه ولهجاته لغة، لا تفكّ شفراتها إلّا اللغة العربيّة، ممّا جعل اللغة العربيّة هي المستوعبة لتلك اللهجات واللغات الجماعيّة لألوان طيفه من عرب وأمازيغ وطوارق وتبوٍ؛ ومن هنا فاللغة العربية ملك للجميع، والوطن ملك للجميع، تتعدّد ألوان الطيف، وليبيا قدوة واحدة، وتتعدد أساليب الحياة، وليبيا قدوة واحدة، تتعدّد المناهج وليبيا قدوة واحدة، ولهذا ليبيا بالنسبة لشعبها قدوة حسنة (هويّة وعنوان ثابت لا يتغيّر).

ومع أنَّ ليبيا قدوة حسنة (هويّة وعنوان لا يتغيّر)، فإنَّ البعض استثناءً يتغيَّرون عن العناوين، وإن كانت ليبيا هي القدوة الحسنة؛ فالاستثناء لابدّ أن يكون ملازمًا لكلّ قاعدة، ولهذا كلّ من يخرج عن هذه الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة خرج عن الذّاكرة الليبيَّة ثمَّ شوَّهها هويَّته الوطنيَّة؛ ولذا فلا خلاف بين الليبيين إلّا مع من جعل من نفسه استثناءً[14].

[14] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ص 139.

الشّخصيَّة الليبيَّة الغيورة:

الشّخصيَّة الغيورة هي التي لا تقبل بالاستبدال، بل هي الشّخصيَّة المتمسّكة بالقيم المرسّخة للكرامة، وهي الشّخصيَّة التي تعتدل عندها كفتا الغضب والفرح؛ فلا تفرح بما هو زائل، وفي المقابل تغضب إذا فُقِدَ ثابت من ثوابتها القيميَّة، التي على رأسها معتقد الدّين، والحرّية، والوطن، والشّرف؛ فأيّ مساس بأيٍّ منها، هو مساس بالكرامة؛ فالشّعب الليبي في سبيل تحرير تراب وطنه قدَّم نصف تعداد سُكَّانه شهداء؛ فبعد أن كان تعداده مليون ونصف مواطن قبل غزو جيوش إيطاليا التراب الليبي، أصبح تعداده سبعمائة وخمسين ألف مواطن، أي لو لم يكن الشّعب الليبي غيورًا على وطنه وكرامته ما قدّم نصف تعداده شهداء في سبيل تحرير الوطن، مع العلم لم توجد دولة واحدة من دول العالم كلّه غير ليبيا قد قدَّمت نصف شعبها شهداء دون تراب الوطن، وحتى لا يظن البعض أنَّ هذا الأمر مبالغ فيه فعليه بمراجعة الوثائق الإيطاليّة والتركيَّة المؤرِّخة لذلك والشاهدة عليه[15].

ومع أنّها الشّخصيَّة الغيورة، فإنَّها في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء متوقّع؛ فإذا لم تكن التربية الأسريّة على مكارم الأخلاق؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يقم الجامع برسالته المستقلّة عن الرّؤى الشخصانيّة

[15] محمد مصطفى بازامة العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا. مكتبة الفرجاني، طرابلس، ص 137، 1965

والحزبيّة؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم تؤدِّ المدرسة رسالتها تعليمًا وتربية قيميّة؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يقم الإعلام برسالته المعرفيّة الممكّنة من المعرفة والدّراية التّامة؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يَسُد النظام العام على احترام كرامة المواطن؛ فكل شيء يتبدّل، وإذا تبدّل كلّ شيء؛ فكلّ شيء متوقّع[16].

الشّخصيَّة الليبيَّة وسيادة الهويَّة الوطنيَّة:

الشّخصيَّة لا يمكن أن تكون لها سيادة في وطنها ما لم تكن لها هويَّة متراصَّة القيم؛ ولذا فالشخصيَّة بلا قيم متينة ومتراصة ستستباح كما يستباح الوطن عندما لا تكون له جيوش تحميه وتدافع عنه؛ ولهذا مثلما تشكل الجيوش حصنًا منيعًا على الوطن، فإنَّ القيم تشكل حصنًا أكثر قوّة على الهويَّة. ومع أنَّنا نتوقّع أنَّه لا وطن إلاّ وله هويّة، فإنَّنا نتوقّع أيضًا أن يصبح الوطن بلا هويّة.

وعليه فمن أراد أن تكون له هويّة بها يتميّز كما يتميّز الآخرون بهويّاتهم الوطنيَّة؛ فعليه بالولاء للوطن، ومن يغفل عن ذلك أو يجهل، يجد نفسه مُعنونًا بعناوين لا ترتقي به إلى تأسيس دولة.

ومع أنَّ الهويَّة الوطنيَّة تشكل لشخوص الوطن هويَّات، فإنَّها لن تكون نبتة عشواء، بل الهويَّة مثل الشتلة لا تنمو إلى في تربتها وبيئتها؛ ومن هنا فأوَّل تربة صالحة لغرسها هي الوالدين؛ حيث الانتماء إلى

[16] عقيل حسين عقيل، سُنن التدافع، الدار الدولية، القاهرة، ص 114،

الوالدين يؤسّس إلى الانتماء للأسرة، والانتماء للأسرة يؤسّس إلى الانتماء للعشيرة، والانتماء للعشيرة يؤسّس إلى الانتماء للقبيلة، والانتماء للقبيلة يؤسّس إلى الانتماء للأمّة، والانتماء للأمّة يؤسّس وطن بكامله.

وفي المقابل فإنَّ الانتماء إلى الحزب لا يؤسّس إلّا للمصلحة، سواء ضاقت دائرة المصلحة أم اتسعت، فعلى سبيل المثال، الانتماء للحزب الديمقراطي الأمريكي، يعني الانتماء إلى رؤية على ضوئها ترسم السياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الجمهوري، والانتماء للحزب الجمهوري يعني الانتماء إلى رؤية على ضوئها ترسم السياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الديمقراطي، ومع أنّهما الحزبان الرّئيسان في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ الانتماء إليهما يتبدّل بتبدّل الرؤية، ومن هنا يتّضح الفارق بين الانتماء للحزب الذي يتبدّل، والانتماء للوطن الذي لا يتبدّل.

أمّا في عالمنا المتبدّل فكلّ شيء فيه يتبدّل؛ فيه الانتماء للوطن يتبدّل بالانتماء للحزب، وفيه دائرة الحزب تمتدّ على حساب حدود الوطن، كما هو الحال لدى حزب الإخوان المسلمين في مصر الذين يروا الانتماء إلى الأمّة الإسلامية هو الانتماء، وما الأوطان إلّا وسيلة لتحقيق غاية الانتماء إلى الكرة الأرضية. فالجماعة "تسعى إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة والدّولة

الإسلامية"[17]. أي أنّهم لا يرون للدّولة حدودًا إلّا الدّين الإسلامي؛ فأين ما امتدّ الدّين امتدّت الدّولة، وهم بهذه النظرة لا يرون أهميَّة لكيانٍ وطني يقوم على التنوّع الدّيني، وكأنّ الخلق كلّ الخلق أمّة واحدة، وهذا ما يخالف ما خُلق النّاس عليه؛ مصداقا لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[18]، وقال تعالى: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}[19].

ولأنّنا من سكّان العالم المتبدّل؛ فمعظم الأحزاب فيه تتقاتل وتتطاحن من أجل مصالحها الخاصّة، وليس من أجل مصالح الأوطان، فالنّاس فيها يربطون مصالحهم بنجاح الحزب حتى ولو كان نجاحه على حساب سقوط الوطن. وهمّ بهذه السُّبل والأساليب يدفعون البعض للانقلابات والمؤامرات والتمرّدات والصِّدامات؛ فينشغل الجميع بما يكون سائدًا على حساب مصالح الوطن دون استثناء.

إذن: في دائرة المتوقّع أنْ تكون هويّات الشّعوب في أوطانهم، ومن غير المتوقّع أن تكون هوياتهم على حساب أوطانهم؛ ولأنّها الهويّة فلا هويّة إلّا بخصوصيّة متميّزة عن غيرها من الخصوصيّات كما غيرها

1 اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، ويكي مصدر والنظام العام للإخوان المسلمين 1994.

[18] هود 118، 119.

[19] الكافرون 6.

يتميّز عنها بخصوصياته: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}[20].

وعليه فالهويّات البشريّة لا تتكوّن من مكوّنٍ واحدٍ؛ بل هي في دائرة المتوقّع تتكوّن من مجموعة مكوّنات، منها: اللغة، والدّين، والثّقافة، والعرف، والعادة، والآداب، والفنون، والأصل، والانتماء، والتّاريخ. أمّا أن يراها البعض على غير ذلك؛ فهذا إنْ حدث استثناء، لا يكون إلّا في دائرة غير المتوقّع.

ومع ذلك لا يؤخذ بالاستثناء إلّا استثناءً (اضطرارا أو ضرورةً)؛ فالاستثناء لا يكون إلّا بعلل الضّرورة المؤقّتة، ولأنّها الضّرورة المؤقّتة؛ فالضرورة لا يمكن لها أن تكوِّن هويّة وطنيَّة، حتى وإن اتخذها بعض الأفراد موقفًا مؤقّتًا.

ولأنّها الهويّة الوطنيَّة الليبيَّة؛ فهي المحتضنة لكلّ المواطنين الليبيين دون أن تستثني أحد وإن اختلفت ألوان طيفهم؛ فهي التي تمدّهم بدفء الوطن، والإحساس بأهميَّة العُرف والعادة، وعظمة الدّين، وحلاوة اللغة، وجمال الثقافة، ورفعة الفنون والآداب؛ فالهويّة الحاضنة لجمع شمل المواطنين، تمدّهم بقوّة الانتماء التي تغرسَّ فيهم دون خوف، ممّا يدفعهم بقوّة دفأها إلى ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل

[20] الحجرات 13.

مسؤولياتهم، وفي المقابل إنْ حاول أحد حرمانهم منها، يرفضون ويتحدّون، ويثورون من أجل وحدة الوطن، وفك القيد أو كسره.

إذن: الهويّة الوطنيَّة الليبيَّة هي الرّوح التي تنبعث حياةٌ في الوطن، فإن خرجت روحه (هويّته) بأيّة علّة، أصبح الوطن لا يزيد عن كونه مادّة (تراب)، ومع أنّ الهويّة روح الوطن، فإنَّ وحدة الوطن تضعف وتشيخ بمؤثرات داخليَّة عندما تظهر على السّطح انقسامات بين ألوان طيفه، وعندما تصبح الشّهوة رأس نظامه، وعندما تسود المظالم مع النَّاس تهميشًا، وإقصاء، وحرمانًا، وهيمنة. وفي هذا الاتجاه ناقش المؤرّخ آرثر شيلنج مفهوم سياسات الهويّة في كتابه تفرّق شمل أمريكا (The Disuniting of America)بقوله: "يؤدّي ارتكاز السياسات على التهميش الجماعي إلى تفتيت نظام الحكم المدني؛ فينبغي أن تهدف الحركات التي تدعم الحقوق المدنيّة إلى القبول الكامل بالمجموعات المهمّشة ودمجها داخل الثقافة السّائدة، بدلًا من التكريس لفكرة التهميش عن طريق محاولات التركيز على الاختلافات"[21].

إذن كما أنَّ التهميش والتفرقة والحرمان والهيمنة والإقصاء هي معطيات لإضعاف الدّولة، فهي كذلك هي معطيات لإسقاطها، وقد تتعدّى هذه العلل بالمواطنين إلى الفرقة والخصام والاقتتال الدّاخلي

[21] M.A. Chaudhary & Gautam Chaudhary, Global Encyclopaedia of Political Geography, p.112, 2009.

والتجزئة الوطنيَّة وبخاصّة عندما يلحق التهميش والإقصاء خصوصيّات ألوان الطّيف الوطني.

فالهويّة إثبات الشيء (هو كما هو)، وليس (كما ينبغي أن يكون)؛ فالوطن هو الوطن بهويّته الشّاملة لألوان طيفه؛ فالهويّة المصريّة على سبيل المثال، هي المثبتة للشخصيّة المصريَّة (هي كما هي مصريّة)، شخصيّة لها من الحقوق ما لها، وعليها من الواجبات والمسؤوليَّات ما يُحمل وما يؤدّى، ولا فرق بين مسلم ومسيحي، ولا شمالي ولا جنوبي؛ فهذه هويّة مصر، وطن يجمع ولا يفرّق، يسخّر طاقاته وإمكاناته الوطنيَّة من أجل مصر. وهكذا الهويّة الليبيّة هي المثبتة لليبي (هو كما هو) شعب ووطن؛ ولذلك فلكلّ شعبٍ هويّة تميّزه عن غيره من هويّات شعوب المعمورة، والمراد بلفظ الهويّة (شعب ووطن) أن يكون للشيئين وحدة من وجه[22].

وعليه ففي دائرة المتوقّع كلّ شيء بطبعه يُطبع، أمّا في دائرة غير المتوقّع؛ فإنَّ الشيء بما ليس عليه يُطبع؛ وعندما يُطبع الشيء بما ليس عليه (ليس هو كما هو) يصبح شيئًا آخر، ولا علاقة له بلون ورائحة وشكل ذلك الشيء الأساسي.

وعليه: فإنَّ هويّة الشّخصيَّة الليبيَّة هويَّة وطنيَّة إسلاميَّة، والعرف حيويّتها احترامًا، واعتبارًا، وتقديرًا، وفك خصام، وشد ازر.

[22] محمد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

ولأنَّ للهويَّة الوطنيَّة قيمة، فهي ذات قيمة على مرّتين:

الأولى: عندما تكون مصانة والمواطن في وطنه سعيد كريم.

والثَّانيَّة: عندما تُفقد، ويُصبح قبول الموت والاقدام عليه من أجلها قيمة.

ومن هنا فالهويّة الوطنيَّة لا تكون هويّة إلّا بخاصّية مجتمعيّة وأخلاقيّة وثقافيّة وفنيّة، تجمع المتنوّع والمختلف توافقًا على وحدة الوطن، التي هي بين النّاس تترسّخ اعترافًا، وتقديرًا، واعتبارًا، واستيعابًا، وتقبّلًا، مع وافر الثّقة المتبادلة بين المختلف والمتنوّع. ولكن عندما يؤدّي المختلف والمتنوّع إلى الخلاف؛ فالخلاف داخل الهويّة علّة لكسرها؛ فالهويّة شفّافة كالزُّجاجة البيضاء؛ فإن انكسرت يصعب لمها وإعادتها ثانية (هي كما هي).

علل الهويّة الليبيَّة

1 . الجوازات المزدوجة:

الجوازات المزدوجة انتماءات مزدوجة لهويّات وأوطان مختلفة، فمن امتلكها امتلك أكثر من مكانٍ، وفي المقابل قد يصبح فاقدًا للمكانة؛ ذلك لأنّ المكان قابل للبيع والشراء، أمّا المكانة فلا أسواق لها، ولهذا فهي لا تباع ولا تشترى، ومن هنا فالمكانة يتمّ بلوغها بالقدوة الحسنة، والعمل المبدع، والعلم النّافع، والرّؤية المملوءة أمل، والتضحية

من أجل الوطن والدين والقيم الرشيدة، مع وافر الصّدق والوفاء للوطن ومكارم الأخلاق.

ومع أنَّ لأصحاب الجوازات المزدوجة هويّات مزدوجة، فإنَّه دائمًا لكلّ قاعدة شذّ؛ فهناك من التجأ إليها ضرورة حيث لا اختيار له إلّا الفرار بجلدته من وطنه الذي فيه الأفواه تُكمّم.

فالاختلاف بين من يمتلك هويّة وطن، ولا وطن له غيره، وبين من يمتلك جوازي سفر مختلفين لهويّتين مختلفتين، سيظل الاختلاف بينهم سائدًا إلى أن يتمّ التفهّم المتبادل، وإلّا ستكون الهوة بينهم مُتّسعة؛ فهناك من أصحاب الجوازات المزدوجة من أصبحت له ثقافة ورؤية أجنبيّة، وهناك من بقيت رؤيته وطنيّة ولا تبديل، وهناك من ظلّ يتبدّل بين هذه وتلك، وحال هؤلاء المتبدّلين كحال الغربان التي حاولت أن تقلّد الحمامة في خُطاها؛ فضيّعت خُطاها وخُطى الحمامة.

ومثل هؤلاء منهم من عاد إلى ليبيا بعد القضاء على نظام القذافي، وتقلّد مناصب حكومية؛ ففشل من الجولة الأولى، ومنهم من حاول ولم يتمكّن من النجاح بعلل خارجة عن علّته، ومعظم هؤلاء عادوا إلى أوطانهم البديلة بهويّات متبدّلة، ومنهم من ينتظر العودة بعد إسقاط الحكومة التي يترأسها أو أنّه عضو من أعضائها.

وعليه فإنّ الجوازات المزدوجة ذات الهويَّات المزدوجة يصعب عليها أن تقود الوطن بجوازين وهويّتين؛ فالوطن لا يقبل إلا هويّة واحدة

لوجهٍ واحد. مع فائق التقدير لأصحاب المهن والتخصصات والحرف المتقدّمة التي لا تؤّثر عليها هويّة على حساب هويّة أخرى؛ ولهذا فلا خوف ممن هويّتهم الوطن، بل الخوف ممن لهم أكثر من هويّة.

2. الانتماءات المختلفة:

هناك مجموعة من الانتماءات والاتجاهات المؤثّرة سلبيًّا على مصلحة الوطن، وهي الانتماءات والاتجاهات المختلفة والمتخالفة فكريًّا وعقائديًّا وحزبيًّا؛ فعندما تصير سياسات الوطن بين تجاذبات الرّؤى الخاصّة بطبقة، أو فئة، أو قبيلة، أو حزب، أو طائفة، لا يمكن أن تقوم للوطن قائمة؛ كما هو حال ليبيا اليوم؛ حيث المزيد من الاستفزازات بين البعض والبعض تحت شعارات ومسميَّات مختلفة، ولّدت بين الليبيين مشادات وصدامات واقتتالات بين من يرى نفسه صاحب حق في الوطن، ومن لا يرى له حق فيه، ومع ذلك فكل الأطراف المتخالفة والمتقاتلة مدعومة من الخارجي ومن جميع الجهات والحدود (برًّا وبحرًا وجوًّا). ووهنا تكمن العلّة المزدوجة بين تحقيق أهداف الأحزاب والجماعات والكتل المختلفة والمتخالفة على حساب الهويّة والسيادة الليبيّة، وبين مرضاة الدّاعم والرّاعي الخارجي، ولذا فبين هذا وذاك مصلحة الوطن ومستقبل شعبه يضيع.

ولأنَّ في دائرة الممكن المتوقّع لكلّ انتماء ثمن؛ فلا استغراب ولا مفاجآت من أن يكون الثّمن موجبًا أو سالبًا، ولكن في دائرة غير

المتوقّع يكون الاستغراب وتكون المفاجآت وعلامات الاستفهام عندما لا يكون للانتماء ثمن. فعندما يكون النظام والحكومة والقوانين عادلة وضامنة للرّعاية والعناية، يصبح الانتماء للقبيلة أو للغير ضعيفًا أو منعدمًا، ولكن عندما لا يكون للنظام ولا للدّولة والحكومة والقانون شأن ولا أهميَّة ولا مكانة؛ فلا شكّ سيكون الانتماء للبديل سواء أكان البديل داخليًّا أم خارجيًّا.

إذن: في دائرة المتوقّع متى ما فشلت الدّولة، انفكّ النّاس عنها، وعادوا إلى تلك الجذور التي بذرتها العصبيَّة (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)، أمّا في دائرة غير المتوقّع أن يظل البعض منتميًا لتلك الدّولة الفاشلة التي فقدت هويّتها؛ حيث لا دولة ولا وطن، ممّا يجعل المنتمين إليها كمًّا من الضحايا بدون ثمن.

ولذلك فالانتماءات المختلفة والمتخالفة هي دائمًا عامل شدّ؛ حيث سعي البعض من الذين لهم انتماءات متعدّدة إلى ما يفيد الأنا على حساب ما يفيد الوطن، وهنا تكمن العِلّة.

3 ـ الرّايات الوطنيَّة المختلفة:

الوطن عنوان وملكيَّة مقدّسة لا تنتظر رأيًا أو قرارًا من أحدٍ، ولهذا فالوطن ملك للجميع وبالتساوي؛ ولذا فالعيش فيه حقّ للجميع، وحمايته واجب على الجميع، وحمل مسئوليَّاته عبء على الجميع، ومن

يحاول أن يتأمّر عليه كرهًا فسيواجهه الرّفض والمقاومة حتى يسقط ويزاح ويبقى الوطن ملكٌ للجميع.

ومع أنَّ ألوان الطيف الوطني الليبي تتعدّد فليبيا واحدة ولا خلاف عليها؛ ومع ذلك فوجود رايات ثلاث لأقاليم ثلاثة في دولة واحدة؛ لعلّها ما زالت ماثلة في أذهان بعض الذين يحلمون بالسّيادة الخاصّة في وجه السّيادة العامّة (الوطن)؛ حيث كانت الرّاية السوداء ذات الهلال والنّجمة رايةً لإمارة برقة في مرحلتين: الأولى: في مرحلة الحكم الذَّاتي في عهد الاستعمار الإيطالي (حكومة أجدابيا)، والثَّانية: حينما استقلّت برقة في أكتوبر 1949م.

أمَّا علم الجمهورية الطرابلسية (1918–1923)؛ فيتألف من خلفيَّة زرقاء سماويّة، وفي وسط الرَّاية نخلة خضراء اللون، وتعلو النخلة نجمة بيضاء.

أمّا إقليم فزّان؛ فلم يكن له من علمٍ مميِّز قبل الاستعمار الإيطالي سوى علم الدّولة العثمانية (العلم الأحمر ذو الهلال والنجمة)[23]. وإلى جانب هذه الرّايات الثلاث هناك راية رابعة وهي: راية الأمازيغ المتكوّنة

[23] المقالات في التصنيف "مقالات المعرفة المحتوية على معلومات من دائرة المعارف البريطانية طبعة 1911"

من ثلاثة ألوان (الأزرق والأخضر والأصفر، ويتوسط الألوان الثلاثة حرف الزاي بالأمازيغيّة)

ولأنّ الدّولة الليبية قد تأسّست بعد الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م؛ فسميت في البداية باسم المملكة الليبية المتحدة حتى 26 أبريل 1963م ثمّ عُدل اسمها إلى (المملكة الليبية)؛ وذلك بعد إلغاء النظام الاتحادي الذي كان يجمع بين الولايات الليبية الثلاث: طرابلس، وبرقة، وفزان.

ولأنَّ ليبيا عبر التَّاريخ دولة واحدة؛ فلا يمكن أن تتجزأ بسهولة كما يظن البعض؛ فالليبيون قبائل متداخلة في لحمة وطن؛ فلا يوجد في دائرة المتوقّع ما يفرّقها، ولكن في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء ممكن من خلال الهويَّات المزدوجة والعلاقات مع الآخر، الذي عبر التَّاريخ لم يترك ليبيا دولة مستقلة إلاّ في عام 1951م.

وعليه فدولة تجمع رايات أربع، ألا يكون وراء كلّ راية علّة قد تحفّز الضُّعفاء في الدّاخل، والطامعين من الخارج، على ما يدور في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من أطماع وسياسات؟

4 . ألوان الطيف الليبي:

ألوان الطّيف الليبي أربعة (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) أمّا الدّين فواحد (الإسلام)، وهذه الألوان عبر التّاريخ هي جمال ليبيا،

وعبر التّاريخ لم تكن ليبيا إلاّ بها، ولكن في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء متوقّع؛ فالطوارق الليبيون لا شكّ أنّهم سيكونون جذّابون لإخوتهم الطوارق الذين يمتدون في دول الجوار الليبي جنوبًا، وبخاصّة وأنّ الدّولة الجذابة غنيّة بثرواتها النفطيّة، وهنا تكمن علّة.

وكذلك التبو الليبيون هم أكثر جاذبيّة لبني قبائلهم الممتدّة في دول الجوار الليبي، وبخاصّة دولة تشاد، الذين لن يتأخّروا عن الإقدام على أرض الذّهب الأسود، وقد يشكّلون في المستقبل القريب أكثريّة سكّانيّة في جنوب ليبيا بها يتمكّنون من صوغ القرار الممكّن من حقّ التملك على حساب السكّان الأصليين، وهنا تكمن علّة.

وهكذا لا يختلف الأمر كثيرًا عن رؤية الآمازيغ الذين يأملون قيام دولة تجمع الشتات كما يقولون بين أمازيغ ليبيا وتونس والجزائر وحتى المغرب، وهنا تكمن علّة.

أمّا العرب فالعلاقة مع مصر إمّا أن تكون علاقة تآخي، وإمّا فالقبائل الليبية المصريّة ستكون على الرّغبة الممكّنة من العودة بالقوّة، وبخاصّة أنّ الكثافة السُكّانيَّة في مصر مشجّعة على الامتداد في مناطق الفراغ الشاسعة في ليبيا، وهنا تكمن علّة.

وعليه فمع أنَّ جمال ليبيا بتنوّع ألوان طيفها، فإنَّ تعدّد الألوان في بعض الأحيان يجعل الرَّغبات والمطالب عبء على هويّة الوطن.

الفتنةُ الوطنيَّة:

الفتنة الوطنيَّة اختلاط أوراق مشوّهة دون القبول بفرزها وتصحيح ما تحمله من مكائد، وهي لهو بالمفاسد مع تسويق المعيبات بين الأقارب والأباعد، حتى تسود الفرقة والبغضاء بين البعض والبعض، ويلهو فيما هم فيه متخالفون ومتخاصمون ومتقاتلون. وبها في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تنتشر المظالم حتى بين الأخوة والأقارب، ولا حُجّة للكلمات فيها إلّا بما يؤلم، ويحدث تأزّمًا؛ ولهذا فإنَّ الفتنة الوطنيَّة في ليبيا مجرّمة؛ كونها تخالف الدّين الإسلامي، والعرف الليبي، والأخلاق الوطنيَّة.

وفي المقابل إنَّ موقدي نار الفتنة يَسعدون كثيرًا بزيادة الخسائر بين أطرافها ومركزها، والمفتونين في غفلة الألم يتدافعون على تقديم المزيد من الخسائر، والعارفون إن أدخلوا أقدامهم في وحل التأزُّم تغوص إلى القاع وهم يعتقدون أنّهم في الاتجاه السليم، ومن حولهم الأفعال المؤذية والمميتة يتسابق أهل الفتنة عليها وكأنّها المنقذ.

ومن هنا فالخلاف فتنة بين بني الوطن لا يكون إلّا على عدم تفاهم وعدم اتفاق، فبالنسبة لعدم الاتفاق إن لم تُفسح أمامه ميادين الحوار والنقاش والجدل سيكون مؤدِّيًا إلى فتنة بين المتخالفين تحفّز إلى المواجهة والاقتتال دون رأفة.

ولهذا فالفتنة ترتبط بالمفتونين أكثر من ارتباطها بالمواضيع، أي إنَّها ترتبط بالأشخاص والأشياء في ذاتها فلا تكاد تنفصل عنها: {وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً}[24] في هذه الآية الكريمة الفتنة مرتبطة بالأشخاص وهم (البعض للبعض).

ومع أنَّ الفتنة تتجسّد في الأفراد والجماعات، فإنَّها لم تقتصر عليهم؛ بل تتعداهم إلى الأشياء التي عليها يفتنون كما هو حال شجرة الزقّوم التي جُعلت فتنة بين البعض والبعض: {أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ}[25]، وهكذا حتى النّعمة التي هي خير للنّاس النّاس عليها يُفتنون: {فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[26].

ولأنّ الفتنة تتجسّد في المشاهد؛ فهي كما تتجسّد في الأشخاص والشّجر تتجسّد في الحيوان كما هو حال النّاقة المعجزة التي أرسلت فتنة (ناقة سيدنا صالح) عليه الصّلاة والسّلام، ولأنّها فتنة كانت موضوع جدل وخلاف وخصام بين حقّ وباطل، ولهذا فهي فتنة دفعت المدافعون عن الحقّ بأخذها آية، وفي المقابل الظالمون

---

[24] الفرقان 20.

[25] الصافات 62، 63.

[26] الزمر 49.

عقروها فأخذهم العذاب في دائرة غير المتوقّع؛ مصداقًا لقوله تعالى: {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً}[27].

والفتنة دائمًا شاخصة بيّنة ولا تُخفى حتى وإن خفيت عللها وأسبابها إلى حين، وهي لا تكون إلّا متجسّدة في الشيء المشاهد والمحسوس، وبهذا المفهوم فهي لا تكون على المعنى، بل تكون على الفعل: {رَبَّنا لا تَجْعَلْنا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا}[28]؛ السؤال هنا مع فائق الترجّي مرفوع إلى الله من قِبل المؤمنين الذين لا يأملون أن تشخص الفتنة فيهم؛ فالمسلم عندما يكون فتنة بيد الكافرين، يصبح مصيبة على نفسه وعلى الغير، وهكذا تكون الأموال والأولاد فتنة للآباء إن لم يحسنوا تربيتهم ورعايتهم وصونهم: {إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ}[29].

ومع أنَّ الفتنة ترتبط بالأشخاص ارتباطًا مباشرًا، فإنَّ ارتباطها لا يزيد عن كونه طمعًا وبخاصّة مع الضعفاء والقاسية قلوبهم الذين يطمعون في كلّ ما من شأنه إغواء، ومن هنا يقعون في الفتنة سواء أكانت بأسباب الإغواء البشري، أم أنّها بإغواء شيطاني؟ قال تعلى: {لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ}[30].

---

[27] القمر 27.

[28] الممتحنة 5.

[29] التغابن 15.

[30] الحج 53.

وعليه فالفتنة عمياء لا تميّز بين قريب ولا حبيب، ولا حتى صحابي من صحابة رسول الله؛ فالفتنة بين علي بن أبي طالب ومن ولاه، ومعاوية بن أبي سفيان ومن ولاه كانت على أشدّها، والقتلى بينهم من المسلمين في معركة صفّين بعشرات الآلاف، ولأنّها الفتنة فقد لحقت من قبلهما الخليفة عمر بن الخطاب، والخليفة عثمان بن عفّان اللذان قتلا بعظمة نيرانها[31]، ومن قَبل هؤلاء جميعا نشأت الفتنة مع نشأة الخلق البشري فأدت إلى قتل أحد ابني آدم على يدي أخيه ابن أبيه وأمه.

ومع أنّ الفتنة أشدُّ من القتل، فإنَّ الفتنة تؤدّي إلى القتل، ومع أنّها تؤدّي إلى القتل، فإنَّ القتل قد يكون لشخص بعينه، أمّا الفتنة فدائرة اتساعها مثل رمي الحجرة في الحوض المائي دائرتها تبدأ صغيرة بحجم الحجرة التي تمّ رميها، ثمّ تتّسع إلى أن تعمّ الحوض المائي بأكمله؛ ولهذا فهي أشد من القتل؛ فعلى سبيل المثال: من يُرمى بحجرة ويدمغ ويقتل بها يظل القتل مقصورًا على من أصابته الحجرة، حتى ولو كان المرمى بها عن عمدٍ أو غير عمدٍ، وفي كلّ الأحوال إن كان المرمي بها عن قصد؛ فالقصاص العادل كفيل بمعالجة الأمر، وإن كان عن غير عمد؛ فالدّية والتسامح والعفو كفيلة بطي الصفحة المفتوحة. أمّا الفتنة عندما تنتشر بين النّاس؛ فهي كالنّار في الهشيم، بدايتها بثّ افتراءات

[31] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص 436.

ودسائس وكيد ومكر، ونشر المعيبات بين النّاس، أمّا نهايتها فسلب ونهب، وشتم وتنابز بالألفاظ، وإقصاء وعزل سياسي وتقتيل وكأنّ الإنسان حشرة.

ولأنّ الفتنة أشدُّ من القتل؛ فإن شبّت نيرانها في من شبّت؛ يسجّلها التّاريخ في صفحاته مآسي وآلام وأوجاع وتأزّمات، حتى تصبح مضرب مثل كما هو حال الفتنة بين داحس والغبراء التي دامت أربعين سنة، وهي فتنة من فتن الجاهليّة، وقعت في منطقة نجد بين فرعين من قبيلة غطفان (عبس وذبيان)، وكذلك فتنة بني أصفهان، و فتنة البسوس، وغيرها من الفتن والمعارك الكثيرة التي عاشها وخاضها العرب في الجاهلية [32].

ومع أنَّ حركة التّاريخ متّصلة زمانًا، ومنفصلة موضوعًا، فإنَّ الفتنة عبر الزّمن لم تنقطع؛ فمآسيها تتكرّر، ورموزها يتجدّدون؛ فعبد الله ابن سبأ الذي ظهر من اليمن سنة 30هـ مفتنًا، هو عبد الله بن سبأ الذي انتقل إلى الحجاز مفتنًا، ثمّ انتقل إلى البصرة لذات المهمّة، ومن بعدها الكوفة، ثمّ انتقل فتنة إلى مصر [33].

والفتنة كونها ترويجًا للمعيبات مع كمٍ من الدسائس؛ فهي المتلوّنة في كلّ عصر، ففي عصرنا هذا (القرن 21) لِحَافها من طبقتين (دين

[32] – العسكري، مرتضى، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، دار الغدير، بيروت، ص17.

[33] عبد الله ابن سبأ العسكري، أساطير اخرى، مرجع سابق، ص 136.

وسياسة) مرّة بمرة، ومرّة بلا لون، وبهذا التلوّن ستظل الفتنة مستمرّة ليس في بقاء أثرها فقط، وإنّما في ممارستها من خلال التعمّد والإصرار على هذا التلوّن. هكذا هي الأوراق تُخلط، حتى أصبح الدّين عند البعض لا يزيد عن منطق (حلال لنا وحرام عليهم).

الفتنة أنفس متلوّنة:

الفتنة لم تكن شيئًا مفصولًا عن البشر، بل هي المولود المتمرّد من الأنفس المتلوّنة بدسائسها؛ فالنّفس الأمّارة بالسّوء مع أنّها تعرف ما يجب فإنّها تأمر بغيره: {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}[34]. أي إنَّ امرأة العزيز تعترف ولم تبرّئ نفسها من ميلها إلى الشهوات التي دفعتها للفتنة والخيانة حين قذفت يوسف بقولها: {مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[35]؛ فهذا لون من ألوان الفتنة. وهناك لون آخر وهو الهوى؛ فالنّفس البشريَّة معرّضة لأن تهوى فتنة، ومن ثمّ تأثر الحياة الدنيا وتقع في الرّذيلة: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى}[36]، الهوى فتنة، والله نهى عنه بقوله: {فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى}[37]، جاء في هذه الآية أمر ونهي عن اتباع هوى النّفس في الفتنة التي هي مظلمة: {يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ

---

[34] يوسف 53.

[35] يوسف 25.

[36] النازعات 40-41.

[37] – النساء 135.

خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}[38]، ولأنّ في الهوى مخالفة الصدق؛ فهو المؤدّي للفتنة؛ ولكي لا تحلّ الفتنة بين المسلمين اصطفى الله لهم نبيًّا لا ينطق عن الهوى محمّد رسول الله عليه الصّلاة والسلام: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى}[39].

ولأنّ الفتنة أنفس متلونة؛ فمن ألوانها النّفس المسيئة: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ}[40]، لا شكَّ أنَّ مرتكب السّيئة جبينه لا يندى، ولهذا بيديه يسيء لنفسه كما يسيء للآخرين.

وهناك النّفس السفيهة التي لا مكان عندها للتقدير: {وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}[41]، أي من لا يأخذ بالحقّ ويتّبعه، يُسفِّه نفسه أمام الآخرين ويقلل من شأنه؛ فلا تكون له منزلة، ولن تذكر أقواله وأفعاله إلّا فتنة.

ولأنّها الفتنة فهي النشطة في النّفس الظّالمة، التي لا تقف عند حدود ممارسة الحرّية؛ بل تتجاوز المنهي عنه وتفعله: {وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ

---

[38] ص 26.

[39] النجم 3 . 5.

[40] النساء 79.

[41] البقرة 130.

نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ}[42]، هذه هي النّفس الظّالمة فتنة، ومثلها فتنة النّفس المفترية: {فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[43]. وهكذا هو حال النّفس المراودة، التي تراوغ بسوء نية، والنّفس المراودة هي النّفس الضّالة مصداقًا لقوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}[44].

إذن الأنفس تتلوّن افتراء وفتنة، وظنًّا، وكيدًا، ومكرًا، وظلمًا، وسفاهةً، وحسدًا، وبين هذه وتلك بين النّاس تُوسوِسُ فتنة؛ فالنفس الوسواسة، هي التي تُلحق الظنّ بكلّ شيء، وهي التي تظهر الموافقة والرّضا، وتلاحقهما شكًّا وظنًّا، إنّها النّفس التي يتهيأ لها الأمر في غير مكانه المناسب؛ فتظهر ما لا تبطن: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ}[45]؛ فالإنسان الفتنة يعتقد أنّ ما يدسّه من دسائس بين النّاس لن يكشف أوراقه أحد، ولكن لو كان الأمر كذلك، ما انكشف أمر من سبقه من المفتنين، ومع أنّ الفتنة أشدّ من القتل، فإنَّ في حقيقة الأمر لكلّ بداية نهاية، وعندما يأتي اليوم الذي تنتهي فيه الفتنة، لن يكون من بعدها عنوان فتنة إلّا من كان سببًا في إيقاد

---

[42] يونس 54.

[43] آل عمران 94.

[44] يوسف 30.

[45] ق 17.

نيرانها كما هو حال عبد الله بن سبأ الذي بقي عنوانًا للفتنة واللعنات تلاحقه في حياته ومن بعد موته.

ولأنّ الأنفس متلوّنة فهي ذات علاقات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع أمام المرآة، وكأنّها علاقة بين سفيه وراشد؛ ولذا فلو التقى سفيه وراشد؛ فكيف يرى كلّ منهما الآخر في مرآة الفضائل والقيم الأخلاقيَّة؟

1 ـ قد يرى السّفيه الرّاشد مثله بالتّمام سفيهًا.

2 ـ قد يرى الرّاشد السّفيه مثله بالتّمام راشدًا.

3 ـ قد ينظر السّفيه للرّاشد بأنّه أقل شأنًا منه.

4 ـ الرّاشد ينظر إلى السّفيه بأنّه أقل منه شأنًا، ويعتبره جاهلًا.

5 ـ قد يعرف السّفيه أنّ الرّاشد ينظر إليه بأنّه جاهل.

6 ـ السّفيه لا يعتبر الإصلاح عملًا موجبًا.

7 ـ الرّاشد لا ييأس من الإصلاح.

8 ـ إذا توقّع السّفيه نفسه أنّه سفيه في ذهن وعقل الرّاشد؛ فقد يحاول إثبات ذلك له سفاهة.

9 ـ إذا توقّع السّفيه نفسه أنّه سفيه في ذهن وعقل الرّاشد؛ فيحاول أن يظهر له ما يخالف ذلك ليبطل افتراضاته.

10 ـ إذا توقّع الرّاشد نفسه بأنّه راشد في ذهن السّفيه، يزداد تمسّكًا بأنّه راشد في قوله وفعله.

11 ـ إذا توقّع الرّاشد بأنّه راشد في ذهن وعقل السّفيه؛ فلا يُخيفه، وقد يظهر له من القول والفعل ما يُخيف.

12 ـ قد يظنّ السّفيه أنّه مُقدَّر من قبل الرّاشد؛ فيظهر له ما يتوقّع حتى يخادعه.

13 ـ إذا اعتقد الرّاشد بأنّه مُقدّر من قبل السّفيه؛ فلا يفاجئ إذا قدّم له الإهانة في أيّ مظهر من مظاهر السّفاهة.

14 ـ إذا ظنّ السّفيه أنّ صورته عند الرّاشد غير حسنة قد لا يقلق.

15 ـ إذا عرف الرّاشد أنّ صورته عند السّفيه غير حسنة قد يزداد قلقًا.

16 ـ إذا عرف السّفيه أنّ صورته عند الرّاشد غير حسنة قد يقدّره على نظرته لهذه الصورة التي لا يرغب أن تكون له صورة تخالفها.

17 ـ إذا عرف الرّاشد أنّ صورته عند السّفيه حسنة؛ فقد يظن في نفسه بما ليس حسن؛ ولذا قد يتساءل: هل الذي صورته عند السّفيه حسنة هو من ينبغي أن يكون حسنًا؟

18 ـ قد يظنّ السّفيه أنّ الرّاشد يظنّه غبيًّا.

19 ـ كذلك قد يظنّ الرّاشد أنّ السّفيه يظنّه غبيًّا.

20 ـ قد يكون السّفيه ذكيًّا؛ فيتمكن من الضّحك على الرّاشد.

21 ـ قد يكون الرّاشد ذكيًّا ولكنّه لا يغالب بذكائه ذكاء السّفيه؛ فيستسلم له.

22 ـ إذا شعر السّفيه بالخوف من الرّاشد، قد يظهر الطّاعة.

23 ـ إذا حسَّ الرّاشد بالخوف من السّفيه؛ فقد يُقدِّم له التنازلات لينجو، وقد يحدث الصّدام في غير محله ويُدفع الثّمن.

24 ـ السّفيه لا يضع الرّاشد موضع الثِّقة.

25 ـ الرّاشد قد لا يضع السّفيه موضع الثّقة.

26 ـ كلّ من السّفيه والرّاشد ينظر للآخر وفقًا للصورة التي رسمها له، وقد يظن أنّها لا تتغيَّر.

27 ـ قد يظنّ السّفيه أنّ الرّاشد خائف منه، وسيأتي إليه مقدّمًا المزيد من التنازلات؛ فيزداد السّفيه سُفاهة.

28 ـ إذا شعر الرّاشد أنّ السّفيه خائف منه؛ فلا يثق فيما يقدّمه له من تنازلات، وإذا وثق فقد يفاجأ.

29 ـ إذا ظنَّ السّفيه أنّ الرّاشد طامع فيه، فلن يحترمه.

30 ـ إذا ظنّ الرّاشد أنّ السّفيه طامع فيه يزداد حذرًا وحيطة.

31 ـ السّفيه لا يتّخذ قدوته إلّا سفيهًا.

32 ـ الرّاشد لا يتّخذ قدوته إلّا راشدًا.

33 ـ إذا انساق الرّاشد وراء عاطفته مع ما يقوله السّفيه فقد يقع في الفخ.

34 ـ قد يتصنّع السّفيه الضّعف حتى البكاء عندما يعتقد أنّه في المصيدة.

35 ـ قد تحدث علاقة بينهما وفي هذه الحالة يكون أحدهما قائدًا والآخر تابعًا.

36 ـ إذا اعتقد الرّاشد أنّ في استخدام القوّة مع السّفيه علاجًا؛ فقد يضلّ طريقه.

37 ـ السّفيه قويّ والرّاشد قويّ، ومن شكّ منهما في ذلك خسر الجولة.

38 ـ إذا عرف السّفيه أنّ الرّاشد يعمل على استقطابه؛ فقد يظهر له ما يرضيه، حتى لا يطول زمن المقابلات معه.

39 ـ إذا قبل الرّاشد أن يرى نفسه في مرآة السّفيه؛ فلا يمسح الغبار عن وجهه.

40 ـ إذا قبل السّفيه أن يرى نفسه في مرآة الرّاشد؛ فعليه بمسح الغبار.

41 ـ إذا شعر السّفيه بقوّة الآخر قد يظهر له شدّة الضّعف حتى يستسلم، وحينها يصبح الآخر ضعيفًا.

42 ـ إذا أظهر الرّاشد قوّته أمام السّفيه، يكون قد أظهر ضعفه.

43 ـ من لا يتمالك نفسه عند الاستفزاز يسقط من الجولة الأولى.

44 ـ من يتمالك نفسه عند الاستفزاز يقضي على نقاط الضّعف فيه.

45 ـ من يضعف أمام المغريات المادّية يرخص ثمنه في السّوق.

46 ـ إذا أرت الفوز على الخصم لا تضعه في خانة الضّعفاء.

47 ـ إذا أردت الإصلاح ومن بعده بلوغ العلاج أو الحلّ؛ فعليك بتصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

وعليه فإنّ هذه النقاط وغيرها هي مكامن استمداد القوّة المجنّبة للأخذ بأسباب الفتنة، وهي كذلك هي مكامن توليد الفتنة من الفتنة؛ ولهذا فالفتنة نائمة لعن الله المرآة التي أيقظتها.

الفتنةُ النَّائمة:

تتجسّد الفتنة في الأشخاص فتتّحد مع أقوالهم، وأفعالهم، وسلوكيَّاتهم، وأعمالهم المتخالفة مع الفضائل الخيّرة، والقيم الحميدة، والأخلاق الإنسانيَّة.

ومع أنَّ وراء كلّ فتنة سرّ، فإنّها لا تكون سرًّا خافيًا؛ كونها المعلنة في الصدور الكامنة فيها، وكونها أيضًا المتناقلة على الألسن المسوّقة لها، ومن ثمَّ هي سيدة الميدان نزاعًا وخصامًا واقتتالًا.

ولأنّها الفتنة النائمة؛ فهي تنام مرّتين:

1 ـ مرّة في الصدور؛ حيث تُنسج وتختبئ.

2 ـ مرّة في التّاريخ؛ حيث تطوى مع طي صفحاته.

وعليه فإنَّ الفتنة تنام في التّاريخ كما تنام في الصدور، ولأنّها النائمة؛ فهي على أعتاب الإيقاظ، أي بالنّسبة إلى النَّائم لم يكن من بعد النوم إلّا الإيقاظ، ومع ذلك قد يحدث الإيقاظ قبل موعده من قِبل موقظ مُفزع كما هو حال الفتنة التي يتمّ إيقاظها من قبل مُفزعين؛ وهكذا هو حالها كحال الجنين في رحم أمّه لابدّ وأن يخرج ولو بعملية قسريّة.

ولأنّها الفتنة؛ فهي لا تستثني أحدًا، الزَّوج وزوجه، والأب وأبناؤه، والأخ وأخوه، والصَّاحب وصاحبه، وهكذا هي في حالة امتداد إلى النّهاية، أصحابها يستعجلون السَّيئة قبل الحسنة، {لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ

مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا}[46]، أي إنّ الله يعلم النَّائم في الصدور (المخفي فيها) فكشف ما في صدورهم من هوى، مع أنّهم قد أظهروا ما لا يخفون، (وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ) وهنا فهم قد سقطوا في الفتنة التي تلهيهم سيئة من وراء سيئة[47].

الليبيون والحاجة للعفو العام:

الليبيون في حاجة ماسة للعفو العام أكثر من غيرهم من شعوب ما سُمّي بالثورات العربيَّة؛ فتونس على سبيل المثال شعبها في حاجة للتسامح أكثر من حاجته للعفو؛ ذلك أنَّ التونسيين مؤسّساتهم باقية وقوانين دولتهم سارية المفعول، فلم يقصوا أحدًا ولم يعزلوا مواطنًا، بل جعلوا التّهم القضائيّة تلاحق من تبقّى من عائلة الرّئيس السّابق زين العابدين بن علي وأهله نسبًا، وبالتالي لا فتن في تونس سوى الصّراع على السّلطة بين الأحزاب والمكوّنات الوطنيّة وبعض الأفراد.

وكذلك مصر ليست في حاجة للعفو العام، بل هي الأخرى في حاجة للتسامح الذي يمكّن الجميع من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، أي إنّ الدّولة ومؤسّساتها في مصر وتونس واليمن باقية ولم

---

[46] التوبة 48، 49.

[47] عقيل حسين عقيل، الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، القاهرة، 2014، ص 190 – 201.

تتحطّم كما تحطّمت في ليبيا، ممّا جعل الشعب الليبي على الفرقة بين الضدّ وضدّه، وبخاصة السّلاح المنتشر بيد الجميع، فالكلّ يشكل خطرًا على الكلّ، ولأنّ الكلّ يشكلّ خطرًا على الكلّ؛ فالكلّ في حاجة للعفو، ممّا يستوجب الأخذ بالقاعدة المنطقية: (اعف عنّي اعف عنك، وإن لم تفعلها؛ فلا تظنّ أنّك ستكون آمنًا والتاريخ سيكون شاهدًا بيننا)؛ ذلك لأنّ الوطن ملك للجميع، ولأنّه كذلك فلا ينبغي الحرمان، ولا الهيمنة، ولا العزل السياسي، ولا التغييب، ولا التهميش؛ فهذه إن سادت بين الشّعب تجعل البعض وكأنّه مواطن من الدّرجة الأولى، وتجعل البعض الآخر وكأنّه مواطن من الدرجة الثّانية؛ ولهذا لا حلّ إلّا العفو الذي به تندمل الجروح.

ومن يعتقد أنّه قويّ ومتمكّن من مفاصل الدّولة، أو متمكّن في الميادين بقوّة السّلاح، فعليه أن يفكّر فيما يفكّر فيه، وهو يفكّر قبل أن يقدم عليه، وإلّا ستواجهه المفاجآت؛ فتصدمه بما هو غير متوقّع في دوائر التطرّف والإرهاب والثورة، مع مرافقة التدخل الأجنبي. أي إذا اعترف من يعترف بأنّه مضطر لعزل البعض، وتهميش البعض، وتغييب البعض، والسيطرة على البعض، والتشكيك في البعض، وحرمان البعض، والهيمنة على البعض، والزج بالبعض في السجون؛ فعليه أن يعرف أنّهم على الكثرة التي تجعله هدفًا لا ينظر إلّا بعينيه

وحده في مقابل عيون بعضها من بعض؛ ولهذا فالصلح خير، والعفو يكفّر السّيئة.

ومن ثمّ أقول لأهلنا في الشّرق: عبر التَّاريخ ليبيا لا تُبنى إلّا وأنتم السبّاقون على تحريرها، فأنتم أوّل من حرّر جزء من تراب ليبيا (إقليم برقة) من الاحتلال الأجنبي في 1مارس 1949م وانتظرتم استقلال بقية الأقاليم الليبية حتى عام 1951م، الذي كان فيه يوم 24 ديسمبر يوم استقلال الوطن؛ وها أنتم أيضًا قد سبقتم على تحرير إقليم برقة في أربعة أيّام من قبضة النظام السّابق، وانتظرتم حتى تحقق التحرير، فأنتم والتَّاريخ أهل؛ ولم تكونوا في حاجة لمن يعرّفكم به؛ فلا تتخلّوا عن أهلكم، ولا تهجروا بيتكم (الوطن) ولا تفارقوا الثورة من أجله، واعفوا[48].

وأقول لأهلنا في الغرب الليبي: إذا كانت انتفاضتكم ثورة من أجل ليبيا وطن للجميع من الحدود إلى الحدود؛ فعليكم بالوطن، وبالجميع من الحدود إلى الحدود، ولا شكّ أنّ هذا الأمر سيجعل سجلات التّاريخ مفتّحة لكم لتسطّروا عليها مع الليبيين تاريخًا وطنيًّا، أي إذا كانت انتفاضتكم من أجل الوطن (ليبيا للجميع) لا محروم ولا مظلوم، ولا مسجون، ولا مقتول بغير حقّ؛ فعليكم بليبيا، واستيعاب

[48] عقيل حسين عقيل، العفو العام والمصالحة الوطنية، مكتبة الزعيم للخدمات والنشر، القاهرة: 2014م، ص 51 – 53.

الآخرين من أجل بناء الدّولة التي ينبغي أن تمارس الحرّية فيها عن إرادة، والسّلطة فيها بين أهلها متداولة؛ فإن فعلتم ذلك لا شكّ أنّكم ستجدون التّاريخ الوطني يسعى إليكم محبّة قبل أن تفكّروا فيه تاريخًا وطنيًّا؛ فاعفوا.

وأقول لأهلنا في العاصمة على الخصوص (طرابلس): أنتم مثل الجاذبيّة التي جمعت شتات الأرض وحافظت عليه، والتي إن فقدت جاذبيتها فقدت وجودها ووجود من يدور في فلكها؛ فأنتم مركز جاذبيّة الوطن، تجمعوا ولا تفرّقوا، تستوعبوا ولا تقصوا، العلم فيكم منارة، تهدي وترشد المبحرين من بني الوطن إلى المرفأ الآمن؛ فاعفوا.

أمّا أهلنا في الجنوب: بِجَمالِ تنوّعهم، الوطن واحد، لا يستبدل، ولا يقارن بغيره؛ فهم من سُنن حياتهم خوض المعارك الوطنيّة مع أهلهم في الشّمال، وعندما تكتب عليهم في ديار الجنوب ليس لهم بد إلّا النصر أو الاستشهاد؛ فهم عند نداء الوطن يحسمون أمرهم من أجله، ولا يلتفتوا لأحدٍ سواه، وهكذا هم فعلوا، وسيظلون يفعلون ويعفون.

وأقول لأهلنا منابع الأخلاق الكريمة (أهل البادية) في كلّ المدن والقرى: الوطن بدونكم بلا مذاق، فأنتم كملح الطّعام، لا يحلوّ الوطن إلّا بكم؛ منازلكم منازل كرم، وأصلكم أصل المدنية والحضارة، فلكم في ميادين الجهاد ما لكم؛ فأنتم دائمًا تقدِمونَ على الموت؛ فتكتب

لكم الحياة؛ ذلك لأنّكم والوطن دائمًا متلازمون صنّاع تاريخ؛ فاصنعوا، واعفوا[49].

امتدادات العفو العام في ليبيا:

العفو العام في القضية الواحدة لا يفرّق بين مواطن ومواطن، ولا يفرّق بين سيئة وسيئة؛ فالسيئات الكبيرة من الصغيرة: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[50]؛ ولذا فالعفو يمتدّ مع امتداد السيئات ليمحوها، ويفتح صفحة جديدة للمصالحة الوطنيّة بين الأخوة تحت مظلة الوطن، التي تستوعب الجميع، ولا تحرم أحدًا من ظلّها الآمن.

فالدّولة الليبية مرّت بتاريخ عصيب، معظمه احتلال أجنبي، وقليله شيء من الحرّية، فقد تحرّرت من الاحتلال الأجنبي عام 1951م، فأسّست دولة نظامها ملكي، لها دستور وطني وراية ونشيد وطنيَّان، ثم جاء الانقلاب بنظام جمهوري، تقلّب داخل نفسه برايات ثلاث، راية إعلان الجمهورية الليبية، ويتكوّن من ثلاثة ألوان: (الأحمر والأبيض والأسود)، واستمر العمل به من 1969 . 1972م؛ ثمّ غُيّر بلا دستور إلى علم الاتحاد الذي ضم مصر وليبيا وسوريا، 1977م ثمّ غُير إلى الرّاية الخضراء مع تغيير اسم ليبيا إلى الجماهيريّة العربية الليبية

[49] المصدر السابق 34 – 41.

[50] النساء 31.

الشعبية الاشتراكية، التي بقيت على هذا الحال إلى أن ثار الشّعب الليبي وقلب الموازين، التي من بعدها تمّ تشكيل مجلس انتقالي برئاسة المستشار مصطفى عبد الجليل، وأصبحت ليبيا 2011م دولة تحت فترة انتقالية رفعت فيها راية المملكة الليبية ونشيدها الوطني؛ حيث لا دستور بعد.

ولأنّ الدّولة الليبية مرّت بما مرّت به من احتلالات وانقلابات، ومؤامرات، وثورات؛ فلا شكّ أنّ لكلٍّ منها جروح، ثمنها يدفع من البعض على حساب البعض؛ ممّا جعل السّيئة تلد سيئات، ومن السّيئات تلد المآسي؛ ولذا وجب العفو وبلوغ الحلّ الذي من معطياته:

1 ـ ينبغي طي صفحة المملكة الليبيّة، وبدون مكابرة لا عيب أن تؤخذ العبر، ويتمّ الاتعاظ، ويستمدّ الموجب من الموجب، دون أن يتمّ محو شيئًا من التّاريخ.

2 ـ ينبغي طي صفحة الجماهيرية، ويترك للعبر مداها ليؤخذ منها ما يؤخذ تفاديًا من الوقوع في السّلبيَّات وتكرارها، كما يؤخذ منها ما هو موجب بما يفيد يقظة ونهوضًا.

3 ـ يجب تأسيس الدّولة الليبية الحديثة، وفقًا لدستور وطني، ونشيد وراية وطنيان، خاصّان بهذه الفترة التي فيها الدّولة الليبية تؤسّس من جديد.

ومن أجل الحلّ؛ ينبغي العفو العام على كلّ مَن أخطأ في الحقّ العام اعتبارًا من تاريخ انقلاب 1969م إلى تاريخ اليوم الذي سيتمّ فيه استصدار قرار العفو العام، وفي المقابل يبقى العفو الخاص بين أيدي من يتعلّق الأمر بهم وبين المحاكم العادلة.

ولذا فمن يقول: إنّ نظام القذافي قد ظلم، وأفسد، ونهب، وقتل بغير حقّ، فلا شكّ أنّ البعض سيقول: نعم.

ومن يقول: إنّ عددا من الذين حُسبوا على ثورة 17 فبراير قد نهبوا وظلموا، وأساؤوا، وقتلوا بغير حقّ؛ فلا شكّ أيضًا أنّ البعض سيقول نعم، ولهذا وجب على البعض والبعض أن يعفوا عفوًا به تطوى صفحتي النظامين من المظالم والسّيئات.

أمّا نظام المملكة الليبية؛ فهو قد عفى نفسه من كلّ عتبة؛ حيث لا اقتتال في عهده، ولا سيئات مؤلمة، مع أنَّ الكمال لله وحده؛ ومن ثمّ فالفرق كبير بين نظام كان نتاج جهاد وطني، وبين نظام كان نتاج انقلاب بالمغالبة، وبين نظام كان نتاج ثورة ترتب عليها اقتتال بين بني الوطن.

وعليه: فمن يقول: يجب الانتقام، فليتذكر اسم الله المنتقم، ويتقّي الله في نفسه ووطنه، ومن يقول وجب الكيد؛ فعليه أن يعرف أنّ الله هو المكيد لكيد الكائدين، ومن يقول ينبغي المكر؛ فعليه أنْ لا يغفل عن مقدرة خير الماكرين، ومن أراد أن ينزل شدّة بالبعض؛ فليتذكر

شدّة الله، ومن يقول العفو؛ فقد رشد، وإلّا {أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ}[51].

4 ـ فتح آفاق المصالحة الوطنيَّة لتعود علاقات المودّة بين الأفراد والجماعات والقبائل والمدن والقرى والمكونات السياسية.

5 ـ الإقدام على بناء ليبيا وطن للجميع؛ فيه الحرّيات تمارس عن إرادة، والسُّلطة تتداول بين أفراده ومكوّناته الاجتماعيّة والإقليميّة والسياسيّة بكلّ شفافيّة.

6 ـ اجراء انتخابات رئاسيَّة وبرلمانيَّة، ويصدر الدستور الوطني الذي به تنظم شؤون الدّولة.

ومن ثمّ فمن يعتقد أنّه منتصر، وبانتصاره كسب حقًّا به يختصّ بكلّ شيء، فقد يفاجأ في دائرة غير المتوقّع بأنّه قد ضيّع كلّ شيء.

وعليه: فإن كانت الثورة من أجل ليبيا، فمن أجل ليبيا وجب العفو العام؛ وعلى الثوار الذين ثاروا من أجل ليبيا أن يعفو من أجلها، ويتصالحوا من أجلها، ويصفحوا من أجلها، ويسامحوا من أجلها؛ ويعدلوا من أجلها، ويضحوا من أجلها، ويسهروا من أجل أمنها وسلامة مستقبلها، فهي الوطن الذي يستظل الجميع بظله الآمن. ومن يتقي الله يجد له مخرجا، ومن لا يتقيه فلا مخرجا له، فاعفوا وأصلحوا.

[51] هود 78.

كيف يخرج الليبيون من الفتنة؟

أقول:

.كلّ من يكون جزء من المشكلة يجب أن يكون جزء من الحلّ، وحتى لا تصبح الأجزاء عوائق أمام بلوغ الحلّ يجب أن تحصر المشكلة في رأسها الذي نسج خيوطها تامّة.

. العفو العام عن الحقّ العام، وذلك بطي صفحة الأخطاء التي ارتكبت ظلما باسم الدّولة، أو اسم الثورة: {فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ}[52].

. العفو الخاص عن الحقّ الخاص لا يسري عليه ما يسري على العفو العام؛ فالعفو الخاص أمره بيد من يتعلّق الأمر بهم (عفوا أو قضية) والمحاكم العادلة خير من يفصل فيها: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[53].

. المصالحة الوطنية، تطوي صفحات الخلاف والاختلاف المجتمعي، وتفتح آفاق التواصل من أجل مستقبل وطني؛ حيث لا حرمان ولا هيمنة، وعندما تقبل أن تكون مصلحًا بين النّاس؛ فعليك

[52] البقرة 109.

[53] المائدة 44.

بمن يجعل نفسه جزء من المشكلة أن تجعله جزء من الحلّ: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[54].

. القصاص وفقًا لشرع الله؛ مصداقا لقوله تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[55].

. وفاق وطني، يجمع شمل الشّعب دون مغالبة قهرية، ولا إقصاء ولا تغييب لأحد من المواطنين من ممارسة حقوقه تامّة، وأداء واجباته وحمل مسؤوليَّاته؛ حيث لا إكراه: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[56].

. التسامح لين جانب، وإدراك لما يجب والأخذ به؛ كي لا تكون بين الأخوة فتنة؛ قال تعالى: {لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ}[57]. وقال رسول الله: "من دخل البيت الحرام؛ فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان؛ فهو آمن، ومن دخل داره؛ فهو آمن"[58].

---

[54] الحجرات 10.

[55] المائدة 45.

[56] البقرة 256.

[57] المائدة 28.

[58] الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ص 8.

. تأسيس جيش وطني ولاؤه للوطن، يحمي الدّولة من العدوان الخارجي، ويحمي الشّعب من الفتن الدّاخلية. {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}[59].

. تأسيس شرطة وطنّية، تسهر على تحقيق الأمن الدّاخلي وفقًا للقانون المستمدّ من الدستور الوطني. {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ}[60].

. استصدار دستور وطني يمكّن الجميع من ممارسة الحرّية وتداول السُّلطة. {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}[61].

. إجراء انتخابات نزيهة تمكّن من اختيار رئاسة وطنيّة وممثلين قادرين على حمْل المسؤوليّة الوطنية: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[62].

ومع أنّ الألم شديد، فإنَّ الواثقون من أنفسهم يولون أمرهم لله ويعفون، ولمن لا يرى ضرورة ولا أهمية لذلك، أقول:

. ألا يكون قتل النفس بغير حقّ محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون النّهب والسّلب محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون الاعتداء على النّاس محرّم ومجرّم؟

---

[59] الأنفال 60.

[60] الحجرات 46.

[61] المائدة 48.

[62] الشورى 38.

. ألا يكون تهجير النّاس من ديارهم محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون هتك العِرض محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون دخول بيوت النّاس واستباحتها محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون الاستلاء على ممتلكات النّاس وبيعها محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون تهديد النّاس في تنقّلهم وأماكنهم الخّاصة محرّم ومجرّم؟

. ألا يكون استعراض القوّة المسلّحة على المواطنين في الشوارع استفزاز مؤلم للأنفس التي يجب أن تكون في بلدها آمنة مطمئنة؟

. ألا يكون الحديث باسم الشّعب ظلم من قبل البعض الذين لم يولهم الشّعب ولاية أمره؟

ولأنّ كلّ ذلك حدث ولازال يحدث من قبل البعض، فَلِمَ لا يجنح الجميع إلى بعضهم البعض عفوًا وصفحًا وتسامحًا ومصالحةً وطنيَّةً؟

ومن ثمّ فعندما تكون الفرص سانحة للعفو والصّفح والتسامح؛ فَلِمَ لا تُغتنم من قبل الجميع؟

ومن لم يغتنمها وهو في حاجة إليها لا شكّ أنّه سيضيّع فرصة إنقاذه من التأزّمات، التي من بعدها لن يجد له سبيل سوى دفع الثّمن بأسعار مؤلمة.

ومع أنَّ الاختلاف من سُنن الحياة، فإنَّ الشّعوب التي حُرمت من ممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي، لا تفرّق بين الاختلاف والخلاف، ويا ليتها تعي وتفرّق لتعرف أنّ الاختلاف تنوّع به تتلاقح الأفكار والرُّؤى من أجل الأفضل؛ فتقبل الآخر وتعترف به شريكًا وله الحقّ في أن يقرّر، ولا أحد من المواطنين يُحرم من ممارسة هذا الحقّ، وله الحقّ أن ينفّذ وفقًا لتخصصه وما له من صلاحيَّات قانونيَّة مكفولة دستوريًّا.

أمّا الخلاف فشأنه يتعلّق بشأن الشريعة والوطن والفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، التي يستوجب الخلاف عليها والخلاف من أجلها، ومع ذلك يجب الالتقاء من أجلها دون إكراه يكون سببًا في وجود غالب ومغلوب، ولهذا فالتوافق حلّ يُخرج من التأزمات الوطنيَّة.

ولأنّ الخصومات والقتالات تُخلّف من ورائها ما تخلّفه من قتلى وخسائر وأوجاع وجرحى، ولكن من أجل الوطن؛ فالكلّ ينبغي أن يتنازل إرادة من أجله؛ فإذا كان الاقتتال من أجله؛ فَلِمَ لا يكون العفو هو الآخر من أجله؟ ولا داعي لجعل الجرحى مشجبًا تعلّق عليهم العوائق، بل الجرحى من حقّهم بلوغ الشِّفاء، ومن حقّهم ضمان العلاج؛ ومع ذلك فللجريح وأولياء الدّم أن يتصدّقوا بجهادهم في سبيل الله ويعفو، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من جُرِح في جسده

جراحةً فتصدَّق بها، كُفّر عنه ذنوبه بمثل ما تصدّق به"[63]. وعن قتادة قوله: "فمن تصدّق به فهو كفارة له"، يقول: لوليّ القتيل الذي عفا[64]. قال الله تعالى: {وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}[65]، وعن ابن عبّاس قوله: "والجروح قصاص؛ فمن تصدّق به؛ فهو كفّارة له"، يقول: من جُرح فتصدَّق بالذي جُرِح به على الجارح؛ فليس على الجارح سبيلٌ، ولا حَرَج، من أجل ما تصدّق به الذي جُرِح، فكان كفارة له من ظلمه الذي ظَلَم[66].

ولأنّ هذا البحث من أجل معرفة ما يجب وفقًا لمرضات الله تعالى، كان لنا تساؤلا، مفاده:

متى يستوجب العفو؟

فأقول: إنَّ القرآن وسنّة نبينا محمّد عليه الصَّلاة والسّلام هما المصدران الكفيلان بمعرفة الإجابة الحقّ، حتى وإن جعل من جعل نفسه عائقًا أمام إحقاقه، أي إنّ الحقّ هو الحقّ الذي لا يعلو شيئًا عليه، ولأنّه كذلك فَلِمَ لا يؤخذ به تيسيرًا لا تعسيرا؟ ولم لا نعترف جميعًا أنّ الكمال لله وحده؟ وإن اعترفنا إيمانًا تامًّا بأنّ الكمال لله وحده؛ فلم لا نأخذ بما جاء به الكمال من الله تعالى الذي يعفو عن السّيئات، التي لا يقدم عليها إلّا منقوص؟

---

[63] تفسير الطبري، جامع البيان، ج 10، ص 365.

[64] المصدر السابق، ج 10، ص 365.

[65] المائدة 45.

[66] تفسير الطبري، جامع البيان ت شاكر، ج 10، ص 368.

ولأنَّ السّيئات لا يقدم عليها إلّا منقوص؛ فالمنقوص مثل المريض؛ فلا على المريض حرج، ولهذا: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}[67]. فأعفو أيّها الليبيون، وأيّها التونسيون، وأيّها السوريون، واليمنيون، على سيئات بعضكم بعضًا، وخذوا بقوله: {وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ}[68].

فالسيئة هي التي لا خير فيها، ولأنّها كذلك؛ فلماذا البعض يأخذ بها؟ ولِمَ لا تُحرّم وتُقصى من الجميع من أجل الجميع؟ فالنّاس لا ينبغي أنْ يُقصوا، بل الجرائم والمفاسد والسيئات هي التي يجب أن تُقصى من الذاكرة، ويحلّ محلّها العفو والصفح والمودة. ومع أنَّ السّيئة من عمل المساوئ، التي منها السّلب والنّهب والظّلم، وكلّ ما من شأنه أن يجعل الفتنة بين النّاس على الدين أو الوطن، ولكن الله يعفو عنها: {وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ}[69].

ولأنّ الله يعفو عن السيئات، فلم لا يعفو عباده عنها؟ ويتّقوا الله في أنفسهم وأهليهم وأوطانهم أم أنّهم لا يعلمون العاقبة، تلك التي قال فيها الله تعالى: {ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى}[70]. و(السُّوأَى)

---

[67] الأعراف 199.

[68] الشورى 25.

[69] الشورى 25.

[70] الروم 10.

يعني: الخُلَّة التي هي أسوأ من فعلهم[71]. اللهم احفظنا منها جميعا، ولكن إن أراد من أراد حفظًا منها؛ فعليه بالعفو؛ فهو المنقذ لمن ارتكب سيئة: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[72]. اجتنبوا القتل؛ فهو كبيرة، واجتنبوا النهب، والسّلب، وهتك العرض، واجتنبوا العدوان، {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}[73]. إذن ألا يكون من الأفضل للإنسان المخطئ أن يعترف بأخطائه، ويعمل على تصحيحها، ويعتذر عنها، ويستغفر الله ويكفّر عن أعبائها الثقيلة؟

ألا يكون من الأفضل للإنسان أنْ لا يرتكب السّيئة؟ وإن ارتكبها تحت ظروف ومعطيات استثنائيّة، ألا ينبغي عليه أن يكفّر عنها؟

ألا ينبغي على المؤمن أن يجتنب ما أمر الله اجتنابه ليفوز بمرضاته الممكّنة من تكفير السيئات! مصداقا لقوله تعالى: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا)

---

[71] تفسير الطبري، جامع البيان، ج 20، ص 79.

[72] النساء 31.

[73] النساء 29، 30.

ولأنّها السّيئة الكبرى؛ فخير مكفّر عنها هو: العفو والصّفح، اللذان هما كفيلان بمحو آثارها، وما يترتّب عليها من عقاب شديد، ولا قنوط من رحمة الله: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[74]. لا تقنطوا، فالعفو كفيل بمحو السيئة المتماثلة معه على كفتي العدالة الربّانية؛ فاعفوا، خير لكم. قال تعالى: {وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[75].

ولأنّ العفو فضيلة خيّرة؛ فهو المستمدّ من اسمه العفوّ، وبما أنّ فضيلة العفو لا تستمدّ إلّا من اسم الله العفوّ؛ فلم لا يؤخذ بها؛ ليكون المؤمن على صفة من الصفات المستمدّة مباشرة من اسمه جلّ جلاله؟

وعليه فمن تمكّن من أن يعفو، تمكّن من استمداد صفة العفو التي هي صفة من صفات الله تعالى؛ ولأنّها صفة لله تعالى، وتستمّد بقوّة الإرادة والتقوى، فلم لا تقوى إراداتنا جميعًا حتى نكسب صفة العفو؛ فنعفو؟

وعليه فإنَّ العفو العام قيمة إنسانيَّة أخلاقيّة لا يقدم عليه إلّا الأقوياء والمؤمنين الذين يتّقون الله فيما أمر به ونهى عنه، ويعود الأخذ بالعفو العام إلى اليونان تحت اسم (الإلغاء العام)، وكانت تمنح رّسائل الإعفاء باسم (رسائل الإلغاء). وقد أطلق أهالي أثينا القديمة تسمية

---

[74] الروم 36.

[75] النور 22.

العفو العام لأوّل مرّة على القانون الذي أصدره حاكمها بعد طرد أعضاء مجلس الثلاثين وإلغائه عام 403 ق. ب، تعبيرًا عن شعورهم بنسيان الماضي، وقيام المصالحة الوطنيّة، ونبذ الأحقاد، وعوامل التفرقة، ثم اتبعت روما هذا الاختيار في القرون الوسطى حتى القرن الثَّامن عشر؛ حيث أصبح الملوك والأمراء يمارسون إصدار العفو العام بقرارات خطيّة حفظًا على العدالة[76].

وفي الستِّينيات وأوائل السبعينيات، عارض الكثير من الأمريكيين حرب فيتنام، وقد قدَّرت الحكومة أن حوالي 93000 جندي أمريكي هربوا من الحرب، أو تم تسريحهم لغيابهم بدون إذن مغادرة، وحوالي 13000 أمريكي تجنَّبوا التجنيد (تجنّبوا الاستدعاء للخدمة في القوات المسلحة)، وهرب الكثيرون إلى بلدان أجنبيَّة، أو اختبؤوا داخل الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبعد انتهاء تورُّط الولايات المتحدة الأمريكيّة في الحرب في عام 1973م، طالب الكثير من النّاس بعفو عام عن مجمل المجموعة. وازداد الطلب في عام 1974م، وبعد أن عفا الرّئيس جيرالد فورد، عن الرّئيس السّابق ريتشارد نيكسون، وعن

[76] فيليب بينيل Philippe Pinel الشبكة العربية للصحة النفسية الاجتماعية، عبد الرحمن إبراهيم، دمشق، 2011/9/21.

كلّ الجرائم الفيدراليّة التي يمكن أن يكون قد اقترفها، بوصفه رئيسًا للسّلطة التنفيذيّة[77].

وهكذا أصبح الأخذ بالعفو العام، ولكن على أيدي من يمنحه الدّستور والقوانين المنفّذة له هذه الصلاحيّة، ويشمل جريمة أو عددًا من الجرائم، ويكون من شأنه محو الصّفة الجرميّة عنها، وأصبح العفو العام سلطة في يد المشرّع يستعملها حينما يريد أن يسدل ستار النسيان على بعض الأفعال التي كانت حين اقترافها تشكّل خطرًا على أمن المجتمع ونظامه، ثمّ لم تعدّ لها هذه الصّفة، وصار من الواجب رفع آثارها عن الأشخاص الذين قاموا بها.

إنَّ المجال الأوسع للعفو العام، هو الجرائم السياسية، وبعض الجرائم الواقعة على أمن الدّولة، وبذلك يأخذ العفو العام أشكالًا متنوّعة، ولكن أعظمه العفو المجتمعي، الذي لا يفرّق بين أبنائه، أمّا الحاكم الذي بيده مقاليد السُّلطة، يعفو كما يشاء على من يشاء، وفي المقابل يمنع العفو عمن لا يشاء حتى وإن كانت جريمته متطابقة مع الذين أقرّ لهم حقّ العفو؛ وبذلك غالبًا ما يصدر العفو العام لاعتبارات خاصّة متعلّقة بالسّلطة الحاكمة، كالعفو الذي يصدر على

[77] منتديات ستار تايمز، أرشيف شؤون قانونية، محمّد مدريدي، تعاريف العفو العام، 2010/10/24.

أثر تغيير نظام الحكم، أو بمناسبة تسلّم رئيس جديد لمقاليد السّلطة العليا في البلاد"[78].

وقد أجمع فقهاء القانون على تعريف العفو العام: "بأنّه إزالة الصّفة الجنائية تمامًا عن الفعل المرتكب ومحو آثاره، سواء قبل رفع الدّعوى، أو بعد رفعها، وقبل صدور الحكم وبعد صدور العقوبة؛ ممّا يجعل العفو العام يحول دون اتخاذ أيّ إجراءات، كما أنّه يوقف إجراءات المحاكمة، ويمحو العقوبة الصادرة"[79]

الشّخصيَّة الليبيَّة المتكيِّفة:

الشّخصيَّة المتكيّفة هي التي قد تقبَّلت الوضع الذي هي فيه كما هو، وقبلت بمعطياته حتى وإن كانت تلك المعطيات لا ترغبها عن إرادة، ولهذا فالتكيّف يدلُّ على أنَّ الشخصيَّة في حقيقة أمرها لم تكن على ما أصبحت عليه متكيّفة سواء أكانت نظم، أم سياسات، أم أساليب ومعطيات، أو أخلاقيَّات.

ولذا فمع أنَّ البعض لا يرى التكيّف إلَّا موجبًا فإنَّنا لا نراه إلَّا للضّرورة؛ كونه رضوخ للأمر الواقع الذي لا رفعة فيه ولا قمّة، ومن يقبل بالرّكون إلى التكيف مع الأمر الواقع فلا أمل له في النّقلة؛ ولذا

[78] الحوار المتمدن، العدد 1494، 2006، عبد الرحمن تيشوري، العفو العام والعفو الخاص والعلاقة بينهما.

[79] منتديات ستار تايمز، شؤون قانونية، العفو العام والعفو الخاص.

فالتكيُّف تنازلات تقدّمها الشّخصيّة المتكيّفة بغاية القبول وفقًا للضّرورة، ومن ثمَّ فالتكيُّف موائمة نفسيَّة بين الفرد أو الجماعة والبيئة التي هم فيها، أو البيئة التي تحيطهم، بعد القبول الضمني بتقديم التنازلات، أو القبول بالتغيير بما يتناسب مع من هم في حاجة للتكيُّف، ومن هنا فالسَّجين الذي في بداية أمره سجينًا لا يمكنه التكيُّف مع السّجن، ولكن بمرور الزَّمن يتكيّف مع السّجن كأمر واقع لا مفرَّ منه؛ إذ لا معطيات من إحداث النُّقلة، ومن ثمَّ فالسّجين مهما تحقّق له من تكيّف مع السّجن والسّجانين لا يمكن أن يتوافق معهم، ولا مع السّجن، ما يجعل الفرق كبير بين التكيُّف الذي لا يتمُّ إلَّا بتنازلات، وبين التوافق الذي لا يتمّ إلا عن إرادة، وبدون تقديم تنازلات؛ ولذلك فالتكيّف تآلف وتقارب يتمُّ به تعديل السُّلوك، أو تغيير اتجاهه وفقًا لِما هو كائن.

والتكيّف موائمةٌ، هو مبدأ قيمي ولا تكون الشخصيَّة متكيّفة معه إلّا لضرورة من ضرورات الحياة؛ فالتكيّف الذي يعني المواءمة يستوجب في كثير من الأحيان تنازلات من المتكيّف إلى الموضوع المتكيّف معه، أو المتكيّف من أجله، وهذه التنازلات لا يمكن أن تتمّ إلّا للضّرورة، وبما أنَّ الضّرورة تستوجب ذلك، إذن: قد يحدث التكيّف ولا يتحقّق التوافق نُقلة.

ومن هنا فالتكيف يستوجب تعديلًا في السّلوك تجاه ما يتراءى للمختلف والمخالف، وإن لم يتمّ تعديل السّلوك؛ فالتكيف لن يتحقّق حتى مع البيئة الطبيعيَّة كالجبال والوديان، والبرد القارس، والحرّ الشديد؛ فالإنسان عندما يضطرّ عن غير رغبة إلى العيش في بعض من أماكن الطبيعيَّة فهو بالزّمن سيجد نفسه متكيّفًا مع المناخ والطّقس المتغيّرين، وبالتكيّف يتأقلم ويكتسب مناعة، ولهذا فلا تكيف إلّا من أجل البقاء وليس من أجل إحداث النُّقلة.

ومع ذلك فالتكيف قد يكون سالبًا، وقد يكون موجبًا؛ فعندما يكون مع الظّلم، والفساد، ومع السّلوك الانحرافي المخالف للدّين، والعرف، والقيم الحميدة، يُعدُ سلوكًا سالبًا، أمَّا عندما يكون مع الخير والعدل وممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي، ومع الأخلاق التي يرتضيها الجميع، فيكون تكيّفًا موجبًا، وهكذا سيكون موجبًا كلّما كان نتيجة للتوافق، وكلَّما كان محفّزًا على إحداث النُّقلة[80].

التكيّف موائمة مبدأ قيمي لا يكون إلّا ضرورة من ضرورات الحياة؛ فالتكيّف الذي يعني المواءمة يستوجب في كثير من الأحيان تنازلات من المتكيّف إلى الموضوع المتكيّف معه، أو المتكيّف من أجله، وهذه التنازلات لا يمكن أن تتمّ إلّا للضّرورة، وبما أنَّ الضّرورة تستوجب

[80] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلافا واختلاف، ص 45 . 47.

ذلك، إذن: قد يحدث التكيّف ولا يتحقّق التوافق الذي فيه النّقلة رفعة.

وبمعنى آخر، قد يحدث التقارب النفسي، أو التقارب في وجهات نظر المختلفين نتيجة مصلحة أو ضرورة سياسيَّة، أو اجتماعيَّة، أو اقتصاديَّة أو فكريّة، ولكن في معظم الأحيان لا يحدث التطابق بين المختلفين على الموضوع.

ومع أنَّ التكيُّف قد يحدث فإنَّه في معظم الأحيان بالنسبة إلى الشّخصيَّة المتكيَّفة لا يكون عن رغبة، كما هو حال السّجين الذي لا رغبة له بأن يكون داخل جدران السّجن مقيّد الحرّية، ومع ذلك عبر الزّمن سيتكيّف السّجين مع السّجن كأمر واقع، ومن هنا فالتكيّف في كثير من الأحيان يعدُّ قيدًا على المتكيّف بغير إرادة، ولهذا فشعوب الاتحاد السوفييتي تكيّفت بالقوّة مع النظام الماركسي اللينيني سبعين عامًا دون أن تكون لهم إرادة حرّة.

ولأنَّ التكيف بأسباب الضّرورة، فلا يمكن أن يكون إلّا بعد القبول بتقديم تنازلات مادّيَّة أو معنويةً؛ فعلى سبيل المثال: تعدّ مهمة الشرطة والجيش هي الحفاظ على الأمن في الداخل والحفاظ عليه من الخارج، ومن ثمّ يجنّد الشّباب للجيش والشّرطة، ولكن وللأسف الشّديد في الأنظمة غير الديمقراطية الشّباب يجنّدون لمواجهة من لم يتكيّف مع النظام وحكومته المحكومة بأمر قمّة السّلطان غير العادل؛

وبذلك يُقمع الشّعب إن لم يتكيّف مع توجهات الحاكم وآرائه وسياساته الخاصّة، ومن هنا لن يصبح أمام الشعب إلَّا أحد الأمرين:

. القبول بالأمر الواقع والتكيف معه سُفليَّة.

. رفض الأمر الواقع والثورة عليه نُقلة.

ولذا في الأنظمة الدكتاتورية تُعد مهمّة رجال الشرطة، ورجال الجيش مهمّة وضع القيد على من لا يتكيّف مع الأمر الواقع وإن كان دونيَّة.

ومن هنا فالتكيّف يستوجب تعديلًا في السّلوك تجاه ما يتراءى للمختلف والمخالف، وإن لم يتمّ تعديل السّلوك فالتكيّف لن يتحقّق حتى مع البيئة الطبيعيَّة كالجبال والوديان، والبرد القارس، والحرّ الشديد؛ فالإنسان عندما يضطرّ عن غير رغبة إلى العيش في بعض من أماكن الطبيعة، فبالزّمن سيجد نفسه متكيّفًا مع المناخ والطّقس المتغيّرين، وبالتكيّف يتأقلم ويكتسب مناعة، ولهذا فلا تكيّف إلّا من أجل البقاء، وليس من أجل إحداث النُّقلة إلى ما هو أرفع وأهم.

ولذا فاكتساب المناعة هو الأساس في عمليّة تحقيق التكيّف من عدمه، فعندما يكتسب الإنسان المناعة من سياسات الأنظمة القمعيّة يستطيع التعايش معها بلا مصادق، فيَتعمّد أن يُظهِرَ ما لا يُبطن حتى لا يشتدّ القيد عليه أكثر من غيره من الرّافضين، الذين بأسباب

التكيّف يظهرون مالا يبطنون؛ فهم مع أنَّهم يأملون إحداث النُّقلة إلى التوافق المرضي فإنَّهم يظهرون الركون إلى التكيّف وكأنَّه الحلّ.

وعليه: أصبح المواطن في بعض البلدان يتكيّف مع الحاكم ونظامه، وأعوانه، وفي الوقت ذاته يتكيّف مع أعدائه، وهذا الأمر عوّده على أن يتكيّف مع الصّواب كما يتكّيف مع الخطأ.

ومع أنَّ الإنسان ارتقاء قد خُلق في أحسن تقويم، فإنَّه خُلق ليجد نفسه بين قيم حميدة وفضائل خيّرة، وبين استفزاز الحاجات المتطوّرة في مقابل قصور مشبعاتها، ممّا يدعوه إلى قبول التكيّف بتنازلات، أو أن ينتظر زمن التوافق نُقلة، الذي قد يطول ويجعله على غير أملٍ.

فالكائنات التي يظنّ البعض أنَّها متطوّرة، نعتقد أنَّ التطوّر يستوجب إرادة تمكّن من اتخاذ قرار من وسط مجموعة بدائل، وهذه الخاصيّة غير متوفّرة عند الكائنات التي لم تُخلق في أحسن تقويم؛ ولذلك فالكائنات قابلة لأن تتغيّر، وفقًا لقاعدة التكيّف بأسباب الضّرورة الطبيعيّة، وحتى إن دُرِّب منها ما دُرّب أو عُلّم؛ فهو لن يتطوّر كما هو حال الإنسان وارتقاءه؛ فالإنسان خُلق متميّزًا بخصائص وصفات الارتقاء التي لم تكن من خصائص وصفات بقيّة الكائنات.

ومع أنَّ الكائنات خُلقت على خصائص وصفات، فإنَّ للمفاجآت أثر عليها، فبالرّغم من المفاجآت غير أنَّ الكائنات خُلقت

على التهيؤ (التهيؤ الخَلقي، والتهيؤ السّلوكي)، ومن هنا فالتكيّف يلد مع الولادة خَلقًا، ثمّ يتولّد بعد ذلك تدبّرًا؛ فالكائنات كلّما حسّت أو شعرت بما يعرّضها لما يُقلق، أو يشكّل خطرًا عليها، تتهيأ لمواجهته حيطة وحذرًا؛ ولذلك نجد بعضها يتلوّن مع ألوان البيئة تكيّفًا واختفاءً، وبعضها يتكيّف مع التغيرات الفصليّة والمناخيّة، وبعضها العاقل يتكيّف مع ما يواجهه من إجراءات وأعمال في دائرة الممكن، ومع ذلك يبقي للفعل المضادّ أثره. فالبيئة وإن تكيّفت الكائنات مع متغيّراتها، يظل لمتغيّراتها صفات وخصائص خُلقيّة، مثلما للكائنات صفات وخصائص خلقية، ولهذا فالكائن الضّعيف لا يستطيع أن يصمد كثيرًا؛ فكثير من النباتات والحيوانات تعيش في بيئة معينة، وتضعف في بيئة ثانية، ولا تنمو في بيئة ثالثة، أو لا تنضج ثمارها في بيئة رابعة.

فالتكيّف عمليّة ملائمة ومقدرة على التحسّن في بيئات مختلفة من أجل المحافظة على الحياة وبقاء الأجناس والأنواع، وقد يكون باكتساب خصائص جديدة، أو فقدان خصائص كانت سائدة، ممّا يجعل المتكيّف على حالة أو صفة معيّنة لم يسبق له أن كان عليها، وهو قدرة الكائن الحي على الاستجابة للمؤثّرات الطّارئة أو أيّ سلوك تطوّري بهدف البقاء.

ومع أنَّ النّشوء خَلقي، فإنَّ بقاء الخلائق لا تساوي فيه؛ فهناك من يبقى متكيّفًا حتى النّهاية، وهناك من يزول عدما، ومن ثمّ فالتكيّف لا يكون إلّا عن قوّة، سواء أكانت قوّة بدنيّة أم عقليّة أم مناعيّة.

ومع أنَّ التكيّف قوّة، فإنَّه يكون مع السّالب، ممّا يستوجب تقديم التنازلات من أجل البقاء، فالسّجين على سبيل المثال: إن لم يتكيّف مع السّجن سينتهي حيث لا مقاومة (لا قوّة).

فالتكيّف موائمة نفسيّة بين الأفراد والجماعات والبيئة التي تحيطهم بعد القبول الضمني بتقديم التنازلات، أو القبول بالتغيير بما يتناسب مع ضرورة التكيّف؛ فالسّجين الذي في بداية أمره سجين لا يمكنه التكيّف مع السّجن، ولكن بمرور الزّمن يتكيّف معه كأمر واقع لا مفرّ منه، غير أنَّه مهما تحقّق له من تكيف مع السّجن والسجّانين، لا يمكنه التوافق معهم ولا مع السّجن، وهنا، الفرق كبير بين التكيّف الذي لا يتمّ إلّا بتنازلات وعن ضرورة، وبين التوافق الذي لا يتمّ إلّا نُقلة وعن رغبة وإرادة، فالذين بأسباب الضّرورة يتحقّق لهم تكيّف مع السّجن، لا يمكن أن يكون لهم حنين إليه بعد أن يقضوا مُدد الأحكام الصادرة بشأنهم؛ ولذلك فالتكيّف ميل يدفع تجاه تعديل السّلوك، أو تغيير اتجاهه وفقًا لِما هو كائن.

والتكيّف كما يحدث مع الأمر السّالب يحدث مع الأمر الموجب، ولكن لا يحدث إلّا للضّرورة، ممّا يجعله بين ظاهرٍ وكامنٍ؛

ولذا فعندما تنقلب المفاهيم، تنقلب السّلوكيّات، ويصبح التكيّف الظّاهر لا يعبّر عن الكامن، ومن ثمّ يصبح الكامن متربصًا بفرص النّجاة وقد ينتهزها.

فالتكيّف بالنسبة إلى الشّخصيَّة المتكيَّفة لا يكون غاية طالما هو قائم على تقديم التنازلات سُفليَّة ودونيَّة، بل الغاية تحقيق التوازن في عمليّة تفضي إلى المحافظة على النّوع أو الحياة الخاصّة مع وافر التقدير لكل ما من شأنه أن يحدث النُّقلة توافقًا مع الحاجة ومشبعاتها.

ولننظر لما حدث مع بائع الخضراوات (التشيكي) الذي كتب على المحل المرخّص له ببيع الخضراوات فيه (يا عمال العالم اتحدوا) وهو لم يعرف الأبعاد الفكريّة لهذه المقولة، ولكنّه يعرف أنَّ كتابة هذه المقولة قد تقيه شرّ الحكومة وظلمها من أجل أن يبيع خضرواته بسلام، وهو غير مكترث بمضمونها الفكري، وهذا يدلّ على شعور داخلي مفاده:

أيّها المشترون أرجو المعذرة، أنا أعرف أنّ معظمكم مثلي لا يحبّ هذا الشّعار، ولكن الضّرورة الحياتية جعلتني أضعه على واجهة محلي لكيلا ترفعوا رؤوسكم إليه مرّة ثانيه، ولكي تتمكّنوا من اختيار أحسن الخضراوات، وعليكم أن تراعوا ظروفي. لقد وضعته من أجل أن يقال إنّي صادق، ومن أجل سلامتي وسلامتكم، وأعرف أنّ أكثركم يعارضه سرًّا، ولكن عليكم أن تعرفوا أنّ كتابتي هذه تعنى: معارضتي العلنية له،

من أجل أن أكون صادقا معكم، وكاذبًا مع الحكومة التي يرضيها ما لا يرضيكم[81].

ومع أنَّ التكيّف عملية تأقلم من أجل البقاء، وفيه من التنازلات ما فيه عن بعض الصّفات، فإنَّه لا يعدّ ضعفًا ووهنًا، بل الضّعف والوهن يلحق من لا يستطيع تأقلمًا مع البيئات المختلفة فينتهي بلا ثمن.

ولذلك استنتج داروين ما عُرف باسم قانون الانتخاب الطبيعي، فمتى ما يوجد تنازع على البقاء بين الأفراد، واختلاف وتمايز في الصّفات، فإنَّ هذا سيؤدّي إلى أنَّ الكائنات التي تتمتع بصفات تميزها على غيرها كسرعة الحركة أو قوّة العضلات أو طول الرّقبة كالزّرافة مثلا، ستكون لها الفرصة الأفضل للبقاء وإنتاج مواليد جديدة، في الوقت الذي يفنى فيه خصومها ويزولون، ومن ثمّ يرى أنَّ التنازع على البقاء له تأثير انتخابي في إزالة غير الصّالح من الأفراد وفي الاحتفاظ بالصّالح، وحيثما يبقى الصّالح حيًّا ويتكاثر يهلك الضّعيف[82]. ولهذا فالتكيّف ارتقاء يُمكّن من الصّمود وتحدّي الصّعاب، ومن يتحمّل أعبائه، يتهيّأ إلى بلوغ المأمول ولو طال زمنه.

---

[81] الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 1988م، ص 26.

[82] تشارلز داروين، أصل الأنواع، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ص 538 . 571.

التكيّفُ مظلّة خلاف:

مع أنَّ التكيُّف فيه من السّلبيّات ما فيه، فكذلك فيه من تجنّب المخاطر ما فيه، وهذه لا تعد سلبيَّة عندما تكون الغاية من التكيف اغتنام الفرصة الممكِّنة من التغيير وإحداث النُّقلة.

ولذا فالخلاف بين الأنا والآخر في معظم الأحيان لا بقاء له ولا استمرارية إلَّا تحت مظلة التكيُّف، والخلاف لا يكون خلافًا إلّا بقرار يستوجب تحمّل ما يترتّب عليه من أعباء جسام، وتلك الأعباء الجسام قد تجبر صاحبها بأسباب الضرورة أن يغيّر قراره من الخلاف المعلن إلى الخلاف السرّي تحت مظلّة (التكيّف نُقلة).

ومع أنَّ المخالف قد يقبل بنصب مظلة التكيّف ليستظل بها، فإنَّه لم ينصبها غاية، بل ينصبها مظلّة بأسباب الضرورة؛ ولذا فالمهزوم لا خيار له إلّا المقاومة وتحقيق النّصر، أو الاستسلام؛ فإن استسلم ليس له بدّ إلّا قبول التكيّف مع الوضع الجديد والمتغيرات الجديدة؛ فالتكيّف كونه تطبيعًا علائقيًّا وتجنّبًا للمواجهة والصّدام فهو قبول الأمر الواقع حتى وإن كان الأمر الواقع سجنًا.

ولذلك فالشّخصيَّة المتكيَّفة هي التي تقبل بتقديم التنازلات بالقوّة الظاهرة، أو الباطنة، سواء قلّت تلك التنازلات أم كثُرتْ، وبما أنَّ التكيّف لا يتمّ إلّا بتقديم التنازلات الماديّة عندما يقبل صاحبها بدفع الثّمنٍ المادّي، أو عندما يقبل بتقديم التنازلات المعنويّة، فإنَّ قبوله

لتقديم التنازلات لا يدل دائمًا على حسن النيّة، ومن هنا فعندما يُوضع الإنسان المتكيّف في موقف لا يرتضيه لنفسه مع قبوله للموقف كرهًا، أو أن يقبل بأن ينزل منزلة هي أدنى من منزلته ويتكيّف معها إلى حين انتهاء الظرف والضّرورة فإنَّه بلا شكّ سيكون متربصًا بأوَّل فرصة تمكِّنه من النيل من أولئك الذين أكرهوه على اتخاذ التكيّف مظلة سُفليَّة.

والتكيّف لا يكون غاية طالما هو تجنّب للصّدام وقبول التطبيع العلائقي القائم على تقديم التنازلات بالإكراه، بل الغاية من ورائه هي التي تؤدّي إلى القبول والرِّضا في عمليّة توازن تفضي إلى المحافظة على المال، والنّفس والكرامة حتى تحين الفرصة ويتم اغتنامها نُقلة ورفعة.

إذن: نتيجة الخلاف دائمًا طرفان متواجهان سرًّا أم علنًا؛ فسرّ: في زمن قبول التكيّف، أمَّا العلن، فقبل زمن قبوله، أو بعد انقضاء عهده، ولا يكون الخلاف إلّا على المضمون ظاهره أو كامنه، قال تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى}[83]. فمع أنَّ هاتين الآتين جاءتا حُجّة لرسول الله عليه الصّلاة والسّلام، إلّا أنّهما جاءتا درسًا لبني الإنسان على وجه العموم، وللمؤمنين على وجه الخصوص، حتى لا يسود الخلاف بينهم، ومن هنا وجب التبيّن، وإلّا بالضرورة سيكون الخلاف واجبًا بين الحقّ والباطل؛ ولذا لا يمكن أن

[83] عبس 3، 4.

ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم التي بزوالها تفسح الطريق أمام الرّاغبين في إحداث النُّقلة توافقًا.

ومع أنَّه كان ينظر للتكيّف على أنّه ضرورة من ضرورات الحياة، وكأنّه حاجة من الحاجات الرئيسية للفرد والجماعة والمجتمع، فإنَّ الأمر ليس هكذا كما يبدو؛ فالتكيّف الذي يعني المواءمة يستوجب في كثير من الأحيان تنازلات من المتكيّف إلى الموضوع المتكيّف معه، أو المتكيّف من أجله، وهذه التنازلات لا يمكن أن تتمّ إلّا للضرورة، وبما أنَّ الضرورة تستوجب ذلك، إذن: قد يحدث التكيّف ولا تتحقّق نُقلة التوافق.

ومع أنَّه لا علاقة للتكيُّف مع الرّغبة فإنَّ للتكيّف علاقة مع التَّحسُّن؛ ذلك لأنَّ الأحوال قبل التكيّف لا تكون إلَّا سيئة، أمَّا من بعد التكيّف وإن كانت التنازلات عنوانها فالأحوال تتحسّن؛ ولذا فالتكيّف سلبيّة لا يكون اختياري إلَّا من شخص أناني، ووفقًا للضرورة، التي تدعو للتأقلم مع المتاح بدون اختيارات ولا بدائل؛ ولذا فكلما تغيّرت البيئات الطبيعيّة أو الاجتماعيّة تغيّرت الصّفات الظاهريّة للكائنات أشكال والوان وصفات، ولهذا فلتكيّف لدى الأسوياء لا يكون إلَّا تلونًا وتبدلّا حتى تتاح الفرص لإحداث النُّقلة.

ومع أنَّ الكائنات خُلقت على خصائص وصفات، فإنَّ للمفاجآت أثر عليها، فعلى الرّغم من المفاجآت غير أنَّ الكائنات

خُلقت على التهيؤ (التهيؤ الخَلقي، والتهيؤ السّلوكي)، ومن هنا فالتكيّف يولد مع الولادة خَلقًا، ثمّ يتولّد بعد ذلك تدبّرًا؛ فالكائنات كلّما حسّت أو شعرت بما يعرّضها لما يُقلق، أو يشكّل خطرًا عليها، تتهيأ لمواجهته حيطة وحذرًا؛ ولذلك نجد بعضها يتلوّن مع ألوان البيئة تكيّفًا واختفاءً، وبعضها يتكيّف مع التغيرات الفصليّة والمناخيّة، وبعضها العاقل يتكيّف مع ما يواجهه من إجراءات وأعمال في دائرة الممكن، ومع ذلك يبقي للفعل المضادّ أثره. فالبيئة وإن تكيّفت الكائنات مع متغيّراتها، يظل لمتغيّراتها صفات وخصائص خُلقيّة، مثلما للكائنات صفات وخصائص خلقية؛ ولهذا فالكائن الضّعيف لا يستطيع أن يصمد كثيرًا، ومن هنا فكثير من النباتات والحيوانات تعيش في بيئة معينة، وتضعف في بيئة ثانية، ولا تنمو في بيئة ثالثة، أو لا تنضج ثمارها في بيئة رابعة.

فالتكيّف عمليَّة ملائمة ومقدرة على التحسّن في بيئات مختلفة من أجل المحافظة على الحياة وبقاء الأجناس والأنواع، وقد يكون باكتساب خصائص جديدة، أو فقدان خصائص كانت سائدة، ممّا يجعل المتكيّف على حالة أو صفة معيّنة لم يسبق له أن كان عليها، وهو قدرة الكائن الحي على الاستجابة للمؤثّرات الطّارئة أو أيّ سلوك تطوّري بهدف البقاء.

ومع أنَّ النّشوء خَلقي، فإنَّ بقاء الخلائق لا تَساوي فيه؛ فهناك من يبقى متكيّفًا حتى النّهاية، وهناك من يزول عدمًا، ومن ثمّ فالتكيّف لا يكون إلّا عن قوّة، سواء أكانت قوّة بدنيّة أم عقليةّ أم مناعيّة.

ولذلك استنتج داروين ما عُرف باسم قانون الانتخاب الطبيعي الذي يرمي مدلوله إلى: إنَّه متى ما وُجد تنازع على البقاء بين الأفراد واختلاف وتمايز في الصّفات بين الكائنات تكون الفرصة لهذه الكائنات هي الأفضل للبقاء وإنتاج مواليد جُدد كما هو حال الكائنات التي تتميّز بصفات السُّرعة والحركة أو قوّة العضلات أو طول الرّقبة كالزّرافة مثلًا، وفي المقابل يفنى خصومها ويزولون، ومن ثمّ يرى أنَّ التنازع على البقاء له تأثير انتخابي في إزالة غير الصّالح من الأفراد، وفي الاحتفاظ بالصّالح منها، وحيثما يبقى الصّالح حيًّا ويتكاثر، يهلك الضّعيف[84].

الشّخصيَّة الليبيّة المتوافقة:

الشّخصيَّة المتوافقة هي التي وجدت ما يلائم رغباتها فتوافقت معه، وهو التوافق المرغوب فيه على الرّغم من الاختلاف؛ ولذا فالتوافق لا يكون إلَّا عن رغبة ودراية، وهذه من محفّزات العقل البشري على

[84] تشارلز داروين، أصل الأنواع، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ص 571.

التفكير الممكِّن من إحداث النُّقلة وبلوغها، ونيل المأمولات المترتبة عليها.

ومن هنا فالتوافقُ لا يكون إلَّا عن رغبة وإرادة وهو المرحلة التي يتجاوز بها ذلك الشّخص المتكيّف لتلك الظروف التي أجبرته على التأقلم وقبول الأمر الواقع أو الوضع الواقع كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه؛ ولذا فالتوافق انسجام إرادي تتماثل به الأقوال والأفعال بملائمة على الموضوع بين الأنا والآخر، ويتضمَّن التوافق انسجامًا ومشاركةً موضوعيَّةً تتطابق فيها وجهات النّظر أو الأفكار، ما يجعل المشاركة بين الطّرفين موجبة لتساوي كفتيهما بإرادة، وهذا لا يعني ألَّا يكون التوافق سالبًا، فمثلما يتوافق الإصلاحيون كذلك يتوافق المفسدون، والفرق بينهما الموضوع والغايات التي من ورائه؛ ولذلك يكون التكيّف للضّرورة، ويكون التوافق للوجوب.

ومن هنا فالتوافق يؤدّي إلى مغالبة الصِّعاب وإحداث النُّقلة، أمَّا التكيف فيؤدّي إلى التسليم والقبول بالأمر الواقع على الرغم من سلبيّته؛ ولذا تكون السلبيّة في مضمون التكيف ما لم يكن التكيّف مترتّبًا على عمليّة توافقيّة، ولهذا في التوافق يكون للإنسان رأيًا ومشاركة بدون ضغوط من أحد، أمَّا التكيف في معظم الأحيان فلا[85].

[85] مصدر سابق، الخدمة الاجتماعية (مفاهيم ومصطلحات) ص 81.

التّوافقُ انسجامًا:

مع أنَّ التوافق قيمة في ذاته، فإنَّه عندما يتجسّد في القول والفعل والسُّلوك يحقّق الانسجام بين ألوان الطَّيف الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي؛ ولهذا فالتوافق قيمة لا تكون سائدة بين النَّاس إلَّا رغبة وإرادة؛ ولذا يعد التوافق تماثل إرادي بين الأنا والآخر، ولا يمكن بلوغه إلَّا بِنُقلة من حالة التكيّف والرضاء بالأمر الواقع إلى ما من شأنه أن يُمكِّن من الانسجام توافقًا، ومع أنَّه نُقلة فإنَّ بلوغها وإن كان في دائرة الممكن فهو ليس بالأمر الهيّن، والتّوافق لا يكون إلّا بتطابق المطلب مع الرّغبة، وتطابق الحاجة المتطوّرة مع مشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، وهو المحقّق للرّضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

ومن هنا فالتّوافق انسجام إرادي، تتطابق به أقوال وأفعال الشّخصيَّة المتوافقة مع الموضوع، ويحقّق هذا الانسجام التوافقي تطابقًا بين أراء وأفكار ووجهات نظر الشّخصيَّات المشاركة في الموضوع الواحد؛ ممّا يجعل المشاركة بينهم موجبة؛ وذلك لتساوي كفّة التوافق إرادة.

ومع أنَّ التّوافق واحد، إلّا أنَّ للتوافق أنواعًا موضوعيّة كتوافق الزّمن مع الزّمن، وتوافق المكان مع المكان، وتوافق الظّرف مع الظّرف، وتوافق الودِّ مع الودِّ، وتوافق الظّلم مع الظّلم، وهكذا التّوافق لا يتعدّد ومواضعه ومعطياته تتعدّد، حتَّى في القصاص لا حلَّ للمشكل ولا

حكم فيه عدلًا إلّا بالتّوافق: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}[86].

ولكن متى سيكون التّوافق نُقلة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؟

. عندما يكون للمتوافقين رؤية لمستقبل أعظم.

. عندما يكون للمتوافقين مشروع نهضة يُمكِّن من نيل المأمولات بناء واعمارا.

. عندما تمارس الحريّة دون أن يمتد أحد على حساب حريّة الغير.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الإفساد ولا يعتدون.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم المودّة.

. بعد أن يقدّروا الغير احترامًا واعتبارًا وأن يتقبلوا ويتفهموا ظروفهم ثمّ يستوعبونهم (كما هم) من أجل مستقبل إنساني يأمله الجميع.

. بعد أن يلغوا من قواميسهم الفكريّة أفعال الحرمان والهيمنة والإقصاء.

. بعد أن تصبح العدالة هي الحكم فيما هم فيه مختلفون.

[86] المائدة 45.

. بعد أنْ يُصَحِّحوا المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، وكذلك عندما لا يتمسّكون بوجوبيّة تماثل القيمة مع الواقع وكأنَّ القيم تمتلك مطلقيّة الثّبات؛ ولذا في بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم نُقلة إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيرًا عن معطيات القيم ممّا يستوجب عدم الرّكون إلى الواقع المتخلّف والتمسّك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة.

ولأنَّه التوافق نُقلة من ذلك التكيُّف إلى الرفعة المأمولة فيجب أن يُقبل ويتم الإقدام عليه ولا يرفض؛ ذلك لأنَّ الرّفض يتعلّق بما يكره؛ إذ لا عدالة، بل في كثير من الأحيان تكون الغاية من الرّفض بلوغ التوافق بين الأنا والآخر، ومن هنا فالرّفض للظلم خير يجعل النَّاس متحابّين على الحقّ والعدل نُقلة.

إذن: التوافق قيمة نفسيَّة واجتماعيَّة وإنسانيَّة إذا سادت بين النَّاس كانت دليلًا على انتشار الودّ بينهم نُقلة، وإذا انعدمت قيمة التوافق لن يكون الود إلّا في خبر كان.

ولهذا فمتى ما انتهت الخلافات بين النَّاس سادت بينهم المودّة والمحبَّة، ولكن إن سادت بينهم المظالم وعمّت تماثلوا في ارتكابها، ومع أنَّ النّاس يتماثلون في ارتكاب المظالم، ولكنّهم لا يتّفقوا ولا يتوافقوا على ارتكابها، ولهذا فهم مختلفون ويظلوا كذلك إلّا من رحم ربّك.

والتساؤل:

ما هي مُحقّقات التوافق نُقلة؟

أقول:

كثيرة، ومنها:

1 ـ تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُّم ظروفه المتعدِّدة.

2 ـ استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل معه من أجل بلوغ ما هو أفضل للجميع.

3 ـ الاتّفاق في وجهات النّظر أو القرار أو الفعل أو العمل المشترك، دون ضغوط من احدٍ على أحدٍ.

4 ـ عدم تقديم التنازلات على حساب ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

ومن هنا فالتوافق لا يكون إلّا بين الشّخصيَّات العاقلة، أمَّا التكيّف فينسحب على العقلاء وغيرهم كالمكان والأشياء التي نتكيّف معها ولا نتوافق معها على الرّغم من اشتراك المفهومين بمعطيات كثيرة؛ ذلك أنَّ المتكيّف غالبًا ما يكون اهتمامه ماديًّا، أمَّا المتوافق فاهتمامه ينصبّ على الجانب الرّوحي والعقلي والمعنوي من حيث الأفكار والمعتقدات والآراء والطموحات والآمال والنهضة المرجوة نُقلة.

إذن: للتوافق جانب فكري عماده العقل، أمَّا التكيّف دونيَّة فلا يكون إلَّا ماديًّا والزمن كفيل بتغييره أو إحداث النُّقلة، كأن يتكيّف الإنسان مع الغُربة أو السّجن أو يتكيّف مع جلسة معيّنة تُفرض عليه بوضع معيّن لمدّة محدّدة، فيجد نفسه مضّطر للتكيّف في فترة زمنيّة معيّنة لظرف خاصّ ليس له فيه رغبة ضمن بيئة فرضت نفسها عليه، ولهذا تنتفي فيه الرّغبة على الرّغم من القبول بالواقع، ومن هنا يكون التكيّف قائمًا على التنازلات، قلّتْ تلك التنازلات أم كثُرتْ، وبما أنَّ التكيّف لا يتمّ إلّا بتقديم التنازلات، ماديّة حينا بدفع ثمنٍ مادي، ومعنويّة حينًا آخر كأن يوضع الإنسان في موقف لا يرتضيه لنفسه مع القبول به، أو ينزل منزلة هي أدنى من منزلته فيتكيّف معها إلى حين انتهاء الظّرف والضّرورة. وفي المقابل التّوافق يقوم على الفكرة سواء أكانت مؤدّية إلى الرّفض أو القبول، انطلاقًا من إرادة ومبدأ يستهدف غاية مؤسّسة على الرّغبة والأمل، وهذه الرّغبة تدفع إلى بناء جسور التلاقي وإقامة علاقات قويّة مع الآخرين والتوافق معهم حجّةً وبرهانًا.

ومع أنَّ مِن غاية الشّخصيَّة المتوافقة تحقيق التفاهم والتعاون والانسجام والسّلام، فإنَّه في بعض الأحيان لا يتحقّق إلّا بإعداد العدّة المرهبة للخصوم، ومن هنا تظهر غاية من غايات الإرهاب التي تصبو إلى تحقيق الأمن والسّلام والطمأنينة في إقامة علاقات طيّبة بين فرد

وآخر، أو بين مجتمع وآخر أقرب إلى التفاهم منه إلى الصّراعات والنزاعات.

وعليه: فالتوافق غاية إنسانيّة لا تكون سائدة بين النَّاس إلّا بتقدير قيمة الإنسان الذي من حقّه أن يقبل ويرفض، ويأمر وينهى، ويتكلّم ويعبّر، ويقرّر ويَقدِم على تنفيذ ما يقرّه دون أن يكون على حساب حقوق الآخرين ومجالات امتدادهم؛ ولذا فمن حقّه الانتقاد كما من حقّه التقييم والمحاسبة والتقويم والتصحيح والإصلاح والبناء والإعمار، ولا يجوز لأحدٍ أن يقصيه أو يحرمه من أيّ حقٍّ من حقوقه، ومن يحاول ذلك ينبغي أن يزاح من الطّريق الذي لا يعبّد إلّا من أجل مستقبل الجميع دون فرقة ولا فوارق.

والتوافق لا يكون بين النَّاس نُقلة إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ النَّاس التوافق نُقلة بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّرًا ومعتبرًا، فقمّة السُّلطان على سبيل المثال: عندما يكون صوته صوت النَّاس يكون هذا الصّوت دليل التوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان نُقلة، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان لن يعلو صوت على صوت الرّفض الذي ينقل أصحابه من التسليم بغير حقّ إلى العمل المحقّ له نُقلة ورفعة[87].

[87] عقيل حسين عقيل، الرفض استشعار حرية، ص 84 . 92.

الشّخصيَّة نُقلةُ بين تكيّفٍ وتوافقٍ:

الشَّخصيَّة نُقلة هي الشّخصيَّة التي لم تعدّ على ما كانت عليه دونيَّة وسُفليَّة، ومن هنا فهي التي امتلكت مفاتيح الصّحوة من بعد سكونٍ وغفلة.

ولذا فالشّخصيَّة نُقلة هي الشّخصيَّة النَّاهضة وهي التي لا تكون إلَّا من بعد توافق نفسي ووجداني وبيئي، وفي المقابل إذا ارتضت الشّخصيَّة بالواقع تكيُّفًا فستظل قاصرة عن بلوغ النُّقلة أو إحداثها.

وعليه: مع أنَّ النُّقلة ليسن قيمة بينيّة ثابتة فإنَّ التغيير قمّة ورفعة لا يتوَّج إلَّا بها؛ ولذا فالنُّقلة ليست قفزة في الهوى، بل هي امتداد الحركة الواعية في الاتجاه الصَّواب، وعن معرفة تامّة بأهميّة المترتّب على الجهد المبذول تجاه المأمول حتى بلوغه ونيله، فذلك التكيّف بعلل الحاجة والضرورة أصبح في خبر كان بعد بلوغ التوافق عن رغبة وإرادة.

ومن هنا فالتوافق نُقلة بالنسبة إلى الشّخصيَّة المتوافقة هو قيمة حميدة تستوجب جهدًا كبيرًا بغاية بلوغه رغبة وإرادة، ودائمًا حيث ما كان التوافق بين النَّاس قيمة مقدّرة ومفخّمة، كان الانسجام والتفهُّم بينهم سائدًا، ومع أنَّ التوافق قيمة مأمولة، فإنَّه من حيث المفهوم لم يكن الاتفاق؛ فالاتفاق مع أنَّه إرادي، فإنَّه يمكن أن يكون بين الأعداء كالاتفاق على وقف إطلاق النَّار في حالة ما إذا كان بينهم اقتتال، وهذا لا يعني أنَّهم متوافقون؛ فالتوافق لا يكون إلّا على رؤية وقضايا

ومواقف جمعيّة، ممّا يجعل البعض يتوافق مع القيم ولا يتّفق مع أصحابها.

ومع أنَّ التّوافق قيمة اجتماعيَّة وإنسانيَّة وبلوغه قمّة ممكن، فإنَّه ليس بسهل المنال؛ ولذا فمن بلغه تجنّب المظالم، وآمن الآخرين، واطمأنَّ معهم، ومن لم يبلغه فلا هذه ولا تلك، ولذا فالتّوافق لا يكون إلّا بتقارب المطلب مع الرّغبة، وتقارب الحاجة المتطوّرة مع مشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، وهو المحقّق للرّضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

ومن ثمّ عندما تُفخّم قيمة التّوافق تحقّق الانسجام الإرادي بين النّاس نُقلة، ويصبح الانسجام سائدًا بين الأنا والآخر، وتصبح المشاركة بينهم موجبة.

ولأنَّ التّوافق مع الإيجابيَّات توافق مرضٍ، فإنَّ أصحاب الإيجابيَّات نُقلة لا يُقرُّون شيئًا من بعده ندمًا، ومع أنَّ التّوافق واحدٌ إلّا أنَّ للتوافق أنواع موضوعيَّة كتوافق الزّمن مع الزّمن، وتوافق المكان مع المكان، وتوافق الظرف مع الظرف، وتوافق الودِّ مع الودِّ، وتوافق الظلم مع الظلم، وهكذا فإنَّ التّوافق لا يتعدّد ومواضعه ومعطياته تتعدّد، حتَّى في القصاص لا حلَّ للمشكل ولا حكم فيه عدلا إلّا بالتّوافق.

ومن هنا فإنْ أردنا استمرار النُّقلة من التكيّف إلى التوافق وعيًا وإرادة فعلينا بتقوية العلاقات التوافقيّة بين أبناء الوطن الواحد الذي ينبغي أن تكون علاقاته تراتبية بين الكبير والصّغير، وبين صاحب الفكرة وصاحب الخبرة، وصاحب المهارة، وصاحب الحُجّة، حتى يأخذ أصحاب الكفاءات العالية مكاناتهم، وفي المقابل لا توافق مع أنظمة لا تقدّر قيمة الإنسان وبخاصّة تلك الأنظمة التي تأسّس الحكم فيها على العصبيّة، أو أنْ تحكمها عصابة، مما يجعل قوّة الشوكة سائدة على حساب قوّة الكفاءة والمقدرة.

ومن ثمَّ عندما تُنظم العلاقات الاجتماعيّة وفقًا لرؤية قوّة الشّوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسّسات وطنيَّة، وفي المقابل عندما تنظّم العلاقات الاجتماعيّة وفقًا لرؤية مؤسّسات الدّولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلّا للوطن نُقلة، ومن ثمّ فدولة التوافق هي دولة النُّقلة الممكّنة من المزيد المعرفي، والممكّنة من بلوغ الغايات الوطنيَّة المتطوّرة، ومن هنا فعندما تُفخّم وتعظّم القيم الحميدة بين النّاس والشّعوب فبالضرورة سَيُفخّم ويُعظّم أصحابها في أوطانهم، وعندما تقوّض القيم الحميدة فلا بدّ أنْ يجد المواطنون أنفسهم في أوطانهم مقوّضين وكأنَّهم الغرباء ولا توافق.

ولأنَّ التكيّف لا يكون تكيّفًا إلّا بتقديم شيء من التنازلات كثرت أم قلت، فإنَّ تقديمها يجعل مِمَنْ قَدّمها قليل شأن، ومَن قُدّمت له ارفع درجة منه، ومن ثمَّ يكون راضيًا وقد يكون مطمئنًا، ولكن

كما يقولون: دائمًا الجمر الذي تحت الرّماد مع أوّل هبّة ريح يشتعل في الغابة، ومن هنا فالأنظمة التي رَكِب أصحابها المصاعد إلى أسطح العمارات، ولم يضعوا في حسبانهم أنَّه لا نزول إلَّا من خلالها فهم صَعدوها بلا سلالم، وبقوا هناك بلا نُقلة إلى أنْ أُسقط بهم أرضًا، كما هو حال القمم السُّلطانيَّة في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن.

ومع أنَّ جميعهم قد أسقطوا، إلَّا أنَّ لكلٍّ منهم خصوصيّة؛ فقد أسقط بقمّة السُّلطان ونظامه في تونس، ولم تسقط العمارة (الدّولة)؛ بقيت مؤسّسات الدّولة التونسيّة مع بقاء الجيش والشّرطة الوطنيين.

وأسقط بقمّة السَّلطان ونظامه في مصر، ولم تسقط العمارة (الدّولة)؛ فبقيت المؤسّسات المصريَّة عاملة بسلام.

أمَّا في ليبيا فقد أُسقط بقمّة سُلطانها، كما أُسقط بنظامه، وكذلك أسقطت العمارة (الدّولة)؛ حيث لا مؤسّسات راسخة، ولا جيش وطني، ولا شرطة وطنيّة.

أمّا اليمن فكان الإسقاط فيها مشروطًا بشروط توافقيّة؛ حيث تمّ إسقاط على عبد الله صالح من علو العمارة؛ فَكُسِر، ومن ثمّ بُدئ العمل على تسيير ذلك النظام المهترئ، وتلك العمارة المدعّمة بالأعمدة والروافع كي لا تسقط على رؤوس من تبقّى.

وهنا أقول:

إنّ الثورة الشّعبيّة في اليمن توقّفت عند حدود الإصلاح، ولأنّها توقّفت قبل بلوغ الحلّ؛ فأمرها لم يحسم بعد، ممّا يجعل اليمن في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع بين مفترق طرق، ويا ليت أمرها يحسم لصاح الشّعب اليمني العظيم.

وعليه فإنَّ القمم السُّلطانيَّة في هذه الدّول التي أطلق عليها (دول الرّبيع العربي) قد لعبت برؤوسها، ولم تلعب بأذيالها، ومن هنا كان الفأر أكثر من قممها فطنة وذكاء؛ فالفأر ذات مرّة سُئل:

لماذا أيَّها الفأر عندما تشعر بخطر تبدأ اللعب بذيلك؟

قال: ألا يكون من الأفضل لي أنْ العب بذيلي بدلًا من أنْ العب برأسي؛ فأنا عندما العب بذيلي أفكر، ولكن عندما ألعب برأسي يُلعب بي.

وعليه: فمن أجل أن لا يتكرر اللعب بالرّؤوس، فينبغي أن تُحدث النُّقلة التي بها تقوم دولة التوافق أو تتأسّس، وهي الدَّولة التي لا يكون فيها أحد مقصّ ولا محروم، ولا مغيّب عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسؤوليَّاته الوطنيَّة، وهي الدّولة التي تبلغها الشُّعوب بعد نُقلة تعبر بها التوقّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولًا لحدٍّ ما من أجل فكّ التأزُّمات، إلى بلوغ الحلّ السياسي والاقتصادي والأخلاقي، وهي الدّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ لأنَّ الشّعب وحده قادر على أن يختار قمّة لإدارة سُلطانه، وفقًا لدستور مُقّرّ

ومعتمد من قِبله، ومن هنا تُعدّ دولة التوافق هي دولة تحقيق النُقلة إلى كلّ ما من شأنه أن يحقّق التقدّم، وتعدّ الشّخصيَّة متوافقة إذا قبلت الآخر دون أن تفكّر في عزله سياسيًّا أو إقصائه وإبعاده من المشهد الوطني.

الشّخصيَّة الليبيَّة مِن التكيّف إلى التوافق:

مفهوم الشّخصيَّة من التكيُّف إلى التوافق، هو المفهوم الذي يصف حالة الشّخصيَّة التي تغيّرت أحوالها من القبول بتقديم التنازلات إلى القبول بما يجب وبلا تنازلات؛ حيث لا شيء يشترط لتقديمها.

ومع أنَّ لِسَالب التكيف استقراريَّة وفقًا لقاعدة قبول الأمر الواقع فإنَّ له أيضًا الاستقراريَّة الايجابيَّة عندما يصبح التكيُّف مع كل ما من شأنّه أن يحدث النَّهضة ويؤدّي إلى التوافق نُقلة؛ ولذا فالعلاقة قويّة بين التكيُّف والإصلاح كون الاثنان مؤسّسين على تقديم التنازلات، ومن هنا فلا علاقة لهما مع التّوافق نُقلة الذي لا يكون إلّا عن تداعٍ إرادي، ومن ثمَّ فالمطالبة بالإصلاح يترتّب عليها القبول بالتكيّف، أمَّا المطالبة بالحلّ فيترتّب عليها تحقيق التّوافق نُقلة.

إذن: العلاقة بين الإصلاح والتكيّف علاقة تقديم تنازلات وقبول الأمر الواقع، ممّا يجعل العلاقات تؤسّس على خللٍ في الاتزان، أمَّا العلاقة بين الحلّ والتّوافق نُقلة فهي علاقة تحقيق التّوازن والاتزان

المحقّقان للانسجام ونيل الرّضا، حتَّى التتويج بالسّكينة والطمأنينة نُقلة تأتي من بعدها نُقلة.

ولأنَّ التوافق نتاج بلوغ النُّقلة سيادة وإرادة فهو الممكّن من تجاوز مرحلة الإصلاح الذي لم يعد أملا كما كان لدى البعض، أي: لم يعدّ هو القاعدة كما كان مأمولًا، بل أصبح هو الاستثناء وفقًا للضرورة؛ ومن ثمَّ أصبحت القاعدة هي بلوغ الحلّ وليس الإصلاح.

ولأنَّ لكلِّ قاعدة استثناء فإنَّ لكلّ حلٍّ ظهيرًا يسنده عند كلِّ ضرورة وهو الإصلاح، أي: إنَّ الإصلاح هو المعين للحلّ، ولأنَّه المعين فهو لم يكن الأساس، بل هو المتوقّع لما هو متوقّع من فساد وهلاك بأسباب الاستخدام، أمَّا الحلّ نُقلة فهو المنتج الجديد المتطوّر المضاف لما سبق، الذي كلّما فسد وأمكن إصلاحه وجب الإصلاح المساند للحلِّ، ولهذا فالشعوب تتكيّف مع الإصلاحات، ولكنّها لا تتوافق نُقلة إلّا مع الحلِّ.

وعليه:

فهناك علاقة قيميَّة تربط التّوافق بالحلِّ، كما تربط التكيّف بالإصلاح؛ فعلى سبيل المثال: الإنسان عندما تفسد سيارته يلتجئ أوَّل ما يلتجئ إلى إمكانيَّة إصلاحها، وإن قَبِل بذلك قَبِل بتقديم شيءٍ من التنازلات؛ فهي لن تعود كما كانت وإن أُصلحت، وهكذا الحال في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ فما يفسد

منها ويصلح لن يرتقي إلى ذلك المستوى الذي يحقّق التّوافق دون تردّد، ممّا يجعل التحفّظات تظهر بين الحين والحين، ولو كانت في أعماق الأنفس، ومع ذلك في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع؛ فإنَّ لكلّ قاعدة استثناء.

فالتّوافق كونه قيمة حميدة فهو قيمة مُرضية يُقرّ الرّفض لكلّ شيء غير مرضٍ، ولهذا في دولة التوافق لا يرفض المواطن شيئًا إلّا من أجل أن يسود توافق ونُقلة، ومن هنا فالرّفض للظُّلم خير يجعل النَّاس على الحقّ حبًّا وعدلًا، وبهما الناس يتوافقون؛ إذ لا مظالم، ولا مكائد، ولا إقصاء، ولا تغييب، ولا تعذيب، ولا تسفيه الكلّ في حالة نُقلة ورفعة؛ ولذلك فالرّفض المؤدّي إلى التّوافق أمر واجب الأخذ به، والسعي إلى تحقيقه بموجبات تجعله من الثوابت المنطقيَّة، وهكذا أيّ أمر عندما يكون مطلبًا لا بدّ له من غايات ينتهي إليها، فالمنتهيات الغائيّة التي سيؤول أمر المطالب إليها هي تحقيق التّوافق الممكّن من بلوغ الانسجام نُقلة.

ولأنَّ سيادة التّوافق بين النَّاس قمّة ونُقلة ذات قيمة نفسيّة، واجتماعيّة، وإنسانيّة، وأخلاقيّة، وذوقيّة فهي سيادة للإرادة التي لا تبلغ إلَّا ببلوغ الحلّ مودّة ومحبَّة.

ومن هنا فالتّوافق مع الشيء أو مع الآخر ليس تكيّفًا مرحليًّا وفقًا لظرفٍ وبيئةٍ بقياس الزّمان والمكان، بل هو نُقلة بها تتحسّن

الأحوال وترتقي رفعة وقمّة؛ ذلك لأنَّ التّوافق لا يكون إلّا مع العقلاء أصحاب الإرادة الحرّة، أمّا التكيّف فيكون مع العقلاء ومع غيرهم، كالتكيّف مع المكان والتكيّف مع الأشياء التي لا إمكانيَّة للتوافق معها، وعلى الرّغم من اشتراك المفهومين بمعطيات كثيرة، فإنَّ التكيّف غالبًا ما يكون اهتمام أصحابه ركونًا مادّيًّا حسيًّا، وفي المقابل ينصبّ التّوافق على الجانب الرّوحي والعقلي والمعرفي والمعنوي؛ وذلك من حيث الأفكار والمعتقدات والآراء والطّموحات والآمال، أي: إنَّه ذو الجانب الفكري الذي عماده العقل، بينما يكون التكيّف مؤقّتًا، كأن يتكيّف الإنسان مع الغُربة، أو مع السّجن، أو يتكيّف مع جلسة معيّنة تُفرض عليه بوضع معيّن لمدّة محدّدة، فهو في مثل هذه الظّروف مضطر للتكيّف في فترة زمنية معيّنة لظرف خاصّ، ولهذا تنتفي الرّغبة فيه على الرّغم من القبول بالأمر الواقع، وفي المقابل لا يكون التوافق محقّق للنُّقلة إلّا عن رغبة وإرادة.

ولأنَّه التوافق نُقلة فدولته لا تقوم إلَّا على وجود الحلّ للتأزُّمات والمختنقات والصّعاب التي تواجه النَّاس في المآكل والمشرب والمأمن والتعلّم والنهضة بشكل عامٍ. إنَّها دولة الحلّ حيث لا يوجد لمن يقدِّم التنازلات التي هي معطية من معطيات زمن التكيّف؛ فالتكيّف لم يعد غاية طالما هو قائم على تقديم التنازلات بالإكراه، بل الغاية المأمولة هي التي تؤدّي إلى التقبُّل، والرِّضا عن إرادة، من خلال عملية توازن

تفضي إلى المحافظة على الوطن، ورأس ماله الاجتماعي، والأخلاقي، والاقتصادي، والثقافي، والذوقي، ومن ثمّ تحدث له النُّقلة وبه تتطلّع إلى المقامات العظام شريعةً، ومعرفةً، وعلمًا، وحضارةً.

وعليه:

فإنَّ التصرّفات القامعة للإرادة قد تؤدّي إلى اتفاق بين قوي وضعيف، يفضي إلى التكيّف تحت وطأة الضرورة، ممّا يجعل أسباب التكيّف تؤول إلى الزوال طال الوقت أم قصر، ومن هنا فالتكيّف يختلف مفهومًا ودلالة عن التّوافق المرتبط بممارسة الحرّية من خلال نُقلة متجدّدة مع متغيرات الحياة حتَّى النّهاية.

ومن ثمّ يصبح التّوافق من الغايات المأمولة، ومن بلغه بلغ الحلّ، ومن لم يبلغه فعليه بالمثابرة والقبول بدفع الثّمن الذي يمّكنه من بلوغه، إنَّه القيمة الحميدة التي لا تسود بالإنسان إلا نقلة مقدّرة، ممّا يجعل المواطن قمّة يأمر وينهى، ويقرّر ويَقدِم على تنفيذ ما يقرّره دون أن تكون قراراته على حساب حقوق الآخرين ومجالات امتدادهم، كما يصبحُ من حقّه الانتقاد، والتقييم، والمحاسبة، والتقويم، والتصحيح، والإصلاح، والبناء، والإعمار، ولا يجوز لأحدٍ أن يقصيه، أو يحرمه من شيء له الحقّ فيه، ومن يحاول ذلك في زمن بلوغ الحلّ، يُزاح من الطريق الذي عُبِّد من أجل مستقبل الجميع نُقلة دون فرقة ولا فوارق.

ولأنّ التّوافق لا يكون بين النَّاس نُقلة إلّا عن إرادة؛ فمتى ما بلغ النَّاس التوافق بلغوا الحلّ الذي به يجد الإنسان نفسه مقدّرًا ومعتبرًا؛ ولذا فقمّة السُّلطان عندما يكون صوته صوت النَّاس، يكون هذا الصّوت دليل التّوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان؛ فلن يعلو صوت على صوت الرّفض والمواجهة والثورة، التي بها يُنقل النَّاس من التسليم بغير حقّ، إلى العمل المحقّ للحقِّ.

ولأنَّ التّوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو المأمول الذي يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشّعوب، وكلّما توافق النَّاس في أوطانهم كانت وحدتهم الوطنيَّة قوّة بها يتمكّنون من فرض إرادتهم وسيادتهم، أمَّا في الأوطان التي يتولّى أمرها محتكرو السّلطة فأوّل ما يستهدفونه هو العمل على كلِّ ما من شأنه أن يجعل الشّعب على غير توافق، مقسّمين بين طوائف، وقبائل، وجماعات، وأحزاب، وحتّى بلطّجيّة، وبهذه الفتنة يرى النظام أن سياساته هذه هي المحققة لبقائه واستمراره وامنه.

فقيام دولة التّوافق دليل إثبات عدم وجود خلاف بين النّاس (شعب أو أمّة) حيث لا سيادة للمظالم، ولا سيادة للتنافر، ولا سيادة للتّصادم، بل السيادة التَّامّة للتوازن بين المطالب والرّغبات، وبين الجهد المبذول والحاصل المنتج، وبين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل

المسؤوليّات، وبين الحق والعدالة، ومن ثمَّ يكون الانسجام ديمومة رضا بقوّة النُّقلة.

وعليه: في الوقت الذي توجد فيه علاقة نُقلة قويّة بين (التّوافق والانسجام والحلّ)، توجد فيه علاقة تخلّف ووهن بين (التكيّف والتلاؤم والإصلاح)؛ ذلك لأنَّ التكيّف يؤدّي إلى التلاؤم على الكفّة السَّالبة، وفي المقابل يؤدّي التّوافق إلى الانسجام على الكفّة الموجبة؛ فتتمّ عملية التكيّف بما يتمّ تقديمه من تنازلات عن القضيّة أو عن شيء منها، ممّا يجعل المتكيّف في حالة تلاؤم لا تمكّنه من شيء سوى القبول بالإصلاح، أمَّا التّوافق فلا تنازل إلّا بمنطق، ولا أخذ إلّا به، ممّا يجعل المتوافق في حالة انسجام بها يتمكّن من بلوغ الحلّ.

إذن: الفرق كبير بين حالتي التلاؤم والانسجام، فالتلاؤم حاله كحال التكيّف لا يتمّ إلّا بتنازلات، أمّا الانسجام فحاله من حال التّوافق نُقلة لا يتمّ إلّا عن تراضٍ بالقول، أو الفكرة، أو المهارة، أو الفعل، أو العمل، أو السلوك، أو معها جميعًا[88].

الشّخصيَّة الليبيَّة المتوافقة وطنيًّا:

الشّخصيَّة الليبيَّة المتوافقة وطنيًّا هي التي لا ترى نفسها إلَّا قيمة في ليبيا، ولهذا فالتوافق الوطني لا يتمّ إلّا عن رغبة وإرادة وتراضٍ، وقد يكون بأسباب الضرورة الوطنيَّة، وهو لا يتمّ بين الأطراف إلّا بعد تقبّل

[88] عقيل حسين عقيل، النُّقلة من التكيف إلى التوافق، القاهرة: 1021م، ص 120 – 140.

واستيعاب وتفهّم لظروف الأفراد والجماعات والمكونات السياسية في البلاد، ودولة التوافق الليبيَّة هي التي تكون فيها المكانة لكلِّ فرد من أفراد المجتمع، وكلّ في مكانه وفقًا للقيم والأخلاق المستمدّة من الدين والعرف، وكلّ وفقًا للدّستور والقوانين المستمدّة منه لتنظيم العلاقات الفرديَّة والجماعيّة والمجتمعيّة، وستكون قيمة الدّولة الوطنيَّة مجمّدة كلّما جُمِّد الدّستور أو ألغي؛ ومن هنا فلن يكون للشخصيَّة الليبيّة توافقًا وطنيًا والدستور مُغيَّب.

وعليه: فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيّة لا يمكن أن تكون متوافقة مع نفسها والغير ما لم تُفخّم قيمة المواطنة في ليبيا، وتعود تلك العلاقات المتراتبة بين المواطنين تقديرًا واحترامًا؛ إنَّها العلاقات التي بها المواطن يقدّر، والمسؤول المؤهّل يقدّر، وممارس حقوقه يقدّر، ومؤدّي واجباته يقدّر، أي لا بد أن تصبح العلاقات في دولة التوافق الليبيَّة علاقات تقدير للكفاءة والجودة والمهارة.

أمَّا العلاقات التي توجد وتفرض على حساب الدّولة بأسباب قوّة الشّوكة (العصبيّة) سواء أكانت سلاحًا مدجّجًا وبأيدي من يكون، أو بأسباب عصبيّة المدينة، أو عصبيَّة القبيلة؛ فإنَّ هذه العلاقات وما هو على مثلها فلا تكون إلَّا حساب التوافق الاجتماعي، بل وعلى حساب ترسيخ الهويّة والسّيادة الوطنيَّة، التي تستوجب حقوقًا تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات يتمُّ حملها؛ ولذا

فكلّما سادت هذه المعطيات سادت الفرقة والفتنة، ومن ثمّ فلن يُلتفت للكفاءات وأصحاب العقول، وأهل الدّراية، وأهل المعرفة، وأصحاب القدوة الحسنة، وذوي المهارات العالية، بل هؤلاء جميعهم سيكونون وكأنّهم الغرباء في وطنهم.

وعليه: ينبغي أن نميَّز بين مفهوم دولة التوافق التي تجسّد الشّخصيَّة المتوافقة وطنيًّا، وبين النِّظام المؤسّس على قوّة الشّوكة (العصبيّة)؛ ومن هنا فعندما تُنظّم العلاقات داخل الدّولة على العلاقات الاجتماعيّة وفقًا لرؤية قوّة الشّوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسّسات وطنيّة، وفي المقابل عندما تنظّم العلاقات الاجتماعيّة وفقا لرؤية مؤسّسات الدّولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلّا للوطن، ومن ثمَّ فدولة التوافق هي دولة التأخي والمؤسّسات المسؤولة وطنيًّا.

ولذلك عندما تُفخّم القيم الحميدة للشعوب وتُعظّم؛ فبالضرورة سَيُفخّم ويُعظّم المواطن في وطنه (دولة التوافق)، وعندما تقوّض القيم الحميدة؛ فلا بد وأن يجد المواطن نفسه مقوّضًا في بلاده.

إذن فالفرق كبير بين أن يكون الولاء للدّولة، وبين أن يكون الولاء للنظام (نظام الحكم)؛ فالولاء للدّولة هو ولاء للوطن، وفي المقابل الولاء للنظام يتنافر مع الولاء للوطن.

وعندما يتمّ الولاء للنّظام، يصبح الولاء للحاكم وأدوات حكمه، ولهذا يتمّ القفز على القيم الحميدة، والقوانين العادلة (المنظمة

للعلاقات) بين الأفراد والجماعات، ولكن عندما يتمّ الولاء للدّولة يصبح الولاء وطني، ومن هنا، تتولّد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها.

ولسائل أن يسأل قائلًا:

ما هيّ الكيفيَّة التي سادت القيم الليبيَّة بها نسبيًّا، حتى حافظت على العلاقات بين الليبيين على الرّغم من سيادة السّلاح وسيادة لغة استخدامه؟

أقول:

. لأنّ المكوّنات الاجتماعيَّة الليبيَّة في معظمها مكوّنات قبليَّة، ولهذا مهما كثر وكبر عدد المجموعات المسلّحة؛ فأصحابها لا يغفلون بالتمام عن أهميَّة المكوّن القبلي ومدى تأثيره وخطورته على السّاحة الليبيَّة، ومن هنا يُحسب للمكوّن الاجتماعي القبلي الليبي ألف حِسابٍ وحِساب.

. لأنّ كلّ الليبيين يأكلون ويشربون من الدّخل النَّفطي الذي لم يتوقّف، أي: لو أنّهم فقدوا الدّخل النفطي، لفقدوا الأكل والشّرب الذي يدفعهم جميعًا إلى المقاتلة من أجل العيش.

. لأنّ السّارق لو فكّر أن يسرق من يسرق، سيجد نفسه سارقًا بلا سلاح، أي إنّ السّارق في حقيقة أمره يريد أن يسرق، ولا يريد أن

يُقتل؛ فهو يعرف جيدا أنّه إن اعتمد على بندقيّته في سرقة المنازل ستواجهه بنادق من داخلها، ومن ثم لن يَقدِم على فعل السّرقة، ولهذا ظلّت المنازل أمنة بين أيدي سُكّانها في الوقت الذي لم تكن فيه شرطة ولا جيش وطنييّن في ليبيا، هذا إذا ما استثنينا بعض التصرّفات المؤلمة التي طرأت ظلمًا وعدوانًا.

وعليه فَسُلّم القيم في الدّول الوطنيَّة لا يُمكن أن يُبنى ويُفخّم بالمواعظ، بل يُبنى ويُفخّم بالتحوّل في علاقات المواطنين، وبناء مؤسّسات الدّولة، واستصدار دساتير وقوانين منظّمة لعلاقات الأفراد، والتمكّن من العمل وفقا لمعطيات الجودة والمعياريّة، وحاجة سوق العمل، والحاجة المستمرة للتغيير من أجل الأفضل والأهم والأكثر جودة.

إذن: دولة التوافق هي دولة الحلّ التي لا يكون فيها أحد مقصّ، ولا محروم، ولا مغيّب عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسؤوليَّاته، وغير معزول سياسيًّا بتهمة عن غير تهمة، وهي الدّولة التي تبلغها الشعوب بعد نُقلة تعبر بها التوقّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولًا لفك التأزُّمات، إلى بلوغ الحلّ السياسي والاقتصادي والأخلاقي، وهي الدّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ فالشّعب وحده قادر أن يختار قمّة لإدارة سُلطانه، وفقًا لدستور مُقّرّ ومعتمد من قِبله.

ومن هنا تُعدّ دولة التوافق هي دولة تحقيق النُّقلة من الفوضى والتأزُّم إلى كلّ ما من شأنه أن يحقّق التقدّم.

ومن ثمّ فلا حلّ في ليبيا إن غفل من غفل عن أهميّة التوافق في تماسك الوحدة الوطنيَّة؛ ودولة التوافق الليبيَّة هي الدّولة المأمولة بلا تأزّمات؛ حيث التخطيط والبناءً والإعمار والحاجات المتطوّرة فيها تشبع بالمتنوّع وفقًا للرغبة؛ وذلك بعد توجّه الجميع إلى ميادين الإنتاج كلّ وفق قدراته ومهاراته وتأهيله وتخصّصه، وإلّا ستنتكس الأمور بمشادات في دائرة غير المتوقّع.

سيادة دولة التوافق المأمولة ليبيًّا:

عندما تبسط الدّولة الليبيَّة ترابها لمواطنيها للجلوس عليه سويًّا، حينها يصبح لمواطنيها مكان يقيمون عليه علاقات اجتماعيّة وأخلاقيَّة وإنسانيّة، ويؤسّسون نظامًا يرتضونه عن إرادة.

إذن فمن أجل إنشاء دولة التوافق الوطنيَّة، ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضبًا، أو أن تفجّر بغاية حلٍّ، وليس بغاية زيادة الغضب غضبًا؛ فالنّار مع أنّها من غير شكّ هي الحارقة؛ فإنَّ الماء كفيل بإطفائها إن سُكب عليها بقوّة وإرادة الإطفاء.

ولأجل المحافظة على سيادة دولة التوافق الوطنيَّة، يجب أن يكون لها دستورا كفيلا ببناء الدّولة الليبيَّة؛ وذلك عندما يصدره الشّعب عن

بكرة أبيه؛ فالدستور يحافظ على العلاقة بين من يمارس حقّا، ومن يؤدّي واجبًا، ومن يحمْل مسؤوليَّة، ولا إمكانيَّة لإجراء انتخابات نزيهة في ليبيا والسّلاح مدجّج بلا قيود، ودعم الدِّول لم ينقطع عن أولئك الذين تشتغل محركاتهم بأوامر أجنبيَّة.

ولمتسائل أن يتساءل:

متى تسود دولة التوافق في دولنا، أو في وطننا العربي الكبير؟

أقول:

. عندما يسود الحلّ بين النَّاس قيمة مقدّرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا وأخلاقيًّا وذوقيًّا.

. عندما يملأ نفس المواطن الاعتراف بأنَّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

. عندما يتساوى المواطنون في ممارسة الحقوق.

. عندما يتساوون في أداء الواجبات، مع مراعاة الفروق الفرديّة، قدرة، واستطاعة، ومعرفة، وتخصّصًا، وتأهيلًا، وتدريبًا.

. عندما يتساوون في حمْل المسؤوليّة مع مراعاة الصلاحيّات والاختصاصات الدستوريّة والقانونيّة.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً؛ وذلك (طاعة للأمر الذي هو منهم) وليس بطاعة شخصيّة، ولذا فلا طاعة لمن يتولى حكمًا عن غير انتخابات حرّة ودستور وطني، ولا طاعة لأحدٍ يتصرّف خارج ما وكّل به وفق عقد اجتماعي مدستر.

. بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر.

. بعد أن تقدّر الخصوصيّة، ولا يمتدّ أحد على حساب مكانة الآخر، وما يُثبت وجوده مواطن حرّ.

. بعد أن تُمنح الفرصة للتفهّم والتفاهم.

. بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال الرّذيلة.

. بعد أن ينتهوا عن النفاق.

. بعد أن ينتهوا عن المنكر.

. بعد أن ينتهوا عن الكيد لبعضهم بعضًا.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال المظالم.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الخيانة.

. بعد أن ينتهوا عن السّرقة سواء أكانت فرديّة أم جماعيّة أم مؤسساتيّة.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال التزييف.

ـ بعد أن يعدلوا وينتهوا عن أعمال الإفساد في الوطن، وسفك الدّماء فيه بغير حقّ.

ـ بعد أن يستغفروا عن كلّ ظلم، أو خطأ، أو ذنب اقترفوه.

ـ بعد أن يعفوا وهم يمتلكون القوّة.

ـ بعد أن يعتمدوا قيمة الصُّلح فضيلة خيّرة في كلّ خصام وصدام ونزاع واقتتال.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّسامح.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التآخي.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّعاون.

ـ بعد أن تسود بينهم قيم المشاورة والمشاركة الموضوعيّتين.

ـ بعد أنْ تسود قيمة التقدير للجهد والتميّز.

ـ بعد أنْ يتحوّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين والمتطلّعين.

ـ بعد أن تسود قيمة الاعتبار بين ألوان الطيف الوطني.

ـ بعد أن يتمسّكوا بالفضائل الخيّرة التي لا تكون مُرضية للنَّاس إلَّا في مرضاة الله تعالى.

ـ بعد أنْ يصبح التذكُّر لِما كان درسا لهم وموعظة.

. بعد أنْ يصبح التدبُّر لِما بين أيديهم سائدًا.

. بعد أنْ يصبح التفكُّر فيما يجب أن يكون لهم مأمولًا ومرضيًا.

. بعد أنْ يصبح التأمُّل فيما هو كائن ممكّنًا من إحداث النُّقلة إلى ما هو أعظم.

. عندما لا يتمسّكون بوجوبيّة تماثل القيمة مع الواقع، وكأنَّ القيم تمتلك مطلقيّة الثّبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم، ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها؛ لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيرًا عن معطيات القيم، ممّا يستوجب عدم الرّكون إلى الواقع المتخلّف والتمسّك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخالدة والأعراف الكريمة التي تحفّز على التقدّم والرّقي المعرفي والحضاري.

. قبول التحدّي من أجل السِّيادة وممارسة الحرّيَّة عن إرادة.

. عدم قبولهم التوقّف عند حدود الإصلاح، ولا ينظرون إليه إلّا مساندًا للحلّ.

. التمسّك بالهويّة ووحدة تراب الوطن.

. التمسّك بالفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، مع العمل على تنقيتها ممّا يعلق بها وتخليصها مما يقوّضها.

. الاعتراف بأنّ الحاجات متطوّرة ممّا يستوجب تطوّر الحلول مع تطوّرها بمشبعات هي الأخرى متطوّرة ومتنوّعة.

. حرّية الرّأي مع احترام المتنوّع من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ وطي الهوة بين الآن والمستقبل المنتظر.

. التعبير حقّ، ولكنّه ليس بغاية؛ فالغاية المشاركة في تحمّل أعباء الوطن على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

. جعل التعلُّم والتأهُّل والتدرُّب ضرورة لكسب المهارات، والخبرات والمعارف المتنوّعة الممكّنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.

. التطلّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدّد.

. الأمر بما يجب والنهي عمّا لا يجب.

. حرّية التعليم وفقًا لمعايير الجّودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.

. حريّة التنقل والتملّك دون استغلال.

. استيعاب الآخرين وتقبّلهم بمعطيات حقّ المواطنة التي لا يعلو شيء على علوّها بعلو الدين.

. حقّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكورًا وإناثًا، دون أيّةِ تفرقة، ولا انحياز لغير وحدة الوطن، وحرّية مواطنيه، وحُسن معيشتهم.

. تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النَّاس على قاعدة (نحن معًا) (نحن سويًّا).

. احترام الكبير والصّغير، مع تقدير واعتبار عاليين للمرأة والمعاقين دون أيِّ تكبّر وتجبّر بغير حقّ.

. قبول الاختلاف كونه قيمة حميدة يُمكّن من استيعاب وتقبّل الآخر، الذي له حقّ التماثل والتطابق في دولة التوافق الوطني.

. التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة، مع وافر التقدير والاعتبار، حتَّى تُصبح السيادة للتوافق والانسجام بين النَّاس حلًّا مرضيًا.

. الإيمان بأنَّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسةً، واقتصادًا، وعلمًا، وتقنيةً، وثقافةً، وأخلاقا؛ فإنِّ هناك ما هو أفضل منه؛ فنسعى حتَّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهميَّة، وهكذا نعمل وتستمر مواكبة التطوّر رغبة بعد رغبة.

. الإيمان التّام بأنَّه لا مُطلق إلّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبيًّا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

. تقييم كلّ الشّؤون المقرّة وفقًا للدّستور والقانون والشّريعة، وتقويم من يحيد عنها بغير حقّ بهف رعايته والعناية بشؤونه وأمن البلاد والعباد.

. الحرّية في دولة التوافق المأمولة لا قيود فيها على حقّ التملّك والتنقل والإبداع والفكر والرأي والتدبّر.

. الشّعب هو صاحب السيادة العليا في دولة التوافق، وهو مصدر السّلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا يكون الإعلام إعلاما إن لم يكن بين يديه.

. المسؤوليَّة في دولة التوافق صلاحيّات واختصاصات وفقا للدستور والقانون.

. الديمقراطيّة هي المستوعبة لألوان الطّيف الوطني، وهي المستوعبة للاختلاف والتنوّع في الآراء، دون أيّ إقصاء، أو تغييب لأحدٍ من أبناء الشّعب، وبهذا فهي القيمة العليا لممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليَّات.

. الشفافيَّة هي قيمة النزاهة في اتخاذ الإجراءات المتعلّقة بترسيخ السيادة وأداء المهام وفقًا لمسؤولّية تامّة.

. السّلطة في دولة التوافق المأمولة تداوليّة وتعدّديّة.

. العدل هو القيمة الرّئيسة في أحكام القضاء الوطني.

. المساواة بين المواطنين في دولة التوافق شرعيّة قانونيّة دون تمييز، ولا محاباة، ولا وساطة، ممّا يجعل حرّيّة الفرد والجماعة والمجتمع مصانة.

. الحقوق يكفلها القانون المستمدّ شرعيّته من الدّستور، من حقّ ممارسة الحريّة إلى حقّ التملّك والتعليم والرّعاية والعلاج وحقّ العمل والسكن والتأمين والتقاعد.

. الاحترام قيمة سامية تؤكّد سيادة المواطن مع فائق التقدير للكبير والصغير وللرّجل والمرأة والمعاق.

. الوطن ملك للجميع؛ فلا أحد وصيّ عليه دون آخر، وصون ترابه والدّفاع عنه واجب على الجميع، كلّ وفق قدرته واستطاعته والمكانة التي هو يشغلها بمسؤوليّة.

. الأمن حقّ وطني؛ فلا يجوز لأحدٍ تهديد أمن الآخر، حتى لا يكون أحد متغوّلًا على غيره وبأيّة علّة أو سبب.

. الشّرطة والجيش في دولة التوافق الوطني، هما المؤسّستان المسؤولتان دون غيرهما على حماية أمن الوطن والمواطن، على المستويين الدَّاخلي والخارجي.

. العمل على التغيير لما هو أفضل والبدء مع الأفراد والجماعات من حيث هم والعمل على دفعهم تجاه التغيير إلى ما يجب أن يكونوا عليه.

. العمل على تغيير المعلومات الخاطئة لدى المواطنين بمعلومات صائبة تمكنّهم من بلوغ الغايات المأمولة.

وعليه تصبح القيم الحميدة للشّعوب في دولة التوافق محرّرة كما هم متحرّرون؛ فقيمة التّسامح التي لم يكن لها مكانٌ في زمن الدكتاتوريّات تُصبح سائدة مقدّرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وأباعد، بها تتآلف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء؛ ومن هنا فالتسامح رحمة بين النّاس لا يكون إلّا بعد شدَّة تلمّ بمن تلمّ به من النَّاس.

ولذلك فقيمة التّسامح تؤدّي إلى إصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فالمسؤول الديمقراطي في دولة التوافق، لابدّ أن يكدّ ويجدّ مع وافر الشفافيّة، لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤوليّة الوطنيَّة، ممّا يجعله مقدّرًا من قِبلهم بإقدامه على ما يحقّ الحقّ ويرسي العدل بكلّ سماحة ولين جانب.

وفي دولة التوافق كلّ النَّاس لابدّ لهم وأن يتخلّصوا من الوشايات، والمكائد والأحقاد، التي زُرعت بذورها ونمت أيّام الدكتاتوريّات، وأن يتخلّصوا من الأحكام المسبقة التي كانت تُنقل إليهم وهي مملوءة بالدّسائس؛ ولذلك لن يكون في دولة التوافق تلك الثقافات؛ فلا مظالم ولا تعميم للأحكام، ولا تكميم للأفواه، بل في دولة التوافق، التبيّن من سُنن الحياة سُنّة.

إذن دولة التوافق لم تكن دولة طوباويَّة كما هو حال المدن التي كانت تسمى بالمدن الفاضلة، تلك المدن التي كانت تشترط أن يكون الحاكم فيلسوفًا، ومن بعدها ورثت الشعوب حكم المشايخ، والدراويش، والطّغاة، ولكن دولة التوافق في الزّمن (الآن) الوطن فيها ملك للجميع؛ فلا أنا لوحدي، ولا أنت لوحدك، بل الكلُّ معًا والكلُّ سويًّا، وطنٌ كل شيء فيه هو حقّ للجميع، ومن هنا يصبح النَّاس في دولتهم متوافقين؛ فلا تنازل عن شيء هو حقّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل استثمار ذلك فليتنافس المتنافسون.

وعليه فالوطن دولة توافق، إن سادت فيه القيم الحميدة والفضائل الخيّرة بين النَّاس، كانت سيادتها دليلًا على انتشار الودّ بينهم، وإذا انعدمت كان الودُّ من غيرها معدومًا.

ولسائل أن يسأل:

متى يبلغ المواطنون دولة التوافق قولًا وعملًا وفعلًا وسلوكًا؟

أقول:

عندما تتطابق نواياهم مع ما يقدمون عليه من الأعمال والأفعال، وعندما تنتهي الخلافات بينهم بسيادة المودّة والمحبَّة، ولكن إنْ سادت المظالم بينهم وعمّت تماثلوا في ارتكاب المفاسد، ولهذا فالمظالم قد يتماثل

النَّاس في ارتكابها، كما هم يتوافقون في القيام بأعمال الإصلاح والإعمار والفلاح والبناء.

ولأنَّ دائمًا أسباب الخلاف علل من ارتكاب المظالم، إذن لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم.

ومع ذلك لسائل أن يسأل:

ما هي مُحقّقات التوافق؟

كثيرة، ومنها:

. تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُّم ظروفه المتعدِّدة.

. استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل معه من أجل التغيير الممكّن من بلوغ النافع للجميع.

. الاتّفاق عن إرادة في وجهات النّظر، أو القرار، أو الفعل، أو العمل، دون ضغوط من أحدٍ على آخرٍ ولا إكراه حتى في الدين.

. عدم تقديم التّنازلات على حساب ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليّات.

ولأنَّ التوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو القيمة التي يجب أن تُفخّم وتعظّم بكل ما يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب الذين كلّما توافقوا في أوطانهم كوّنوا الوحدة

الوطنيَّة، التي بها يتمكّنوا من ترسيخ إرادتهم، ويتمكّنوا من صناعة المستقبل الذي به تشبع الحاجات المتنوّعة والمتطوّرة عبر الزّمن.

وفي المقابل إن تمسّك كلّ حزب أو جماعة أو مكوّن من المكوّنات الاجتماعيّة في الوطن، أو أيّة جهة من الجهات الإقليميّة فيه برؤيته أو مصلحته الخاصّة على حساب مصالح الجميع؛ فإنّ المشادات والمشاحنات والخصومات والصِّدامات ستكون سائدة في الميادين الرّافضة لما يطرح، حتى ولو كان ما يطرح هو في مصلحة الوطن.

كيان دولة التوافق الوطني:

دولة التوافق الوطني كونها كيانًا جغرافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتاريخيًّا، لا بدّ وأن يكون لها من المؤسّسات والهيئات الوطنيَّة ما يكفي لاحتضان جميع المواطنين، ومن هذه الهيئات والمؤسّسات:

- الهيئات القضائيّة المستقلّة، وهي السّلطان الذي لا سلطان عليه سوى الدستور المقرّ من الشّعب والمستمدّ من شريعة المجتمع.

- النيابة العامّة هيئة قضائيّة مستقلّة، يترأسها النّائب العام الذي من مسؤوليّاته التحقّيق في كلّ ما من شأنه أن يمسّ سيادة الدّولة وأمنها، ومصالح المواطنين والملكيّة العامّة.

. المحاماة مهنة شريفة بشرف ميثاق ممارسة المهنة قانونًا وأخلاقًا؛ فهي ركن من أركان العدالة ويمارسها محامون متخصّصون.

. الصّحافة والإعلام أصوات الشّعب وعيونه السّاهرة، وأقلامه المعبّرة بكلّ حرّيّة دستوريّة.

. هيئة حفظ التراث الشّعبي والثّقافي والحضاري للشّعب هيئة عامّة، تلتزم بإحياء التّاريخ، الذي يحمل في طياته الموروث الفكري والتراثي والحضاري للشّعب عبر الزّمن.

. هيئة الأوقاف ورعاية شؤون الوقف هيئة عامّة تلتزم برعاية شؤون الوقف، وتستثمره بما يعود بالمنافع العامّة الممكّنة من توريثه جيلًا بعد جيل.

. المراقبة والمحاسبة ومكافحة الفساد وفقًا لمعايير الجودة وحُسن الأداء، سواء أكانت هيئة أم جهازًا أم أيّ مسمى؛ فهي المسؤولة التزامًا بإظهار الدليل أمام كلّ مخالفة أو انحراف إداري، أو سلوكي يمسّ سيادة الدّولة وعدالتها وحسن إدارتها.

. الدفاع الوطني واجب على الجميع تحت أيّة مظلة وطنيَّة مختارة ديمقراطيًّا، سواء أكان هيئة أم مجلس أم أيّ مكوّن من ذوي العلاقات الرّسميَّة والمسؤولة قانونًا.

وعليه:

فهيكلة دولة التوافق وفقًا لمعطيات ومعايير وطنيّة أساس قوّة الوطن ووحدته وجمع شمل شعبه؛ ولذا فإعطاء الصلاحيَّات للوحدات الإداريّة بهدف تقديم الخدمات وتيسيرها هي وحدها الممكّنة من كسر المركزيّة المميتة، والمحقّقة لدولة التوافق، ولهذا فالمحافظات أو الأقاليم أو الولايات وما يتفرّع منها من بلديات وفروع أو شُعَبْ، ستكون هي الأقرب إلى المواطن تسييرًا وتفاعلًا وخدمة[89].

والحمد لله ربِّ العالمين.

[89] عقيل حسين عقيل، الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، القاهرة، 2014، ص 331.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدّكتور عقيل حسين عقيل: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (181) مؤلّفا منها: ستَّةُ موسوعات، وهي:

. الموسوعة القيمية لبرمجيَّة الخدمة الاجتماعيَّة (4 مجلَّدات)، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

. موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض (11 مُجلَّد)، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2009م.

. موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن (9 مجلَّدات)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن (12 مجلَّد)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة من قيم القرآن الكريم (13 مجلَّد)، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة (27 مجلَّد)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركيَّة.

المؤلّفات

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البُستان الحُلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا،

2001م.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 . البرمجيَّة القيميَّة لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 ـ موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

38 ـ عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

39 ـ محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

40 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 ـ من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 ـ الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 ـ تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 ـ فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 ـ آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 ـ إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 ـ نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 ـ هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 ـ منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 ـ الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 ـ المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 ـ تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 ـ الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 ـ مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 –كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمَّدٌ أميٌّ، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطريقة العلمية لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162-كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

163- معجزات وبعضها من بعض، المصرية، القاهرة: 2022م.

164 . أيد السارقِ تقطع، المصرية، القاهرة: 2022م.

165 – العقل من اللاشيء إلى الشيء دراية، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

166 – النُّقلة من التكيف إلى التوافق، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

167 – أوهام الأنا (اللاهويَّة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

168 – استرداد السِّيادة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م

169 - موت الموت، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

170 – العقل قيد (من الأمّية إلى الاستنارة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

171 – الرِّجال القوامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

172- الدِّراية من الأمر إلى الطاعة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

173- النشوز والقيم القوَّامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

174 – استطلاع الدراسات السابقة (من حيرة الباحث إلى نيل المأمول)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

175 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (قواعد ومبادئ)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

176 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة، (غرسُ ثقة، تحدّي صِعاب، إحداثُ نُقلة)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

177 – الخدمة الاجتماعيّة النَّاهضة (الدور المهني للأخصائي الاجتماعي)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

178 – الخدمة الاجتماعيّة النّاهضة (من التكيّف إلى صنع الأمل)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

179 – الخدمة الاجتماعيّة النّاهضة (مجالاتها عملياتها وسائلها)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

180 – الشّخصيَّة (من الترجّي إلى التحدي)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

181 – الشّخصيّة الليبيَّة، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشريَّة، الولايات المتحدة الامريكيَّة (جامعة جورج واشنطن) 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامًّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرًا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينًا عامًّا للتنمية البشريَّة بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (181) مؤلّفا منها ستة موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: https://draqeel.com/